القسم الثالث

البريد فى مصر فى العصر الحديث

البريد فى مصر

منذ عهد المغفور له "محمد على باشا" الكبير

كان الأتراك قبل عهد ساكن الجنان "محمد على باشا" يعتقدون أن الطرق الممهدة تساعد على نقل المدافع والذخيرة، فيتمكن العدو من غزو البلاد. بيد أن مؤسس مصر الحديثة لم يأخذ بهذا الرأى، وكان يهمه، وهو الذى جعل من مصر دولة ذات هيبة فى البر والبحر، أن يعبد الطرق لجيوشه الفاتحة، وأن ينظم المواصلات لتتسنى له الهيمنة على شؤون دولته العظيمة، التى قبض بيده على جميع مرافقها، فعنى بجعل مصر طريقا للبريد الدولى، ومهد لذلك بشق ترعة المحمودية وتنظيم النقل بين القاهرة والسويس، وأنشأ مصلحة باسم مصلحة المرور، وغير هذا وذلك، مما سيرد ذكره فى الحديث عن المواصلات الداخلية.

واهتم المغفور له "محمد على باشا" بنقل مراسلات الحكومة، فنظم محطات البريد بين العاصمة وأهم مراكز القطر، فكان السعاة المشاة

يتناوبون على نقل الرسائل من محطة إلى أخرى ، لا تتجاوز المسافة بينهما مسيرة ساعة ، وذلك ضمانا لسرعة الوصول . وكان البريد ينقل يوميا بين القاهرة ومراكز الوجه البحرى وبالعكس ، مما مكن للحكومة من الوقوف على مجرى الأحوال فى مصر السفلى يوميا . وكانت الرسالة بين الاسكندرية والقاهرة تصل فى ٢٤ ساعة [١] .

أما فى مصر الوسطى فكان البريد يرسل مرة فى كل أسبوع ، وفى مصر العليا مرة فى كل شهر . ثم امتدت أعمال البريد إلى السودان بعد فتحه سنة ١٨٢١ ، وعندئذ استعمل السعاة الهجن فى نقل البريد ، فكان وصول الرسالة من القاهرة إلى الخرطوم يستغرق خمسين يوما .

وكان أمر السعاة فى ذلك العهد موكولا إلى رجل من القاهرة يدعى الشيخ عمر حمد ، ثم خلفه آخر يدعى حسن البديهى ، تمتع بثقة الوالى وباحترام الجمهور تبعا لذلك . وكانت مهمته توزيع العمل على السعاة ، وتسلم الرسائل الواردة من الأقاليم وتسليمها إلى الموظفين المختصين فى القلعة مقر الحكومة وقتذاك .

رسائل الجمهور

ولم يقصد بهذا البريد الى نقل رسائل الجمهور ، فقد كان على الأفراد أن يبعثوا برسائلهم مع رسل على نفقتهم الخاصة ، ولكنهم كثيرا ما كانوا يلجأون إلى حسن البديهى المذكور فى مقهى بالموسكى

(١) أنشأ المغفور له " محمد على باشا " فضلا عن ذلك ، محطات لنقل الرسائل التلغرافية بين القاهرة والاسكندرية ، فأقام أبنية عالية تشبه الأبراج ممتدة على خط واحد ، ووضع فوق قمة كل برج آلة للتلغراف على طريقة " شاب " القديمة فكانت الرسالة تبعث من برج إلى آخر حتى تصل إلى غايتها ، أما التلغراف الحديث فأدخل نظامه المغفور له "سعيد باشا" .

اتخذه محلا له ، فيتفقون معه على أجر نقل الرسالة على أساس المسافة ، وكان وصول الرسائل إلى أربابها مضمونا .

وفيما بعد أخذت الحكومة على نفسها نقل خطابات الجمهور المرسلة إلى مصر الوسطى والعليا والسودان ، ووضعت لذلك رسوما تتفاوت بين ١٠ بارات و ٣٠ بارة ، أى من ٢,٥ إلى ٧,٥ مليمات عن الدرهم الواحد ، وهو يساوى ٣,١٢ جرامات ، وذلك عن المراسلات التى برسم مصر الوسطى ، ومن قرش إلى ثلاثة قروش عن المراسلات التى برسم مصر العليا ، ومن ثلاثة قروش و ٢٥ بارة إلى ستة قروش وخمس بارات ، أى من ٣٦,٢٥ إلى ٦١,٢٥ مليما ، عن الرسائل التى برسم السودان .

البريد الخارجى

أما الرسائل المصدرة إلى الخارج ، فكانت تسلم إلى ربابنة السفن ، أو ترسل عن طريق قناصل الدول ، أو مكاتب البريد الأجنبية التى أنشئ أقدمها بالاسكندرية والسويس فى سنة ١٨٣١ [1] . وأما الرسائل الخارجية الواردة إلى مصر ، فكانت ترد ضمن بريد القناصل فى الاسكندرية والقاهرة ، فيتولى هؤلاء توزيعها على أربابها . ولم

(١) أنشأت بعض الدول الأجنبية فى مصر مكاتب بريدية قبل أن تنظم مصر بريدها وتجعله مصلحة أميرية وكان إنشاء هذه المكاتب الأجنبية بناء على ما للدول العظمى من امتيازات ، وكانت روسيا أول من نال امتياز فتح مكاتب بريدية فى أملاك الامبراطورية العثمانية بناء على اتفاق عقد بين السلطان عبد الحميد والقيصرة كاترين الثانية فى ١٠ يونيه سنة ١٧٨٣ ، ثم حصلت النمسا على مثل هذا الامتياز ، وبعد ذلك أنشأت انجلترا مكتبين فى سنة ١٨٣١ أحدهما بالاسكندرية والآخر بالسويس ، وقد ألغيا فى سنة ١٨٧٨ ، وأنشأت فرنسا مكتبين فى سنة ١٨٣٦ أحدهما بالاسكندرية والآخر ببور سعيد وهذان ألغيا فى أول أبريل سنة ١٩٣١ ، أما المكاتب النمسوية واليونانية والايطالية والروسية فقد أنشئت كلها بالاسكندرية فى سنوات ١٨٣٨ و ١٨٥٩ و ١٨٦٦ و ١٨٦٧ ، وألغيت فى سنوات ١٨٨٩ و ١٨٨٢ و ١٨٨٤ و ١٨٧٥ على التوالى .

يصب هـذا العمل هوى من نفوس القناصل ، سيما حين ازدادت المراسـلات الخـارجية تبعا لازدياد الجاليات الأجنبية ، ولذلك كان ارتياح القناصل وربابنة السفن عظيما، حين قام فى الاسكندرية رجل يدعى كارلو ميراتى . وأصـله من "ليفورنو" ، فأنشأ إدارة بريدية على ذمتـه لتصدير واسـتلام الخطابات المتبادلة مع البلدان الأجنبية . فكان يتولى تصدير وتوزيع الرسائل نظير أجر معتدل ، ولقى من الإقبال ما شجعه على توسيع نطاق أعمـاله ، والاضطلاع كذلك بنقل الرسائل بين القاهرة والاسكندرية وبالعكس بدقة وانتظام ، واتخـذ لذلك مكتبا بالاسكندرية بميدان القناصل الذى يدعى الآن ميدان سانت كاترين ، وكان حافلا وقتئذ بالأجانب .

وتوفى ميراتى سـنة ١٨٤٢ فخلفه ابن أخته المدعو تيتوكينى ، الذى ما لبث أن شعر بأهمية المشروع ونجاحه ، فأشرك فيه صديقا له يدعى جياكومو موتسى (موتسى بك فيما بعد)، وكان موتسى رجلا موهوبا عظيم الذكاء ، فنهض بالمشروع المتواضع الذى بدأه ميراتى ، وما هى إلا سنوات قليلة حتى وطده على أقوى الأسس ، وأطلق عليـه اسم البوستة الأوروبية (Posta Europea) .

شركة البوستة الأوروبية

واحتلت هـذه البوستة مكانة من الأهمية دونها مكانة البوستة الحكومية ، التى ظلت تبـاشر نقل وتوزيع مراسـلات الحكومة والأفراد ، وكان الجمهور من ناحيته عظيم الثقة بالبوسـتة الأوروبية

التى ما كادت تفتح مكاتب بريدية فى مصر السفلى، حيث ازدهرت الأعمال التجارية . حتى اضطرت الحكومة إلى إغلاق جميع مكاتبها فى الوجه البحرى ، وإفساح السبيل هناك لمكاتب البوستة الأوروبية .

وقد تابعت الشركة الأوروبية فى توسعها أثر السكك الحديدية ، ولما افتتح أول خط حديدى بين الاسكندرية وكفر العيس فى سنة ١٨٥٤ ، أنشأت الشركة مكاتب للبريد فى القاهرة والعطف ورشيد ، ثم أنشأت فى سنة ١٨٥٥ مكتبين فى دمنهور وكفر الزيات ، وعند ما امتدّ الخط الحديدى إلى كفر الزيات فالقاهرة عن طريق طنطا وبنها وبركة السبع ، وانتهز صاحباها هذه الفرصة لاستخدام هذه الوسيلة الجديدة من وسائل المواصلات لنقل البريد فى الوجه البحرى ، فتعاقدا مع مصلحة المرور ، التى اتبعت اليها السكك الحديدية على نقل إرساليات البريد على الخط الحديدى بين القاهرة والاسكندرية وما بينهما من محطات وبالعكس ، نظير مبلغ سنوى قدره ٧٢ ألف قرش . وذلك لمدّة خمسة أعوام اعتبارا من يناير سنة ١٨٥٦ ، وقد كان هذا العقد بمثابة امتياز باحتكار نقل البريد فى الوجه البحرى ، لأنه نص على غرامة لشركة البوستة الأوروبية توقع على كل من يضبط متلبسا بنقل رسالة لأحد الأفراد .

امتياز للشركة الأوروبية

وفى ٥ مارس سنة ١٨٦٢ حصلت البوستة الأوروبية على امتياز آخر لمدّة عشرة أعوام ، يخولها الحق فى نقل إرساليات البريد

مجانا على جميع خطوط السكك الحديدية ، ما أنشئ منها وما سينشأ ، وذلك فى مقابل تعهدها بنقل مراسلات الحكومة مجانا .

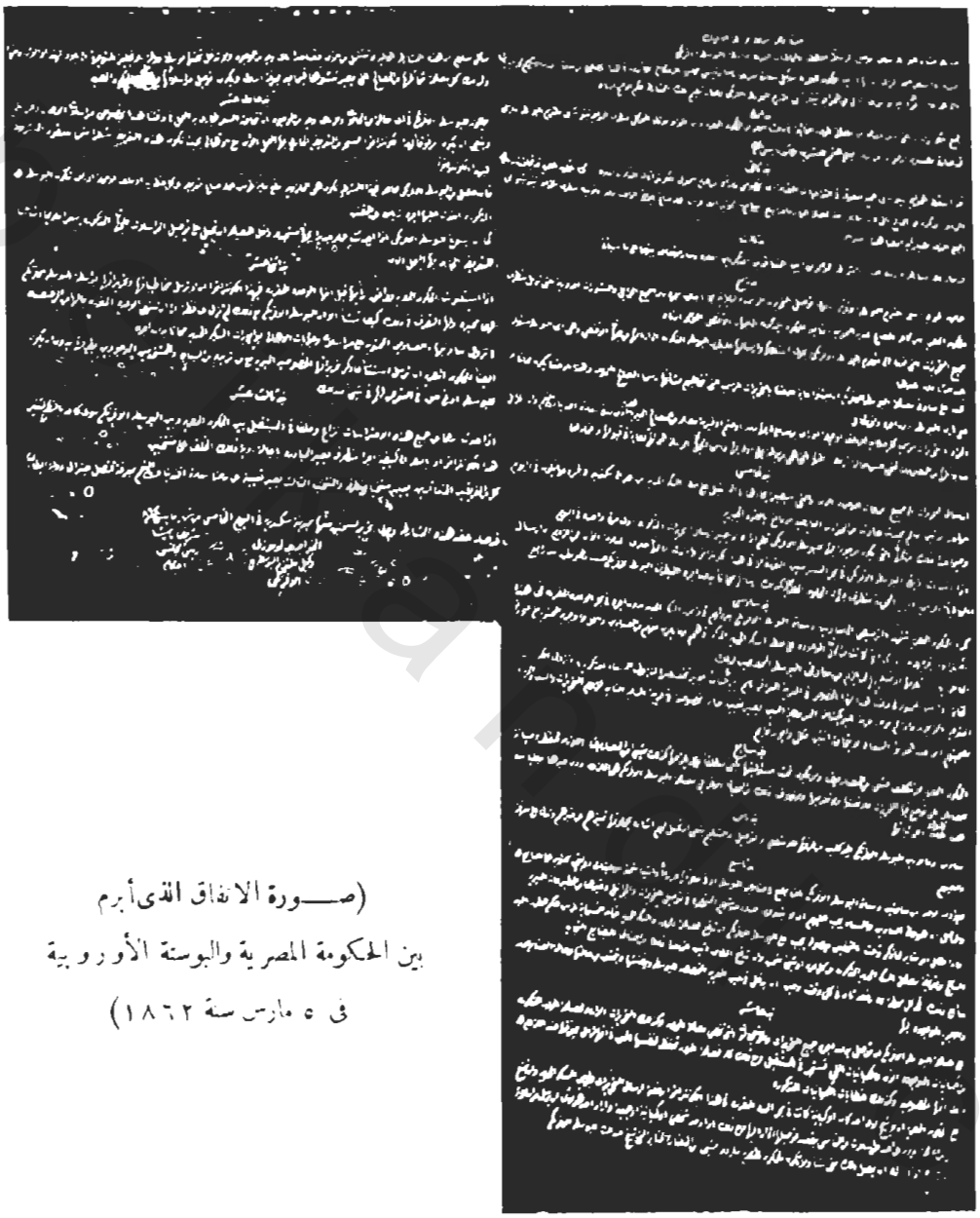

(صـــورة الاتفاق الذى أبرم
بين الحكومة المصرية والبوستة الأوروبية
فى ٥ مارس سنة ١٨٦٢)

وأما التعريفة التى وضعتها البوستة الأوروبية لنقل مراسلات الجمهور فى داخلية القطر قبل هذا العقد وبعده . فهذه صورة منها :

بوسطة افرنكية

ترجمة تعريفة ارساليات الخطابات والملفات والجرائد

إعلان

(تعريفة نقل مراسلات الجمهور فى عهد البوستة الأوروبية)

أما المراسلات الخارجية، فلا يعرف عن أجور نقلها غير القليل ؛ من ذلك أن البوستة الأوروبية كانت ترسل البريد إلى الهند والشرق الأقصى مرة كل شهر. وأنها كانت تقتضى رسما ثمانين سنتيما عن كل رسالة لا تجاوز زنتها سبعة جرامات ونصف و ١٢ سنتيما عن كل أربعين جراما من المطبوعات .

وفى سنة ١٨٦٢ ألغت الحكومة مكاتبها نهائيا ، ووجد أصحاب البوستة الأوروبيـة أنفسهم أمام مشروع نقل ومسئولية جسيمة ، فأرسلوا إلى إدارة بريد إيطاليا فى تيورينو يطلبون إمدادهم بموظف كفء يضطلع بمهمة تنظيم البوستة الأوروبية ، فوقع الاختيار لهذه المهمة على شاب من ميلانو يدعى (فيتوريو كيوفى) ، كان ذا خبرة ودراية بأعمـال البريد ، وسبق له أن زار أكثر إدارات البريد فى أوروبا ، وقد وجد كينى وموتسى فى هذا الشاب خير معوان على تنظيم إدارة أعمالها .

شركة البوستة الأوروبية ونقل النقود

وفى سنة ١٨٦٤ توفى تيتوكينى فى حادث مركبة ، وبذلك أصبح موتسى المسيطر الوحيد على البوستة الأوروبية، وكانت تملك وقتئذ تسعة عشر مكتبا فى مصر السفلى والوسطى ، وتؤدى أعمال المراسلات العادية والمسجلة[1] بكل دقة، وبلغ من ثقة الجمهور بها أن كان يرسل النقود بواسطتها، مع أن نقل النقود كان احتكارا للسكك الحديدية ، فكانت البوستة الأوروبية تقبض من الجمهور عن نقل النقود رسوما أكثر لتدفع للسكك الحديدية العمولة المقررة وتفيد الباقى ربحا لنفسها .

(١) كان رسم التسجيل قرشين ، وقيمة التعويض عن الخطاب المسجل الفاقد ٢٠٠ قرش .

الخديو اسماعيل يهتم بابتياع البوستة الأوروبية

وقد شعر بأهمية البوستة الأوروبية المغفور له الخديو "إسماعيل"، الذى كان يهمه أن تهيمن حكومته على جميع المشروعات الهامة التى تتصل بالمدنية والعمران، وعز عليه أن يستأثر فرد بمشروع مثمر كبير كهذا، ولو لمدة ثمانية أعوام أخرى هى بقية أجل الامتياز، فأمر بابتياع الشركة فى أقرب فرصة وبأى ثمن، وقام باتمام الصفقة، نزولا على إرادة "إسماعيل"، صيرفى فرنسى يدعى (درفييه). وكان موتسى قد حزن لوفاة صديقه وشريكه، ففترت همته، واعتزم أن يعتزل العمل وأن يبرح القطر المصرى، فباع البوستة الأوروبية بثمن معتدل هو ٩٥٠ ألفا من الفرنكات. ولما عرضت عليه الحكومة وظيفة المدير العام لمصلحة البريد، وأنعمت عليه برتبة البكوية اعترافا بخدمته، قَبِل المضى فى العمل، حبا فى المشروع الذى تعهده وأنماه، ثم حبا فى أعوانه ومرءوسيه، وأصبح بذلك أوّل مدير لمصلحة البريد.

انتقال ملكية البوستة الأوروبية الى الحكومة المصرية

وقد أبرم عقد البيع فى ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٦٤

وفى ٢ يناير سنة ١٨٦٥ تمت الصفقة لحساب الحكومة المصرية. وفى الساعة العاشرة من صباح ذلك اليوم تسلم موتسى بك إدارة البريد من مندوب محل درفييه بالنيابة عن الحكومة المصرية.

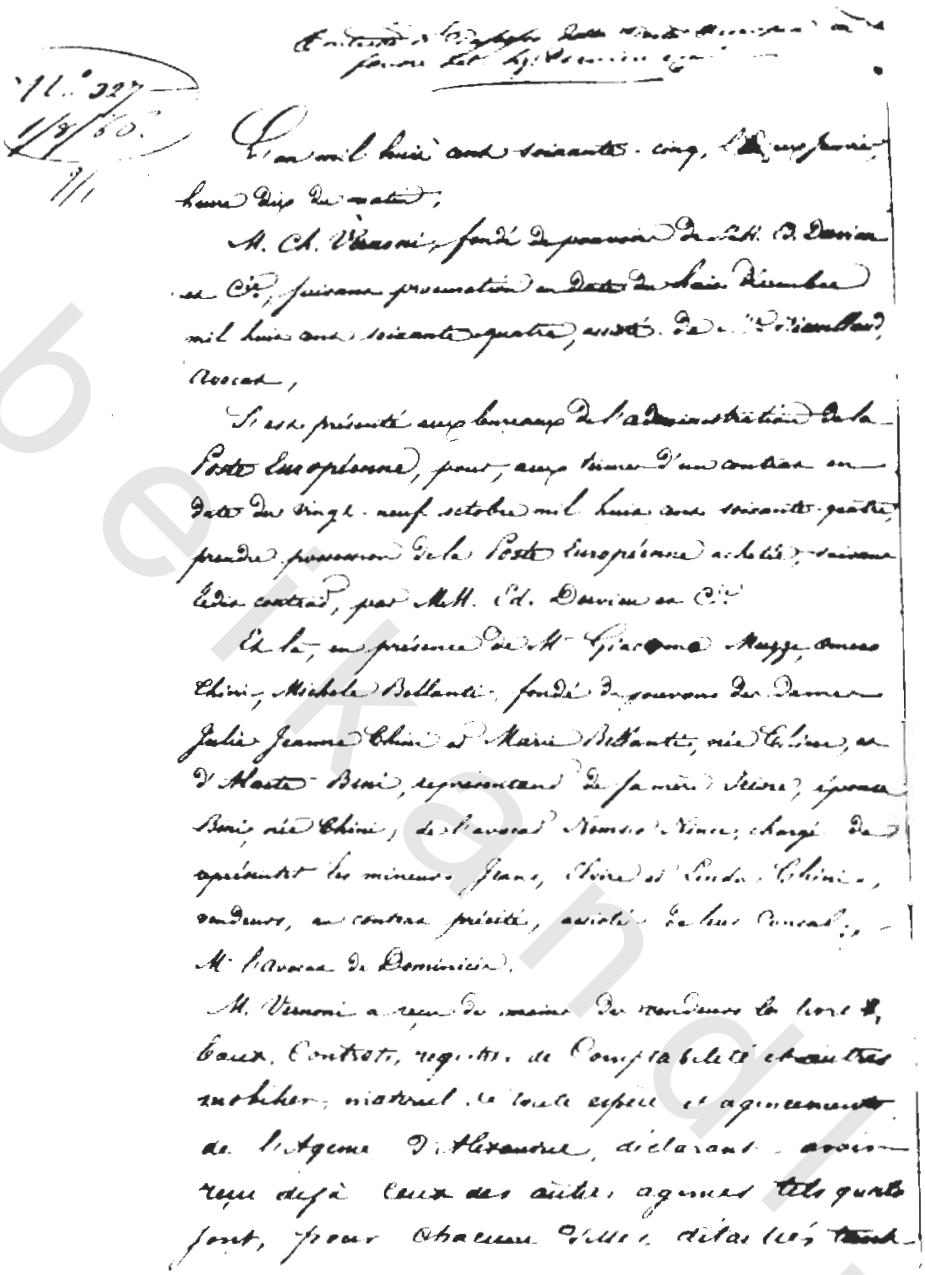

(عقد استلام محل دريبه للبوستة الأوروبية فى ٢ يناير سنة ١٨٦٥)

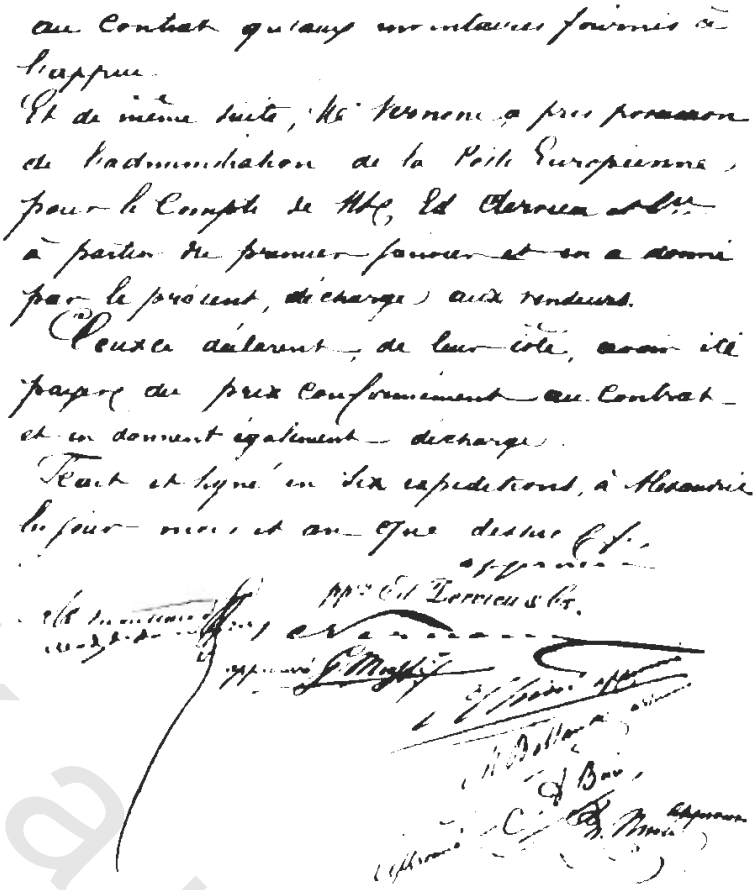

(تابع عقد استلام محل درفيه للبوستة الأوروبية فى ٢ يناير سنة ١٨٦٥)

obeikandl.com

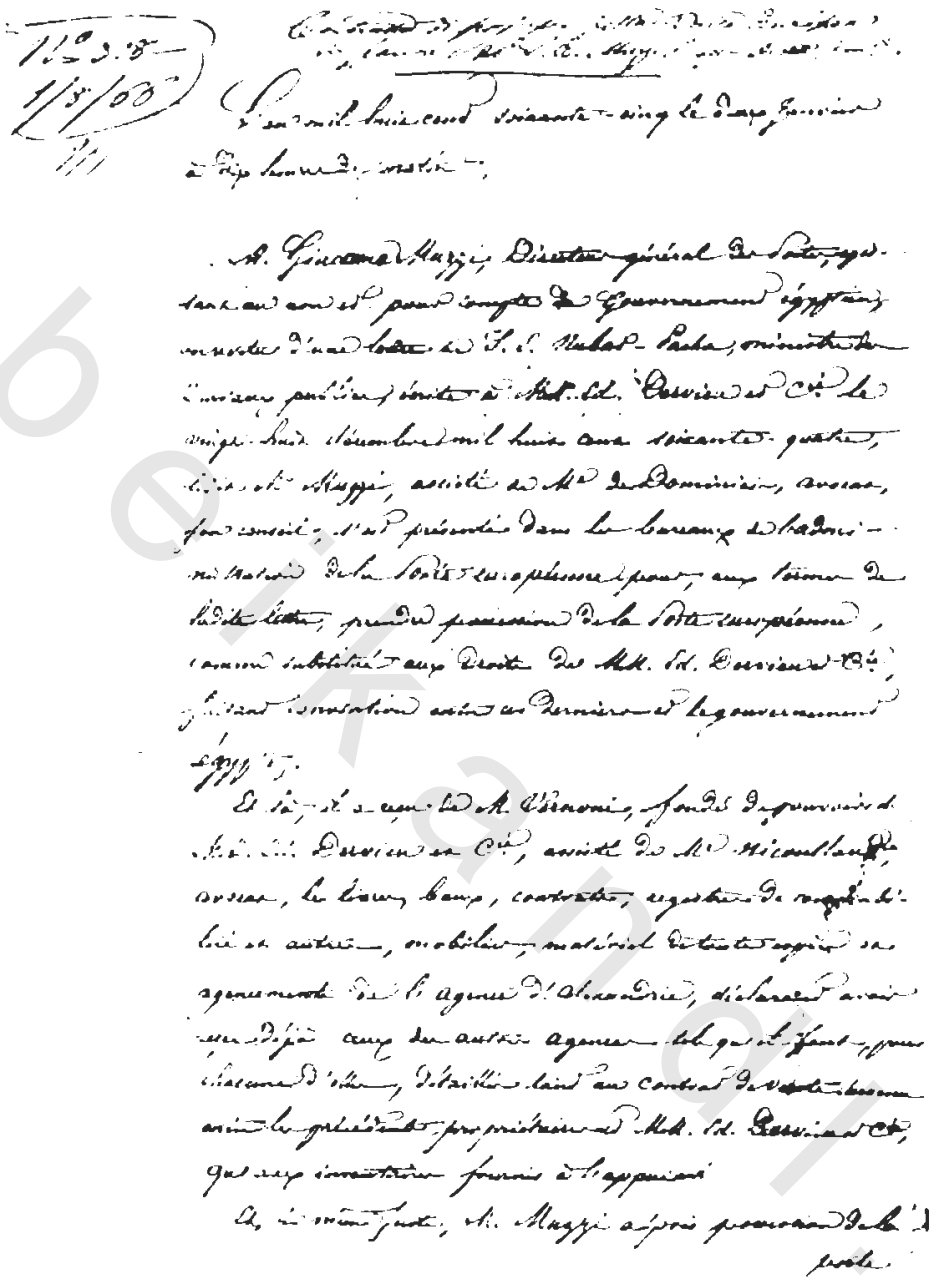

(عقد استلام موتسى بك للبوستة الأوروبية من محل درفيه لحساب الحكومة المصرية
فى ٢ يناير سنة ١٨٦٥)

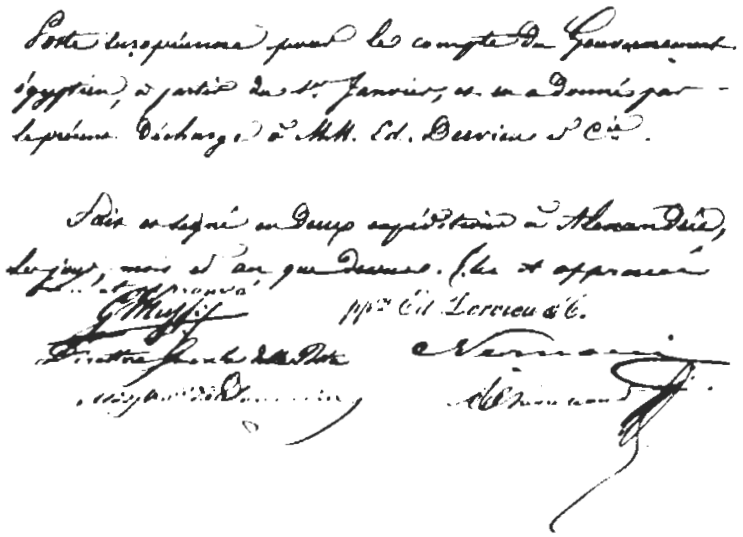

(تابع عقد استلام موتسى بك للبوستة الأوروبية من محل درفيه لحساب الحكومة المصرية
فى ٢ يناير سنة ١٨٦٥)

obeikandl.com

وكان الجمهور قد أعلن قبل ذلك بتصفية أعمال شركة البوستة الأوروبية .

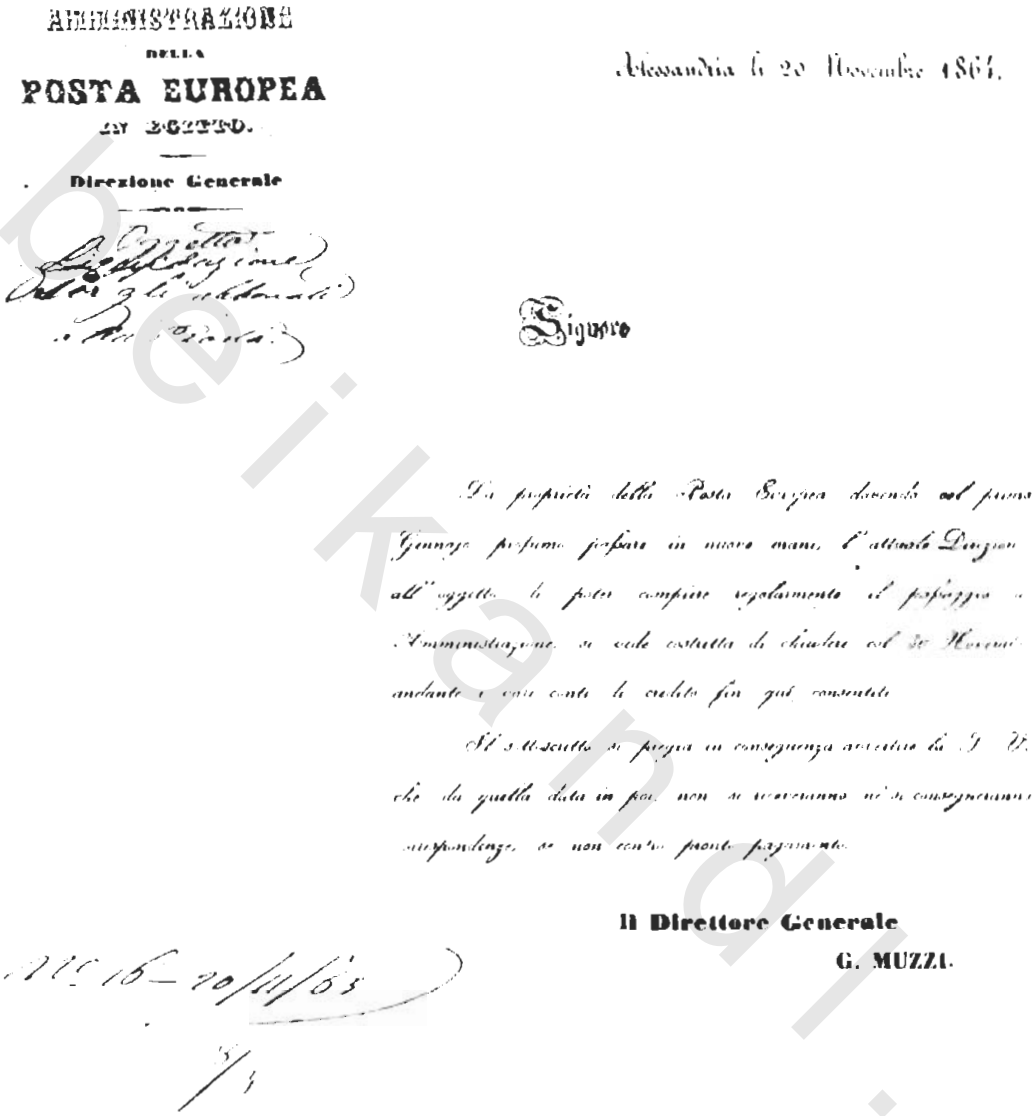

AMMINISTRAZIONE
DELLA
POSTA EUROPEA
IN EGITTO.

Direzione Generale

Alessandria li 20 Novembre 1867.

Signore

La proprietà della Posta Europea devendo col primo Gennajo prossimo passare in nuove mani, l'attuale Direzione all'oggetto di poter compiere regolarmente il passaggio a quella Amministrazione, si cede costretta di chiudere col 31 Dicembre andante i conti di credito fin qui consentiti.

Si è dunque in conseguenza avvertita la S. V. che da quella data in poi non si riceveranno più corrispondenze sospendenze se non contro pronto pagamento.

Il Direttore Generale
G. MUZZI.

(إعلان للجمهور باللغة الايطالية عن تصفية أعمال شركة البوستة الأوروبية)

تتبع مصلحة البريد للحكومة المصرية

وقد ألحقت مصلحة البريد فى أول أمرها بوزارة الأشغال ، ثم أتبعت بعد ذلك إلى عدّة وزارات . فأحيلت فى ديسمبر سنة ١٨٦٥ إلى ديوان عموم المالية . وفى ٢٨ سبتمبر سنة ١٨٦٧ صدر أمر سمو الخديو بوضعها رأسا تحت إشراف شريف باشا رئيس مجلس الأحكام وناظر الداخلية والمالية الخ . . . ثم ألحقت فى ١٩ مايو سنة ١٨٧٥ بوزارة الحقانية والتجارة ، وبعد ذلك أتبعت

obeikandi.com

فى سنة ١٨٧٦ إلى وزارة الزراعة والتجارة ، وفى ١٠ ديسمبر سنة ١٨٧٨ ألحقت بوزارة المالية .

MINISTERO
DEI LAVORI PUBBLICI
IN EGITTO

AMMINISTRAZIONE DELLE POSTE

N° 103
28/12/64.

DIREZIONE GENERALE

CIRCOLARE N.° 1.

Oggetto
Assegni Postali.

L' Amministrazione delle Poste, considerando, essere incompatibile colla natura delle sue attribuzioni il rilasciare assegni per somme indeterminate, ha deciso di sospendere col 1^mo Gennajo prossimo l'emissione dei mandati superiori alle P^re 8000.

Le somme da spedirsi per mezzo dell' Amministrazione suddetta, che sorpasseranno il sopra indicato limite di P^re 8000 dovranno essere consegnate agli Uffizi Postali in gruppi chiusi, ben sigillati, con marca e numero, per modo da rendere facilmente visibile qualunque alterazione cui potessero andar soggetti.

Cairo 28 *Decembre* 1864.

PER S. E. NUBAR PASCIA
Ministro dei Lavori Pubblici
IL DIRETTORE GENERALE DELLE POSTE
G. Mezzi.

(منشور عن أعمال الحوالات ، وهو أول منشور أصدرته مصلحة البريد بعد أن ألحقت الى الحكومة المصرية)

توحيد سياسة المواصلات

وفى سنة ١٩١٩ لاحظ حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" أن أعمال المواصلات موزعة بين مصالح عدة، ألحقت كل منها باحدى وزارات الدولة ، وأن كلا من هذه المصالح تعمل مستقلة تماما عن الأخرى فرأى جلالته توحيدا لسياسة المواصلات وربطا بين أعمالها المختلفة ، وتنظيما لشؤونها أن ينيط بالإشراف عليها وزارة واحدة ، فأصدر القانون رقم ٧ الصادر فى ٢ يونيه سنة ١٩١٩ بإنشاء وزارة جديدة باسم "وزارة المواصلات" تشمل مصلحة السكك الحديدية، والتلغرافات والتليفونات، ومصلحة البريد، ومصلحة الموانى والمنائر ، وقسم هندسة الأشغال البحرية والملاحة النهرية، والنقل الميكانيكى، والطرق الرئيسية والكبارى، والنقل الجوى.

احتكار الحكومة المصرية لنقل الرسائل

وقد قضت اللائحة الداخلية الخاصة بتنظيم أعمال البريد التى صدرت بموافقة وزارة المالية فى ٢١ ديسمبر سنة ١٨٦٥ بأن يكون نقل الرسائل و إصدار طوابع البريد احتكارا للحكومة المصرية.

تحديد رسوم النقل

وتحددت فى هذه اللائحة كذلك رسوم نقل الخطابات العادية، وغير الخالصة الأجرة ، والخطابات الموصى عليها والمؤمن عليها ، وأوراق الأشغال ، وعينات البضائع ، والجرائد والمطبوعات ، وصر النقود والمراسلات المتبادلة مع البلدان الأجنبية ، ورسوم الحوالات ، ونظمت أعمال البريد بعد ذلك بمجموعة من الأوامر العالية ، صدر أولها وأهمها فى ٢٦ مارس سنة ١٨٧٩ ، وقد قضت هذه الأوامر بإنشاء وتحديد رسوم ما استجد من فروع الأشغال البريدية ، وفى سنة ١٩٣١ صدر قانون شامل تناول جميع رسوم نقل البريد ، واستعيض به عما سبق صدوره من الأوامر والديكريتات فى هذا الصدد .

طوابع البريد

لما كانت أعمال البريد لم تنظم على الوجه الأكمل فى بلد مّا قبل صنع الطوابع ، فليس أقل من التمهيد لطوابع البريد المصرية بفذلكة عن تاريخ الطوابع بصفة عامة :

فى سنة ١٦٥٣ منح الملك لويس الرابع عشر ، رئيس ديوانه المسيو (Velayer) امتيازا بإنشاء صناديق للبريد ، يضعها فى شوارع باريس ، على أن يحصل ، نظير القيام بتوزيع المراسلات التى توضع فى هذه الصناديق ، "سو" واحدا عن كل خطاب يرسل برسم شخص ضمن حدود المدينة ، وكان يجب على مصدّر الخطاب أن يدفع هذا الأجر مقدّما . فيعطى بطاقة يلصقها على الخطاب ، وعليها الكلمات الآتية :[1] (Port payé le ..... jour do mois de ..... l'an 16.....) .

وفى سنة ١٨١٩ أصدرت حكومة سردينيا أغلفة ممتوغة ذات ثلاث قيم ١٥ و٢٥ و٥٠ سنتيسيمى . وفى السنة التالية استبدل الطابع الملون المتموغ ، الذى يحمل رسم ملاك ممتطيا جوادا وينفخ فى بوق . بطابع ممتوغ غير ملون ، واستعيض عن ورق الغلاف الأبيض بورق خاص عليه علامة مائية تمثل شعار أسرة سافوا والكلمات :

(Direzione Generale Delle Regie Poste Corispondenza Autorizzata in corso particolare per pedoni ed altre occazioni.)

---

[1] يقال إن احدى سيدات البلاط هى التى ابتكرت فكرة هذه البطاقة .

وفى سنة ١٨٤٠ صنعت مصلحة البريد الانجليزية غلافا مدموغا بطابع البنس (البنى) وكان لون الطابع أسود . ومساحة الغلاف ٢٥ سنتيمترا طولا و ٢٠ سنتيمترا عرضا .

وكتبت على الغلاف هذه الكلمات "تمجيد التجارة البريطانية" (Glorification of British Trade and Commerce) . وبعد عامين صدرت أول مجموعة منظمة من الطوابع الانجليزية تحمل رسم الملكة ڤيكتوريا بلون أحمر داكن ولون أزرق . وهى أول مجموعة من الطراز المستعمل حتى الآن . ويرجع الفضل فى ابتكارها إلى مستر رونالد هيل الذى وحد أجور نقل الرسائل فى بريطانيا . ووضع أساس بوستة البنس .

(المستر رولاند هيل مبتكر طوابع البريد)

وفى سنة ١٨٤٣ أصدرت حكومة البرازيل مجموعة طوابعها ، وتبعتها فنلندا فى سنة ١٨٤٥ . والولايات المتحدة فى سنة ١٨٤٦ . وروسيا فى سنة ١٨٤٨ وفرنسا فى سنة ١٨٤٩

ولم تكن صفحات "أفرخ" الطوابع مثقوبة كما هو الحال الآن ، وكان الناس يستعملون المقصات فى فصل الطوابع عن بعضها . وفى

أكتوبر سنة ١٨٦٢ صدرت أول مجموعة طوابع مخرّمة ، وكان أول مخترع لآلة التخريم المطبعيـــة رجل انجليزى يدعى (Archer) وقد كافأته الحكومة الانجليزية بمبلغ أربعة آلاف من الجنيهات .

أما فى مصر فقـد كانت الشركة الأوروبيـــة تقتضى أجور نقل المراسلات ، نقدا وسلفا ، على أساس التعريفة التى سبقت الاشارة اليها ، وحذت مصلحة البريد المصرية حذوها فى ذلك سنة ١٨٦٥ ، ثم أصدرت طوابعها الأولى سنة ١٨٦٦ ، وقد صنعتها وقتئذ بمدينة جنوه ، وكانت فئاتها ٥ و ١٠ و ٢٠ بارة و ١ و ٢ و ٥ قروش .

وفى سنة ١٨٦٧ صنعت الطبعة الثانيـة فى مطبعة (برناسون) الحجرية بالاسكندرية من فئات ٥ و ١٠ و ٢٠ بارة و ١ و ٢ و ٥ قروش ، وصدرت الطبعة الثالثة فى سنة ١٨٧٢ من المطبعة الأميرية ببولاق وفئـات طوابعها ٥ و ١٠ و ٢٠ بارة و ١ و ٢ و ٢½ و ٥ قروش .

وفيما يلى جدول ببيـان الطبعات الثـلاث الأولى لطوابع البريد المصرى ، وعدد كل منها ونفقات صنعها :

الطبعة	التاريخ	عدد الطوابع	نفقات الطبع	المطبعة
	سنة		قرشا	
الأولى	١٨٦٦	٣,٠٠٠,٠٠٠	١١٥,٧٢٥	بيلاس وشركاه بجنوه
الثانية	١٨٦٧	٨,٧٠٠,٠٠٠	٢٣٥,٤٨٤	برناسون بالاسكندرية
الثالثة	١٨٧٢	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٤٥٢,٢٤٧	المطبعة الأميرية ببولاق

أهم التعديلات فى طوابع البريد المصرى

وقد صدرت بعد ذلك من الطوابع العادية طبعات جديدة ، طرأت عليها تعديلات جوهرية فى سنة ١٨٨٨ بمناسبة تغيير طريقة العملة ، ثم فى سنة ١٩١٤ حين استبدل منظرا أبى الهول والهرم ، اللذين طبعا على جميع الطوابع السابقة بمجموعة من الصور لآثار ومناظر مصرية مختلفة . وأدخل أهم التعديلات جميعا فى سنة ١٩٢٣ حين زينت جميع الطوابع العادية بصورة حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" .

طوابع الأجور المستحقة والطوابع الأميرية

وفى سنة ١٨٨٤ أصدرت مصلحة البريد أول مجموعة من طوابع الأجور المستحقة . كما أصدرت فى سنة ١٨٩٣ أول مجموعة من الطوابع الأميرية .

طوابع البريد المستعجل والجوى

وفى سنة ١٩٢٦ أنشأت المصلحة طوابع البريد المستعجل والجوى .

الطوابع التذكارية

وأصدرت مصلحة البريد المصرى ، فضلا عن ذلك ، عددا من الطوابع التذكارية للمناسبات الاجتماعية والعمرانية الهامة وللمعارض والمؤتمرات التى أقيمت أو عقدت فى مصر . وهذه الطوابع هى فى ذاتها خير سجل لنهضة البلاد فى عصر حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" . وخير دليل على المكانة الدولية التى وصلت اليها فى عهده السعيد .

وقد صدرت مجموعة الطوابع التذكارية الأولى فى سنة ١٩٢٥ بمناسبة انعقاد المؤتمر الجغرافى الأول بالقاهرة فى أول أبريل من تلك السنة . وأتبعت فى السنوات التالية بطوابع تذكارية للمعرض الزراعى الصناعى الثانى عشر، ومؤتمر الملاحة الدولى، وافتتاح مدينة بور فؤاد ، ولمؤتمرات الإحصاء والطب والسكك الحديدية .

وأنشأت المصلحة، فضلا عن ذلك، طوابع تذكارية محلاة بصورة حضرة صاحب السمو الملكى الأمير "فاروق" ولى عهد المملكة المصرية بمناسبة ذكرى عيد الميلاد العاشر لسموه فى سنة ١٩٢٩ ، ونظرا لما لسموه من المكانة عند الجمهور المصرى كان الإقبال على شراء هذه الطوابع يفوق حد التصور .

صنع طوابع البريد

وقد كانت الطوابع المصرية ، وأوراق التمغة وتذاكر البريد والظروف المتموغة بأنواعها، تصنع غالبا فى الخارج بمطبعتى (توماس دى لارى) و(هاريسون) بلندن إلى أن كانت سنة ١٩٢٥ ، حيث تقرر أن تصنع الطوابع محليا بمصلحة المساحة المصرية التى شرعت فى الحال فى استكمال معداتها . وبدأت فى إمداد مصلحة البريد بحاجتها من الطوابع التذكارية ابتداء من يناير سنة ١٩٢٦ ، ثم طبعت فى سنة ١٩٢٧ أول مجموعة كاملة لطوابع البريد العادية . وأخذت بعد ذلك فى طبع تذاكر البريد وأوراق التمغة والظروف المتموغة . ومصلحة البريد لا تستجلب الآن من الخارج شيئا من المتموغات .

بيع طوابع البريد

هذا وطوابع البريد تباع فى جميع مكاتب القطر ، ولدى متعهدين من التجار فى المناطق البعيدة عن المكاتب ، ويجدها الجمهور مع الطوافة فى القرى ، ومع الموظفين المتنقلين فى المحطات ، فهى فى متناول جميع الناس فى كل وقت ، والجمهور لا يجد مشقة فى الحصول عليها ، والمصلحة لا تسمح ببيع الطوابع بأكثر من الثمن المرقوم عليها ، وتمنح المتعهدين عمالة شهرية كانت تحسب فى أول الأمر بنسبة ٣ فى المائة من قيمة الطوابع المباعة ، ثم خفضت إلى ٢ ٪ فى المائة ، فإلى ١ فى المائة ابتداء من سنة ١٩١٤ ، على ألا يتجاوز مجموع العمالة ٥٠٠ مليم شهريا ، مهما كانت الكمية المباعة .

الماكينات الأوتوماتيكية لبيع الطوابع

وقد حاولت مصلحة البريد استعمال الماكينات الأوتوماتيكية لمبيع طوابع البريد وقامت بتجارب لهذا الغرض ، ولكن التجارب لم تسفر عن النتيجة المطلوبة .

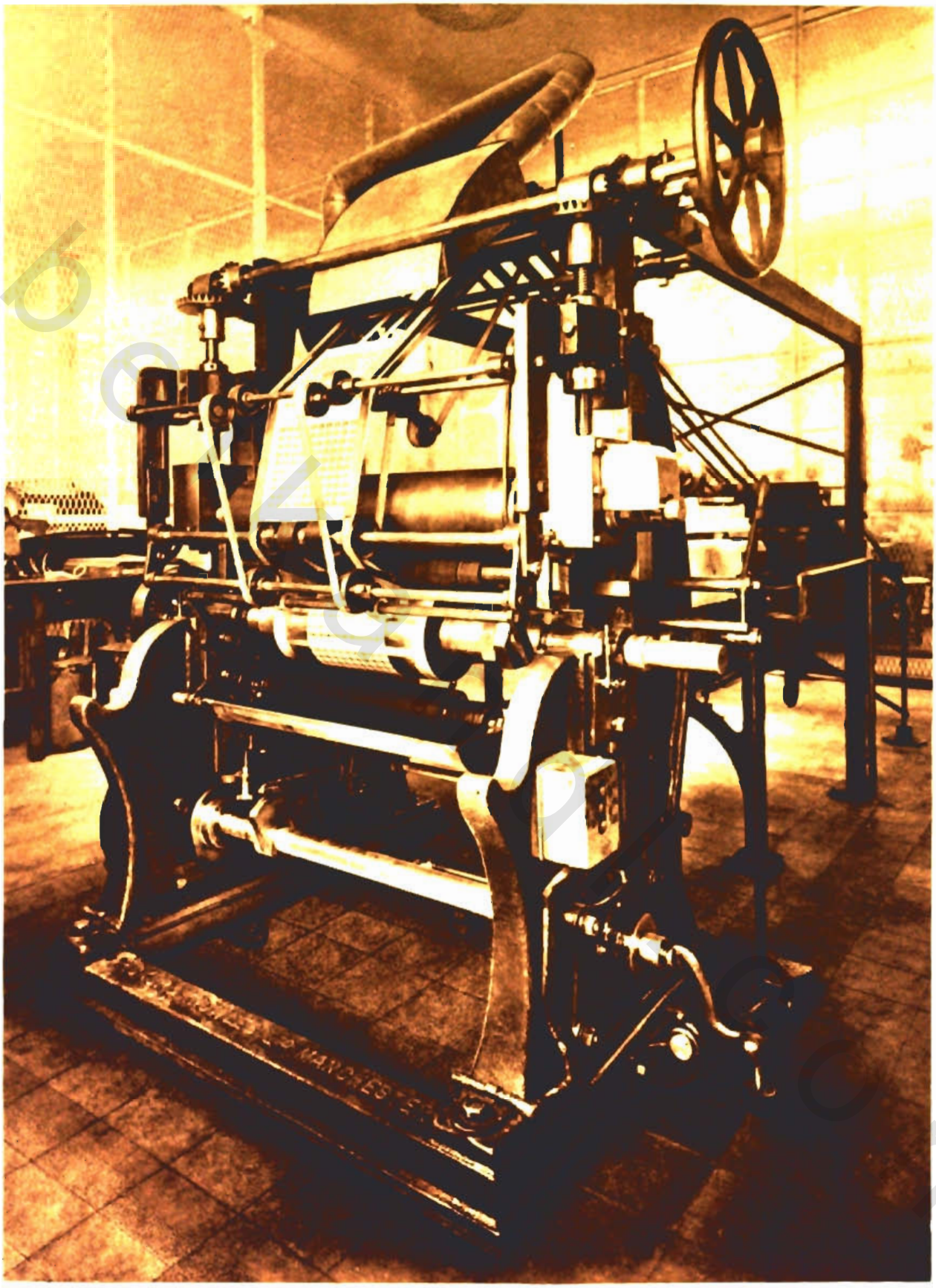

ماكينة للطباعة بطريقة الفوتوجرافير
Photogravure Printing Machine

obeikandl.com

(بعض طوابع البريد عن المجموعة المعروضة بمتحف المصاحة)

صناديق البريد

إذا كان ابتكار طوابع البريد قد نظم الصلة بين الجمهور ومصالح البريد ، ووفر على الطرفين كثيرا من المتاعب ، وساعد على تبادل المراسلات ، فإن تعميم صناديق البريد ، ووضعها تحت تصرف الجمهور قد جاء متمما من جميع الوجوه لفوائد الطوابع .

وكان أول من فكر فى تعميم صناديق البريد بالمدن كما سلف القول ، هو المسيو فيلاييز ، وذلك بباريس فى سنة ١٦٥٣ عقب حصوله على امتياز بفتح مكتب لتوزيع المراسلات .

ولما شاع استعمال طوابع البريد فى كثير من البلدان بين سنتى ١٨٤٠ و ١٨٥٠ ، رؤى تعميما للنفعة وتسهيلا لعمل موظفى البريد ، وضع صناديق عديدة فى المدينة الواحدة يراعى فيها :

١ — ألا تصل إلى محتوياتها يد أجنبية .

٢ — أن توضع فى الأحياء المزدحمة ، بحيث توفر من وقت الجمهور ، وبحيث تسهل مراقبتها وحمايتها من عبث العابثين .

٣ — أن تفرغ قبل إغلاق الإرساليات مباشرة ، وهذا ما يتطلب عناية واهتماما وانتظاما ، كما يتطلب اطلاع الجمهور على أوقات التفريغ .

ولتأمين الجمهور على مراسلاته، روعى فى صناديق البريد ألا يتسنى لمفرغيها مس ما فيها من خطابات ، وقد توفرت هذه الشروط كلها فى أحد نوعين من الصناديق، وهذا النوع هو عبارة عن صندوق يوضع فى باطنه صندوق آخر متحرك، مصنوع من الخشب أو القصدير أو الجلد ، وتثبت على مقربة من الصندوق الخارجى لوحة بمواعيد التفريغ ، أو تثبت فيه بالذات لوحة نحاسية متحركة ببيان موعد التفريغ التالى ، ويقتصر عمل المفرغ على حمل الصندوق الداخلى ووضع آخر خال فى موضعه ، ثم ينطلق بالصناديق الداخلية كلها إلى إدارة البريد حيث تفتح أقفالها ، وكان ذلك يتطلب استخدام أكبر عدد ممكن من المفرغين ، نظرا لكثرة الصناديق .

أما النوع الثانى من الصناديق ، فكان عبارة عن صندوق عادى مغلق ، يفتحه المفرغ ويأخذ محتوياته، ويبصم على قائمة معه بصمة خاتم فى جوف الصندوق، كى يتسنى لأولى الأمر التأكد من أنه قام بتفريغ جميع الصناديق .

وأخيرا اخترع الدكتور (ويبرج) الاسوجى صندوقا ميكانيكيا، يمكن تفريغ محتوياته فى حقيبة جلدية ، بفتح قاعدته بطريقة ميكانيكية ، بحيث لا يتسنى للمفرغ مس المراسلات . وتفتح هذه الحقيبة بمفتاح خاص فى إدارة البريد . وكان من مميزات هذا الابتكار إمكان تفريغ أكبر عدد ممكن من الصناديق فى حقيبة واحدة .

وقبل أن تصدر مصلحة البريد المصرية طوابعها الأولى فى سنة ١٨٦٦ ، كان يتعين على الجمهور أن يسلم مراسلاته وأجور نقلها إلى مكاتب البريد . وعند ما بدئ فى استعمال الطوابع وضعت

المصلحة ثلاثة عشر صندوقا للمراسلات فى أنحاء القاهرة فى المواضع التالية :

محطة السكة الحديد . الأزبكية بجوار الضبطية . خان الخليل . الجمالية . باب الشعرية . خان أبى طاقية . الغورية . باب المتولى . باب الخلق . بولاق بجوار سراى اسماعيل باشا وبجوار أبى العلا الحسينى . مصر القديمة .

اعلان

من عموم ادارة مصلحة البوسطه المصريه الميريه

يكون معلوماً لدى الجميع انه من ابتدى يوم ١٠ مارس سنة ١٨٦٦ الافرنكى الموافق ٤ شوال سنة ١٢٨٢ يصير استعمال صناديق البوسطه النقالى الموضوعين الآن بجملة شوارع لوضع المراسلات التى يُراد ارسالها الى جهات القطر المصرى اما مواعيد رفع الجوابات من الصناديق المذكوره فى بحر النهار يصير تحديدها من المصلحه على الصناديق نفسها تحريرا

وكيل عموم البوسطه المصريه

عن مارس ١٨٦٦

(اعلان عن بدء صناديق البريد)

واشترطت المصلحة ألا يوضع بهذه الصناديق وصناديق المكاتب الأخرى بالأقاليم غير الخطابات المرسلة إلى مدن الوجه البحرى . حيث توجد مكاتب للبريد وهى :

كفر الدوار . أبو حمص . دمنهور . العطف . اتياى البارود . كفر الزيات . طنطا . زفتى . ميت غمر . المحلة الكبرى . سمنود . طلخا . المنصورة . شربين . منية الحولى . دمياط . بركة السبع . مليج . شبين الكوم . منوف . بنها . منيا القمح . الزقازيق . طوخ . قليوب . السويس .

أما الخطابات المرسلة إلى الوجه القبلى والخارج، فكان يتعين تسليمهما فى مكاتب البريد يدا بيد . وكان يخلص على الرسائل الخارجية بطوابع مصرية إلى الاسكندرية فقط . ثم بطوابع أجنبية من نوع طوابع الجهة المرسلة إليها .

﴿ اعـــلان ﴾

•(من عموم ادارة مصلحة البوسطه العربه البريه)•

يكون معلوما لدى الجميع ان من ابتدى يوم الاحد ٢٢ أبريله سنة ١٨٦٦ الافرنكى الموافق ٧ زى الحجه سنة ١٢٨٢ عربى يصير استعمال صناديق البوسطه النقالى الموضوعين الآن بجملة شوارع وهما بالكه الحديد وبالأزبكيه وبجوار الضبطيه من جهة القومبانيه العزيزه وبجهة خان الخليلى وبجهة الحالبه وبجهة باب الشعر بهوبجهة خان أبوا طقيه وبجهة الغوريه وبجهة باب المتولى وبجهة باب الخلق وبجهة بولاق صندوقين احداهما بجوار سراية اسماعيل باشا والثانى بجوار أبوا العلا الحسينى ثم وبجهة مصر القديمه صندوق وتلك الصناديق مجعولين لوضع المراسلات العاديه فقط التى يرام ارسالهما الى جهات القطر المصرى ماعدا جوابات الوجه القبلى لاتكون بداخل الصناديق المذكوره بل ترسل كالعاده وأما مواعيد رفع الجوابات من الصناديق المتنى عهاقى بحر النهار سيصير تحديدها من المصطه على الصناديق نفسها تحريرا فى ١٤ أبريله سنة ٦٦ افرنكى موافق ٢٩ القعده سنة ١٢٨٢

وكيل عموم
بوسطه مصريه
مسيريه

(اعلان عن أول صناديق للبريد وضعت فى شوارع القاهرة)

ولما انتشرت مكاتب البريد فى أنحاء القطر، عممت صناديق البريد وأجيز بعد مؤتمر برن سنة ١٨٧٤ ، أن توضع بها المراسلات الداخلية والخارجية على السواء . ثم أخذت المصلحة فى استبدال الصناديق العادية بأخرى ميكانيكية بالقاهرة والاسكندرية وبعض البنادر الكبرى .

وقد فرقت المصلحة بين صناديق البريد العادى والمستعجل والجوى وصناديق المطبوعات فى الحجم واللون .

وأبلغ مجموع عدد صناديق البريد فى أنحاء القطر حتى سنة ١٩٣١ ٤٨٩٨ صندوقا .

obeikandl.com

رسم التخليص

١ – على المراسلات الداخلية :

عُنيت إدارة البريد، بعد أن أتبعت إلى الحكومة المصرية بتخفيض رسم الخطابات المتداولة فى الوجه البحرى وتوحيده، بجعلته قرشا عن كل سبعة جرامات ونصف، فى حين كانت الشركة الأوروبية تحصل رسما يتراوح بين خمسين بارة وأربعة قروش، وفقا للمسافة بين محطتى التصدير والورود، ثم جعلته قرشا للوجه البحرى، وقرشين للوجه القبلى عن كل عشرة جرامات، وفى أول أبريل سنة ١٨٧٨ جعلت الحدّ الأقصى للوزنة الأولى ١٥ جراما عوضا عن عشرة جرامات، ثم عادت فى أول مارس سنة ١٨٩٠ فخفضت الرسم مرة أخرى ووحدته فى أنحاء القطر، وجعلته خمسة مليمات عن كل خمسة عشر جراما، وفى أول يناير سنة ١٨٩٨ رفعت الحد الأقصى للوزنة الأولى من ١٥ إلى ٣٠ جراما.

وكان كل تخفيض جديد يقابل بزيادة جسيمة فى عدد المراسلات المتبادلة. وبنقص كبير فى عدد المراسلات غير الخالصة الأجرة، التى كان يحصل عنها دائما ضعف الرسم المفروض على المراسلات المعجلة الرسم.

وكان التخليص على المراسلات المحلية من البلد وإليها (بالاسكندرية والقاهرة فقط) قرشا عن كل عشرة جرامات، فخفض فى أبريل سنة ١٨٧٨ إلى ٢٠ بارة عن كل خمسة عشر جراما، ثم إلى ثلاثة مليمات

ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٢ . ثم أعيد إلى خمسة مليمات عن كل ثلاثين جراما فى أول مارس سنة ١٩١٥ . وذلك توحيدا للنظام وتسهيلا للعمل .

أما الجرائد والمطبوعات الدورية فكان رسم التخليص عليها خمس بارات عن كل أربعين جراما فى الوجه البحرى ، وضعف هذه القيمة فى الوجه القبلى ، ثم خفض الرسم فى أبريل سنة ١٨٧٨ إلى خمس بارات عن كل ٥٠ جراما فى الوجهين البحرى والقبلى ، ثم رؤى لتشجيع الصحافة والأخذ بيد النهضة الأدبية ، تخفيض الرسم إلى مليم واحد عن كل جريدة أو مجلة ، وذلك ابتداء من أول يناير سنة ١٩٠٢

ومن الخدمات التى أدتها مصلحة البريد للصحافة ، أنها رخصت للجرائد والمجلات فى التخليص أسبوعيا ونقدا على أعدادها ، مع خصم ١٠ ٪ من قيمة ما يستحق عليها . واشترطت المصلحة لذلك شروطا منها أن تضع المجلة أو الجريدة تأمينا يوازى قيمة التخليص عن مدة أسبوعين ، وأن تحزم أعدادها بما يسهل فرزها . وقد عمل بهذا النظام ابتداء من يناير سنة ١٨٨٨

أما المطبوعات غير الدورية فكان يحصل عنها ضعف رسم المطبوعات الدورية ، ثم جعل الرسم مليما عن كل ٣٠ جراما ابتداء من أول يناير سنة ١٨٩٩ ، ثم مليمين عن كل ٥٠ جراما ابتداء من أول مارس سنة ١٩١٥

ولم تستعمل تذاكر البريد فى مصر قبل أول مايو سنة ١٨٧٩ [1] وقد جعل ثمن التذكرة وقتئذ ٢٠ بارة ، ثم خفض فى أول ينـاير سنة ١٨٩١ إلى ثلاثة مليمات للتذكرة العادية ، وستة مليمات للتذكرة الخالصة الرد ، وخفض مرة أخرى فى أول يناير سـنة ١٩٠٧ إلى مليمين للتذكرة الخالصة الرد ، ثم زيد الثمن إلى ثلاثة مليمات فى أول يناير سنة ١٩١٦ ، ثم إلى ثلاثة مليمات ونصف فى أبريل سنة ١٩٢٠

(١) ثبت فى القرن التاسع عشر أن كتابة الرسالة وتغليفها ولصق غلافها وطابعها ، كل هذه العملية لا تتناسب غالبا مع رسائل رجال الأعمال التى تخلو فى العادة من الاطالة والمجاملات والتى قد تتضمن سطرين أو ثلاثة على الأكثر ، ولاحظ الدكتور (ستيفن) مدير بريد ألمانيا فى منتصف ذلك القرن أن من الخير للجمهور ومن مشجعات تبادل الرسائل تقرير وسيلة جديدة للرسائل البسيطة التى لا يهم أصحابها تغليفها ، فابتكر تذكرة البريد وعرضها على مندوبى مكاتب البريد الألمانية فى اجتماعهم بمدينة كارلسروه سنة ١٨٦٥ ، واقترح أن يفرض على هـذه التذاكر المكشوفة أدنى رسم ممكن ، فوافق المندوبون على هذا الاقتراح ، ولكنهم أشفقوا أن يؤدى استعمال التذاكر إلى عجز فى إيراد البريد فضربوا صفحا عن إنفاذه .

وفى سنة ١٨٦٩ لاحظ الدكتور (أمانويل هرمان) النمساوى أن ثلث رسائله الخاصة لا أهمية لها وأنها مع ذلك تكلفه كثيرا من حيث الورق والأغلفة وطوابع البريد ، فتقدم الى بريد فيينا نفس اقتراح ستيفن فقوبل بالاعجاب ووضع فى الحال موضع النفاذ وأقبل الناس على استعمال التذاكر إقبالا عظيما ، حتى بلغت الكمية التى بيعت منها فى المدة بين أول أكتوبر سنة ١٨٦٩ وآخر ديسمبر من السنة ذاتها ٢٩٢٦١٠٢ تذكرة .

وفى سنة ١٨٧٠ اقتبست ألمانيا نظام التذاكر البريدية وتبعتها على الأثر سائر دول أوروبا الشمالية وانجلترا وفرنسا والولايات المتحدة وكندا .

وفى سنة ١٨٧١ أدخلت ألمانيا على بريدها نظام التذاكر الخالصة الرد بقصـد تشجيـع الناس على التفاهم وتبادل الرسائل .

وكان لكل مصلحة من مصالح البريد فى العالم مطلق الحق فى تقرير أبعاد تذكرتها البريدية الى أن تقرر فى مؤتمر البريد الدولى بباريس سنة ١٨٧٨ أبعاد التذكرة المستعملة حتى الآن .

هذا وقد بدئ فى تداول تذاكر البريد الداخلية والخارجية بمصر ابتـداء من أول مايو سنة ١٨٧٩ وجعل ثمن التذكرة عشرين بارة . وبلغ عدد التذاكر التى بيعت حتى نهاية تلك السنة ٤٩٦٨٠ تذكرة .

كان رسم التسجيل فى أول الأمر عشرين مليما، فخفض إلى عشرة مليمات فى سنة ١٨٧٨ ، ثم إلى خمسة مليمات فى أول يناير سنة ١٩٠٦، وأعيد إلى عشرة مليمات فى أول أبريل سنة ١٩٢٠

٢ ــ على المراسلات الخارجية :

كان عمل البريد مع البلاد الأجنبية قاصرا على تبادل الرسائل، ولكن طريقة تحصيل الرسوم عن تلك الرسائل لم تكن تخلو من الصعوبة، فجميع الرسائل سواء أكانت صادرة أم واردة، كان يجب أن تلصق عليها طوابع مصرية علاوة على طوابع البلاد الأجنبية التى تصدر اليها أو ترد منها تلك الرسائل ، ولما لم يكن الحصول على طوابع البلاد الأجنبية ميسورا، فإن معظم الرسائل الصادرة أو الواردة كان يحصل عليها رسم إضافى عن المرحلة الأخيرة من انتقالها يدفعه المرسل اليه .

على أن مصلحة البريد المصرية لجأت فى لائحة يناير سنة ١٨٦٦ إلى تحديد رسوم المراسلات الخارجية وفقا لاتفاقاتها مع الدول ، وكان أهم هذه الاتفاقات عقد أبرم بينها وبين الحكومة البريطانية فى ١٨ مايو سنة ١٨٧٣ تحددت به رسوم المراسلات الخارجية ، وبمقتضى هذا الاتفاق وغيره اعتبرت الرسائل خالصة الأجرة بطوابع البلاد التى صدرت منها وحدها . ثم زالت المتاعب تماما بتنفيذ قرارات مؤتمر برن .

هذا ولقد كانت رسوم التخليص على المراسلات الخارجية ، ولا تزال عرضة للزيادة والتخفيض ، تبعا للاتفاقات الدولية .

أما بقية فروع الأشغال التى تؤديها مصلحة البريد ، كالطرود العادية والمحوّل عليها والمؤمن عليها وأوراق القيم التى برسم التحصيل والتوزيع بالبريد المستعجل ونقل الصر الخ ، فإن رسومها جميعا حدّدت بمراسيم وقوانين خاصة .

obeikandl.com

إدارة البريد

اتخـذت شركة البوستة الأوروبية ثغر الاسكندرية مقرا لإدارة أعمالها، نظرا لنشاط الحركة التجارية فيها، ولأنها أهم موانئ القطر المصرى وأقربها إلى أوروبا . ولأن وجود إدارة البريد فيها يمكن الشركة من الاتصال بالبواخر، والاتفاق مع ربابنتها على نقل البريد، وهى أسباب وجيهة اقتنعت بها الحكومة المصرية حينما انتقلت إليها أعمال الشركة، فأبقت إدارة البريد بالاسكندرية، وقنعت بنقلها إلى مكان أفسح ثم شيدت لها فى سنة ١٨٨٢ دارا جديدة كبيرة (تشغلها الآن إدارة بريد الاسكندرية وبعض مصالح الحكومة) كلفتها ٢٤,٤٦٠ جنيها .

توزيع الأعمال

على أن نظام المواصلات الداخلية والخارجية، وانتشار مكاتب البريد فى أنحاء القطر، كل ذلك قضى على أهمية وجود إدارة البريد فى أقصى الشمال، واستوجب نقلها إلى العاصمة مقر الحكومة، أسوة بإدارات البريد فى أكثر الممالك، لتكون فى مركز وسط بين الوجهين البحرى والقبلى، مما يسهل المخابرات بينها وبين أقسامها ومكاتبها فى القطر، كما يسهل اتصالها بالمصالح الأخرى التى لها ارتباط بأشغالها.

ونشأت فكرة نقل إدارة البريد من الاسكندرية إلى القاهرة منذ عشرات الأعوام، ولكنها لم تنفذ إلا فى سنة ١٩٣١، وقد رؤى على سبيل الاقتصاد ألا نشيد لها دار جديدة، واكتفى بإنشاء طابقين

جديدين فوق مبنى بريد القاهرة . وإجراء بعض التوسع والتعديل فى المبنى المذكور بما جعله يتسع للادارة العامة ويليق بمركزها .

وقد جرت الإدارة العامة . فى إشرافها على أعمال البريد فى أنحاء القطر . على أفضل نظام تسمح به جغرافية البلاد . ويمكنها من الهيمنة على جميع مكاتبها وفروعها . مع تجنب الضغط الذى ينشأ من تركيز الأعمال .

(مبنى الإدارة العامة بالاسكندرية قبل نقلها الى القاهرة)

فالأعمال الرئيسية فى الإدارة العامة موزعة على سبع إدارات هى : الادارة الداخليـة . والادارة الخارجيـة . وإدارة المستخدمين . ومراقبة الحسابات . وإدارة المخازن . وإدارة التحريات والقضايا . وإدارة صندوق التوفير .

(مبنى الإدارة العامة بالقاهرة)

توزيع الأعمال

أما الأعمال فى المدن والأقاليم ، فمقسمة الى ثلاث عشرة منطقة ، هى مراقبة بريد القاهرة ، وادارة بريد الاسكندرية ، و إدارة بريد بورسعيد ، وأقسام البريد فى طنطا ، والمنصورة ، والزقازيق ، والسويس وبنها ، ودمنهور ، وبنى سويف ، وأسيوط ، وسوهاج ، وأسوان .

وتشرف كل من مراقبة بريد القاهرة و إدارتى بريد الاسكندرية وبور سعيد والأقسام المذكورة على عدد من المكاتب فى المنطقة التى تقع فيها الإدارة أو القسم ، وتتصل المكاتب بمديرى الإدارات ، أو مفتشى الأقسام فى كل ما يختص بشؤون الموظفين والأعمال الداخلية ، ولكنها ترسل عملياتها وحساباتها يوميا إلى الإدارات المختصة بالإدارة العامة .

مكاتب البريد

ويوجد فضلا عن ذلك اثنان وعشرون مكتبا ، تتصل فى جميع شؤونها بالإدارة الداخلية رأسا .

ولم تكن شركة البوستة الأوروبية ، عند ما ابتاعتها الحكومة المصرية فى يناير سنة ١٨٦٥ ، تملك أكثر من تسعة عشر مكتبا فى مصر السفلى ، فشرعت المصلحة فى الحال فى توسيع نطاق أعمالها لخدمة الجمهور فى أنحاء القطر ، واقتفت فى توسعها أثر السكك الحديدية ، فكلما مدّ خط جديد أنشأت مكاتب بريدية على طول هذا الخط .

ولما كانت الحكومة قد اهتمت قبل هذا التاريخ بإنشاء شبكة من الخطوط الحديدية فى مصر السفلى ، فقد افتتحت مصلحة البريد بعض المكاتب فى أهم البلدان ، حتى بلغ عدد مكاتبها فى نهاية سنة ١٨٦٥ ثمانية وعشرين مكتبا فى البلدان التالية :

الاسكندرية ، كفر الدوار ، أبوحمص ، دمنهور، العطف، اتياى البارود ، كفر الزيات ، طنطا ، زفتى ، ميت غمر ، المحلة الكبرى، سمنود ، طاخا ، المنصورة ، شربين ، ميت الخولى ، دمياط ، بركة السبع ، مليج ، شبين الكوم ، منوف ، بنها ، منيا القمح ، الزقازيق ، طوخ ، قليوب ، القاهرة ، السويس .

ومع أن المصلحة كانت تنقل مراسلات الجمهور فى مصرالوسطى والعليا والسودان ، إلا أنها لم تنشئ فى هذه المناطق مكاتب حقيقية لأعمال البريد إلا بعد أن ربطت مراكز الصعيد بالسكك الحديدية . ففى أول أغسطس سنة ١٨٦٧ افتتحت المصلحة مكاتبها فى الجيزة، وبنى سويف ،والفيوم،والواسطى،والفشن،ومغاغة، والمنيا. وفى أول أكتوبر سنة ١٨٧٣ افتتحت مكاتب البريد فى أسيوط ، وجرجا ، وسوهاج ، وقنا ، والأقصر ، وإسنا ، وأسوان ، وكروسكو ، ووادى حلفا ، ودنقله ، وبربر ، والخرطوم .

وأنشأت المصلحة مكتبا فى سواكن سنة ١٨٦٧ ، وآخر فى مصوع سنة ١٨٦٩ ، وثالث فى كسلا سنة ١٨٧٥

وفى سنة ١٨٧٧ أنشأت المصلحة فى السودان، كطاب غوردون باشا ، ثمانية مكاتب فى السلمية ، وسنار ، وكارجوج ، وفازوغلو ، والقضارف ، والأبيض ، والفاشر ، وفاشوده . وفى سنة ١٨٨١ أنشأت ثلاث مكاتب فى بربره ، وزيلع ، وهرر .

مكاتب البريد المصرية فى الخارج

نظرا لأهمية العلاقات بين مصر وتركيا ، بحكم تبعية الأولى للثانية فى ذلك العهد ، رأت إدارة البريد المصرية ، ضمانا لانتظام الأعمال البريدية بين البلدين ، سيما بعد أن انتظم سير البواخر المصرية بين موانئ مصر وتركيا أن تنشئ فى أراضى الامبراطورية العثمانية مكاتب بريد مصرية ، تتولى توريد الإرساليات وتصديرها ، فأنشأت فى سنة ١٨٦٥ مكتبا فى الاستانة .

ويبلغ من ثقة رجال الأعمال بانتظام البريد المصرى ودقته ، أنهم ألحوا على مصلحة البريد فى أن تنشئ مكاتب بريد مصرية فى بعض البلدان التابعة للامبراطورية العثمانية ، فنزلت على رغبتهم ، وأنشأت فى سنة ١٨٦٦ مكتبين : أحدهما فى جدة ، والثانى فى أزمير ، وفى سنة ١٨٧٠ أنشأت ثلاثة مكاتب فى غليبولى ، ومتلين ، وبيروت . وأنشأت بعد ذلك مكاتب فى قونيه ، وسالونيك ، وطرابلس ، وشيله ، ورودس [1] .

(بصمة ختم مكتب بريد جدة ، أحد مكاتب البريد المصرية فى أملاك الامبراطورية العثمانية)

(١) وفى سنة ١٨٨١ دارت مفاوضات بين الباب العالى والحكومة المصرية بشأن إلغاء هذه المكاتب وتحويل أعمالها إلى مكاتب البريد التركية التى كانت قد انتظمت فى ذلك الوقت ووافقت الحكومة المصرية على إلغاء جميع مكاتبها فى الامبراطورية العثمانية ابتداء من ١١ يوليه سنة ١٨٨١

وقد استخدمت المصلحة سعاة القدم لنقل البريد إلى المكاتب البعيدة عن محطات السكك الحديدية . وأنشأت خطوط الطوافة فى سنة ١٨٨٩ . والمكاتب القروية فى سنة ١٩١٦ ، ولم تدخر وسعا فى تسهيل أعمال الجمهور بإنشاء المكاتب الرئيسية والقروية ومحطات الطوافة فى مختلف المدن والقرى وفقا لأهمية كل منها . ذلك عدا محطات السكك الحديدية الصغيرة التى يناط بنظارها توزيع المراسلات ، وعدا ما يفتح من المكاتب المؤقتة بمناسبة المعارض والمؤتمرات ، أو فى الفنادق الكبرى والمصايف ، لخدمة السياح والمصيفين .

وتنقسم مكاتب البريد من حيث أهميتها ، ومن حيث الأعمال التى تؤديها إلى :

مكاتب نمرة ١ — تؤدى فيها أشغال المراسلات العادية والمسجلة والمؤمن عليها ، وأشغال الطرود العادية والمؤمن عليها والمحول عليها ، وأشغال التحصيل والصر والتوفير ، والحوالات الداخلية والخارجية ، وأشغال أذونات البوستة الداخلية ، وتدفع فيها بونات البوستة الانجليزية ، وأشغال الطرود التى تزن لغاية ١٠ كيلوجرامات ، المتبادلة مع البلدان الأجنبية .

ومكاتب نمرة ٢ — تؤدى فيها الأشغال التى سبقت الإشارة إليها . ما عدا أشغال الصر والحطابات المؤمن عليها .

ومكاتب نمرة ٣ – تؤدى فيها أشغال المراسلات العادية والمسجلة ، وكذا أشغال الطرود العادية .

ومكاتب قروية – معهودة إلى العمد تؤدى فيها أشغال المراسلات العادية ، وبيع طوابع البريد فقط .

ومحطات واقعة على خطوط نيلية – تؤدى فيها أشغال المراسلات العادية والمسجلة والطرود والحوالات العادية .

ومحطات طوافة – تؤدى فيها بواسطة طوافة البريد أشغال المراسلات العادية والمسجلة ، وتوزع فيها الطرود العادية التى لا يتجاوز وزن الواحد منها ثلاثة كيلو جرامات .

ومحطات سكك حديدية – تؤدى فيها بواسطة مكاتب سائر أشغال المراسلات العادية والمسجلة الصادرة والواردة . وأشغال الطرود العادية الواردة الخ .

وكانت المكاتب فى عهدها الأول تقوم ، فضلا عن أعمال البريد ، ببيع طوابع الملح والصودا (وقد ألغيت هذه الطوابع فى أول نوفمبر سنة ١٨٩٩) وتذاكر الحجاج ، وتذاكر السفر ببواخر البوستة الخديوية ، وسندات الدين الموحد والممتاز ، وصرف قيمة قسائم (كوبونات) السندات المذكورة ، وبيع ورق التمغة . ثم ألغى ذلك كله بالتدريج .

واقتصر عمل المكاتب على أداء أشغال البريد . وبيع ورق التمغة . وتؤدى بعض المكاتب الصغيرة أشغال التلغراف بالتليفون (Phonogram Service) لقاء أجر تدفعه مصلحة التلغرافات والتليفونات لموظفى هذه المكاتب . بمعدل خمسة مليمات عن كل رسالة تلغرافية .

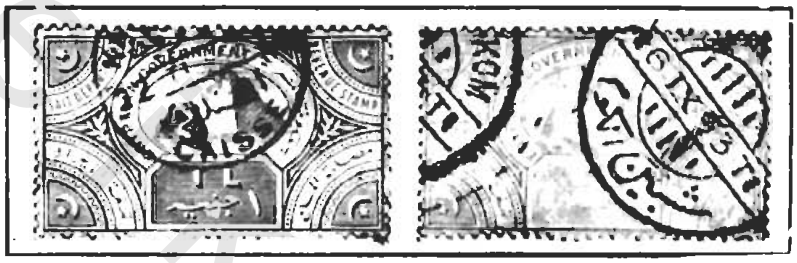

(ضواحى الملح والصودا)

وقد بلغ عدد مكاتب البريد حتى سنة ١٩٣٢ : ٤٥٦٦ مكتبا ، أى بمعدل مكتب واحد فى كل ٢١٢٠ كيلو مترا لكل ٣٣٥٠ ساكنا .

وتملك المصلحة من مبانى هذه المكاتب ٣٣ مبنى . شيدت خصيصا لتكون مكاتب بريدية . وتشغلها الآن المكاتب التالية :

الزقازيق . زفتى . أبو كبير . أسوان . الأقصر . المنصورة . أسيوط . المنيا . طنطا . المحلة الكبرى . كفر الزيات . بنها . منوف . شبين الكوم . سوهاج . قنا . بور سعيد . بور فؤاد .

إحصاء مكاتب البريد

STATISTIQUE DES BUREAUX DE POSTE.

Moyennes pour chaque cinq années. القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

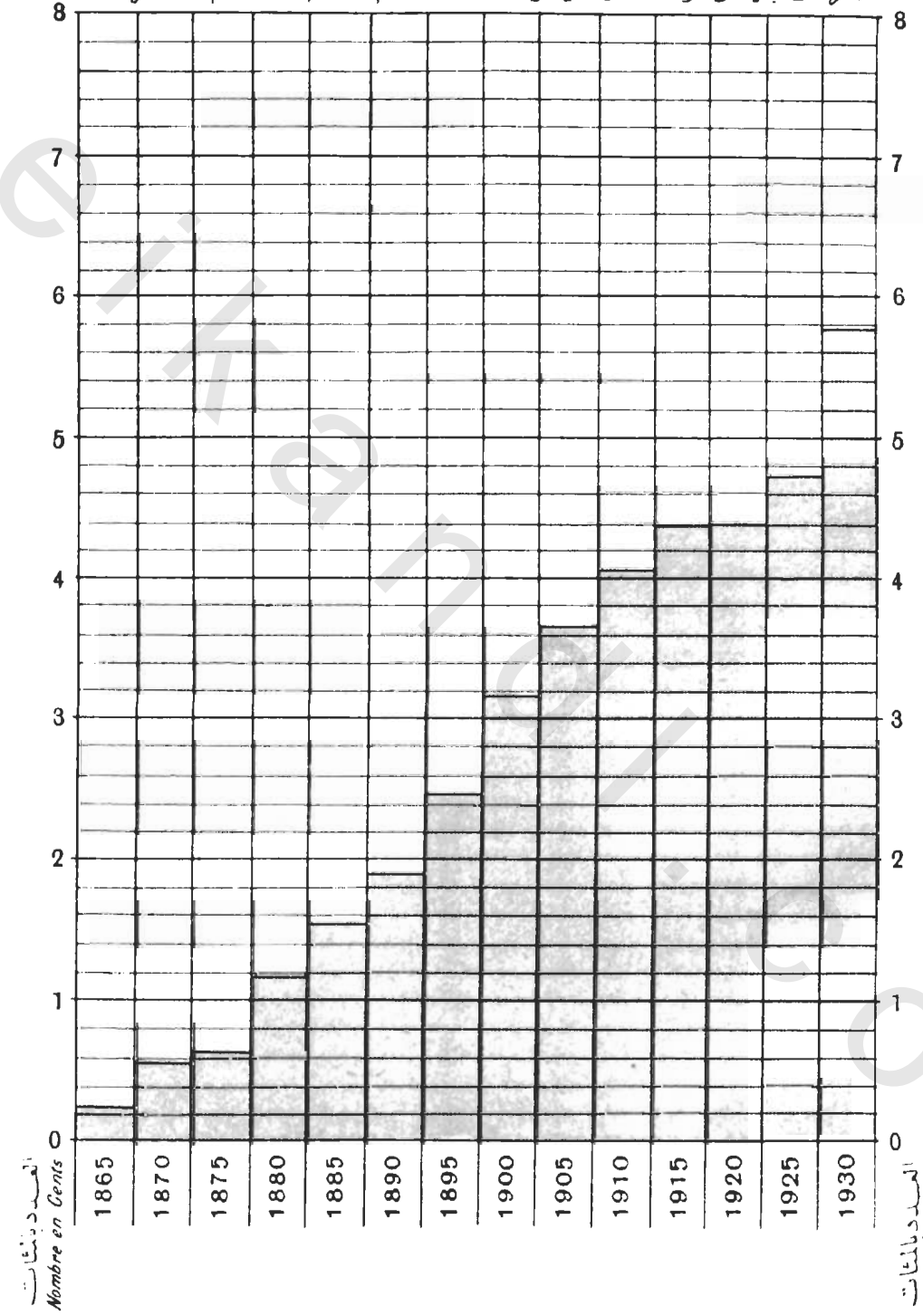

Survey of Egypt. 1933 (G 33/869).

obeikandl.com

القنطرة ، القاهرة ، الاسكندرية ، قلم طرود القاهرة ، قلم طرود الاسكندرية ، ملحق الخزينة والادارة الجديدة بالاسكندرية ، السويس ، بور توفيق ، الاسماعيلية ، بنى سويف ، مغاغة ، ابشواى ، العدوة ، الصالحية ، دمنهور ، اتياى البارود .

أما باقى المكاتب فمؤجرة من أفراد أو شركات، ولكن المصلحة لا تدخر وسعا فى حجز أجزاء من أراضى الحكومة فى بعض البلدان ، لتقيم عليها مبان جديدة لمكاتب البريد ، حالما تسمح بذلك ميزانية مصلحة المبانى التى تتولى إقامة هذه الأبنية .

والمصلحة تحرص على أن تكون جميع مكاتبها مستوفية لأسباب الراحة ، وشروط الصحة بالنسبة إلى الموظفين والجمهور ، وتحيط أبنيتها الجديدة بحدائق غناء كلما وجدت إلى ذلك سبيلا .

وقد اتفقت المصلحة مع وزارة الداخلية سنة ١٨٨٩ ، على أن يتولى رجال الحفظ فى الجهات، مراقبة مكاتب البريد وحراسة الصر، هذا فضلا عن أن وكلاء البريد فى أكثر المكاتب المملوكة للمصلحة أو المؤجرة لها ، يقيمون فى ذات مبنى البريد، ليتسنى لهم الإشراف على المكاتب .

موظفو البريد

ومصلحة البريد فى عهدها الحالى، تفخر بمجموعة من الشباب النشيط من حملة شهادات التعليم العالى والثانوى وخريجى مدارس التجارة. والمصلحة لاتستخدم فى أعمالها غير الذكور ممن يبلغون الثامنة عشرة

أو أكثر ، وهؤلاء يجب أن تتوافر فيهم جميع الشروط التى نص عليها قانون الاستخدام فى مصالح الحكومة، من حيث الشهادات واللياقة الطبية وحسن السير والسلوك .

وموظفو البريد على طبقتين : داخلون هيئة العمال، وخارجون عنها، وإلى الأولين تسند الأعمال المالية الهامة ، ورئاسة المكاتب الكبيرة، والأعمال ذات المسئولية ، ومن الأخيرين مساعدو البريد والفرازون المتنقلون والموزعون ومن إليهم . وهؤلاء وأولئك يخضعون فى علاواتهم وترقياتهم وإجازاتهم الاعتيادية والمرضية ، ومعاشاتهم، ومكافآتهم لأحكام القانون المالى ، الذى يخضع له جميع موظفى ومستخدمى الحكومة المصرية .

وفى بعض الجهات القليلة الأهمية ، تسند أعمال البريد إلى نظار المحطات أو موظفى التلغراف أو العمد ، نظير مكافأة شهرية تصرف اليهم ، وذلك اقتصادا فى النفقات .

وساعات العمل فى مصلحة البريد تتراوح بين ست وثمانى ساعات يوميا ، والمواعيد تختلف وفقا لنظام العمل فى المكاتب : ففى الإدارة العامة يبتدئ العمل فى منتصف الساعة الثامنة صباحا ، وينتهى فى منتصف الساعة الثانية مساء صيفا، ويبتدئ فى الساعة الثامنة صباحا ، وينتهى فى الساعة الثانية مساء شتاء .

وفى المكاتب الفرعية يبتدئ العمل كذلك ، وينتهى فى منتصف الساعة السادسة صيفا ، وفى الساعة السادسة شتاء ، وتخلل هـذا الوقت فترة للراحة وتناول الطعام ، بين الظهر والساعة الثالثة مساء .

أما فى أقلام الحركة التى تواصل أعمالها طيلة النهار من الصباح الباكر حتى ساعة متأخرة من الليل ، كأقلام السفريات ، والتوزيع فى الإدارات الكبرى والمحطات الرئيسية ، فان الموظفين يؤدون العمل بالتناوب ، ويعطون المدة الكافية للراحة .

وتقضى الظروف فى بعض الأحيان بدعوة الموظفين أثناء راحتهم اليومية أو الأسبوعية ، للمساعدة فى أداء العمل فى المواسم والأعياد ، وعند ورود البريد الخارجى أو سفره ، وفى هذه الحالة يعطون أجرا إضافيا ، وقد خفض هذا الأجر الى النصف فى سنة ١٩٣١ مراعاة للاقتصاد .

والموظفون عموما يقبضون مرتباتهم فى أول الشهر ، وأجورهم الإضافية فى منتصفه .

ولما كانت أعمال المصلحة تتصل فى الغالب بأعمال المصارف والبيوتات التجارية والمالية ، وكانت هذه قد اصطلحت على تعطيل أعمالها فى أيام الآحاد ، فقد تقرر أن يكون يوم العطلة الأسبوعى

لموظفى البريد هو يوم الأحد . خلافا لموظفى أكثر المصالح الحكومية الأخرى ، الذين يحصلون على راحتهم الأسبوعية فى يوم الجمعة ، ومع ذلك فان أعمال التوزيع والتسجيل لا تعطل إلا بعد ظهر أيام الآحاد .

ولقد كان موظفو البريد ، وما زالوا ، مثال النشاط والأمانة والطاعة والحرص على مصلحة الجمهور ، وهى صفات أشيد بها فى مجلس النواب والشيوخ عند عرض ميزانية المصلحة ، وأشار اليها خطاب العرش الذى تلى عند افتتاح الدورة النيابية فى سنة ١٩٣١ فى العبارة الآتية : "ومما يدعو إلى الارتياح أن حكومتى توصلت إلى إلغاء مكتبى البريد الفرنسى بالاسكندرية وبور سعيد ، وهما آخر المكاتب الأجنبية فى القطر المصرى ، بحاء إلغاؤهما شهادة جديدة على نجاح مصلحة البريد تحت الإدارة الوطنية ، التى عملت دائما على الاحتفاظ بما لهذه المصلحة من السمعة الحسنة الخ " .

وفى ملفات المصلحة الكثير من الأدلة على تفانى موظفيها ، ففى إبان الثورة العرابية لم تتعطل أعمال البريد بتاتا ، وكان سلوك جميع الموظفين على وجه العموم فى ذلك الوقت العصيب موجبا للارتياح .

وفى سنة ١٨٨٣ عند ما تفشى وباء الكوليرا ، وفتك بالناس فتكا ذريعا ، لم يخل الموظفون عن أعمالهم ، على الرغم من أن تلك الأعمال بطبيعتها تستوجب الفزع من انتقال جراثيم الوباء ، بواسطة الرسائل وبحكم اتصال موظف البريد بالجمهور .

وفى سنة ١٨٨٤ عند ما هاجم الدراويش الخرطوم ، ظل وكيل مكتب البريد هناك يباشر أعماله ، حتى فتك به الثوار .

هكذا ، وقد أخذ عدد موظفى البريد فى الازدياد تبعا لازدياد مكاتب البريد وفروع الأعمال . وكان عددهم ٢٩٥ موظفا فى سنة ١٨٦٥ ، فبلغ الآن ٤٥٦١ موظفا ، مجموع مرتباتهم ٤٦٠,٥٣٨ جنيها فى العام .

وهؤلاء عدا موظفى ومستخدمى المصالح الأخرى ، الذين يؤدون أشغال البريد .

الكسا المصلحية

ولم تكن لموظفى مكاتب البريد فيما قبل سنة ١٨٦٦ كسا خاصة ، تميز كبيرهم عن صغيرهم ، أو تميزهم جميعا عن غير الموظفين ، فلما كانت سنة ١٨٦٦ استحضر موتسى بك مدير البريد فى ذلك العهد كسا رسمية لموظفى البريد ، وقصد بهذه الكسا أن يرتديها كبارهم فى الحفلات الرسمية والتشريفات الخديوية ، وأن يرتديها كبارهم وصغارهم فى حالة زيارة سمو الخديو لإدارة البريد .

وقد حازت هذه الكسا رضا الجناب الخديوى " إسماعيل " فى حفلة العرض العسكرى ، التى أقيمت فى يوليه سنة ١٨٦٦

ورأى موتسى بك أن كسا التشريفة وحدها لا تكفى ، وأن موظفى البريد يجب أن يرتدوا أثناء تأدية أعمالهم كسا يعرفهم بها الجمهور ؛ فاقترح هـذه الكسا فى سنة ١٨٦٧ ، ونال موافقة الحكومة على فرض ارتدائها على جميع الموظفين من الدرجة السادسة فما فوق ، ممن يتصلون بالجمهور بحكم وظائفهم ، وأصدر منشورا لجميع المكاتب فى فبراير سنة ١٨٦٧ بجعل ارتداء الكسا المصلحية إجباريا ابتداء من أول مارس من ذلك العام ، وبذلك صار لكل موظف كسوتان : إحداهما لعمله اليومى ، والثانية للحفلات الرسمية والتشريفات .

أما صغار الموظفين كالسعاة ومن دونهم ، فكانت لهم كسوتان من نوع واحد : إحداهما سميكة للشتاء ، والأخرى خفيفة للصيف ، وتتكون من چاكتة ذات حزام ، ويحمل السعاة شنطة تتدلى من سير جلدى .

ثم أدخلت تعديلات على هذه الكسا فى سنة ١٨٨٧ ، وأتبعت بتعديلات أخرى فى سنة ١٨٩٥ ، ثم بتحسينات جديدة فى الأعوام التالية تناولت النوع والطراز .

مديرو البريد

هكذا ، وقد تولى إدارة المصلحة منذ آلت إلى الحكومة المصرية سبعة مديرى عموم ، ساهم كل منهم بنصيب وافر فى إنماء المصلحة وتنظيمها وتوسيع نطاق أعمالها .

مديرو البريد

موتسي بك

(أول يناير ١٨٦٥ — ١٨ أغسطس ١٨٧٦)

كليار باشا

(١٨ أغسطس ١٨٧٦ — ٢٥ ديسمبر ١٨٧٩)

هالتون باشا

(٢٥ ديسمبر ١٨٧٩ — ٢ يناير ١٨٨٧)

سابا باشا

(٣ يناير ١٨٨٧ — ١٥ سبتمبر ١٩٠٧)

obeikandl.com

بورتون باشا

(١٦ سبتمبر ١٩٠٧ — ١٥ نوفمبر ١٩٢٣)

حسن مظلوم باشا

(١٨ نوفمبر ١٩٢٣ — ٣١ ديسمبر ١٩٢٩)

محمد شرارة بك

(١٠ يناير ١٩٣٠)

مطبوعات المصلحة ونشراتها الدورية

تقدم مصلحة البريد للجمهور ، بغير مقابل ، جميع الاستمارات اللازمة لأعمال البريد ، كحوافظ الحوالات ، والطرود الداخلية ، والخارجية ، والصرائح .

وتطبع هذه الاستمارات بكميات وافرة وتدرج بها جميع البيانات الضرورية بأسلوب قريب إلى الأفهام باللغات العربية والفرنسية والانجليزية . وتتولى المطبعة الأميرية طبع هذه الاستمارات ، كما تتولى طبع النشرات الدورية التى تصدرها مصلحة البريد ، وفى مقدمتها النشرة الرسمية ، وهى نشرة خاصة بالمصلحة ومكاتبها وموظفيها ، تدرج بها جميع الأوامر والتعليمات والبيانات التى تصدرها الإدارة العامة ويرسل منها عدد إلى كل مكتب ، لإظهار الموظفين على كل جديد من الأوامر والتعليمات .

وقد صدرت هذه النشرة فى أول يناير سنة ١٨٨٥ باسم النشرة الأسبوعية ، واستبدل اسمها بالنشرة البريدية فى يناير سنة ١٨٩٦ ، ثم بالنشرة الرسمية فى يناير سنة ١٩٣٠ ، وكانت قبلا تصدر باللغتين العربية والفرنسية ثم بالعربية والانجليزية . واكتفى منذ سنة ١٩٣٠ بنشرها باللغة العربية ، بعد أن حل الموظفون المصريون محل من كان فى خدمة المصلحة من الأجانب .

وتصدر المصلحة، فضلا عن ذلك، دليلا للجمهور باللغتين العربية والانجليزية. وقد كان يصدر أيضا بالفرنسية. ويشتمل على جميع الإرشادات الخاصة بأعمال البريد. وتعرض هذا الدليل فى مكاتبها للبيع بثمن يوازى نفقات طبعه. وقد صدر الدليل الأول فى سنة ١٨٨٨ فى ماية صفحة بثمن قدره عشرون مليما. واستمرت المصلحة على إصداره مرتين فى كل عام، ثم اكتفت أخيرا بإصداره سنويا، وهو يقع الآن فى أكثر من ألف صفحة، ويباع بخمسين مليما.

وتصدر المصلحة فى نهاية السنة المالية تقريرا وافيا عن أعمالها، وحركة المعاملات البريدية، تضمنه ملخصا لأهم ما وقع من الحوادث وأدخل من التعديلات خلال السنة. وقد صدر التقرير الأول فى عام ١٨٧٧، وهو أول عام زادت فيه إيرادات المصلحة عن مصروفاتها.

مكتبة البريد

وهذا، وللمصلحة مكتبة صغيرة بالإدارة العامة أنشئت فى سنة ١٩١٢ وبهذه المكتبة مجموعة لا بأس بها، من المعاجم ودوائر المعارف بمختلف اللغات. فضلا عن مجموعات القوانين والمراسيم والتعليمات والإحصائيات والنشرات التى أصدرتها مصلحة البريد. والكتب التى تفضل أصحابها بإهدائها إليها. وبالمكتبة كذلك مجموعة وافية من التقارير وميزانيات مصالح البريد الأجنبية، ونشرات مكتب اتحاد البريد فى برن. وقرارات جميع المؤتمرات البريدية التى عقدت منذ إنشاء الاتحاد وغير ذلك مما يجوز لموظفى البريد الرجوع إليه عند الحاجة.

التـــوزيع

كانت المراسلات فى مصر توزع من الشبابيـك فقط فى أول الأمر ، ثم جربت مصلحة البريد التوزيع لمحلات الإقامة بمدينة الاسكندرية فى سـنة ١٨٧٨ نظير اشتراك معين ، ولكن التجربة لم تنجح . حيث بلغ عدد المشتركين فى تلك السنة ثمـانية فقط .

وقامت المصلحة بمحاولة ثانية فى سنة ١٨٨٤ ، وأخذت فى توزيع المراسلات لمحلات الإقامة فى مصر والاسكندرية على السواء ، نظير اشتراك شهرى قدره خمسة قروش ، وكانت تصادفها فى عملها هذا صعوبات جمة ، نظرا لعدم تسمية الشوارع وترقيم المنازل ، ومع ذلك فقد بلغ عدد المشتركين فى مصر والاسكندرية فى تلك السنة ٢١٦ ، وقد أدى هذا النظام إلى تخفيف الضغط عن شبابيك التوزيع عند ورود البريد .

التوزيع لمحلات الإقامة

وأخذ عدد المشتركين فى الازدياد بعد ذلك حتى كان أول مارس سنة ١٨٩٠ ، فألغت المصلحة قيمة الاشتراك ، وجعلت التوزيع لمحلات الإقامة مجانيا فى القاهرة ، والاسكندرية ، وطنطا ، والمنصورة ، والزقازيق ، وشبين الكوم . ولمـا وجدت أن ذلك قد أسفر عن توفير أسباب الراحة للجمهور ، وعن نقص عدد المراسلات المهملة ،

شرعت فى تعميم هذا النظام . فبلغ عدد المكاتب المرخص لها بأشغال التوزيع لمحلات الإقامة فى سنة ١٩٣٢ : ١٣٠ مكتبا .

وكان رسم الاشتراك فى الصناديق المخصوصة جنيهين فى السنة ، ثم خفض إلى خمسة قروش شهريا . وكان يرخص للمشتركين فى تسلم رسائلهم غير الخالصة الأجر على الحساب الشهرى .

الصناديق المخصوصة

ثم ألغى هذا النظام بمجرد إصدار علامات الأجرة المستحقة فى سنة ١٨٨٩ . وفى سنة ١٩١٧ رفع الاشتراك السنوى من ٦٠ قرشا إلى ١٠٠ قرش . ثم الى مائتين فى سنة ١٩٢١ . ورخص فى توزيع المراسلات العادية والمسجلة على الجمهور فى العواصم والمدن الكبرى ثلاث دفعات يوميا ، أما التوزيع فى خطوط الطوافة فمرة أو مرتين .

البريد المستعجل

وفى سنة ١٩٢٢ أدخلت المصلحة نظام توزيع المراسلات العادية المستعجلة . وعممته فى المكاتب الكبرى . وفى أول يناير سنة ١٩٣٢ قررت توزيع الرسائل المستعجلة العادية والمسجلة وتبادلها مع البلدان الأجنبية التى تقبل هذا النوع من المراسلات .

وتقوم المصلحة فضلا عن ذلك بصرف الحوالات . وتوزيع الطرود فى محلات الإقامة نظير أجر إضافى .

وتهتم المصلحة بالتوزيع اهتماما عظيما . وتبذل مكافآت لسعاة التوزيع ، تشجيعا لهم . ويبدو أثر هذا الاهتمام وهذا التشجيع فى قلة الشكاوى . ونقص عدد المراسلات المهملة .

نقل البريد

١ – فى الداخل :

لما كان انتظام أعمال البريد وتعميمها ، يرتبطان فى الغالب بانتظام المواصلات وسرعتها ، فإننا نرى لزاما أن نسجل هنا لمحة سريعة عن المواصلات الداخلية فى مصر :

السكك الحديدية

كانت مصر من أولى الدول ، كما كانت السابقة فى أفريقيا إلى إدخال نظام النقل بالسكك الحديدية ، فبدأت بإنشاء الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة فى سنة ١٨٥٢ ، وتم الفراغ من هذا الخط فى سنة ١٨٥٦ ، وقد رأينا كيف انتهزت شركة البوستة الأوروبية هذه الفرصة ، فأنشأت مكاتب جديدة على طول الخط ، وتعاقدت مع الحكومة المصرية على نقل البريد بالسكك الحديدية .

ثم مضت الحكومة فى إنشاء شبكة من الخطوط الحديدية فى أرض الدلتا ، ومضت الشركة فى إنشاء المكاتب إلى أن انتظم البريد فى الوجه البحرى .

أما الوجه القبلى ، فظل محروما من المواصلات السريعة ، فكان الخطاب يصل بين القاهرة والخرطوم فى خمسين يوما ، وظل الحال كذلك حتى مدّ الخط الحديدى من بولاق الدكرور إلى الواسطى فالمنيا فى سنة ١٨٦٧ ، فأنشأت مصلحة البريد مكتبا فى المنيا ،

واستخدمت السكك الحديدية فى نقل المراسلات اليها . وكان البريد فيما بعد المنيا يرسل مع السعاة المشاة حتى وادى حلفا. ثم بالهجين بعد ذلك إلى السودان .

النقل بالنهر

ثم استعيض عن سعاة القدم بالنهر فى نقل البريد إلى الخطوط : من كروسكو إلى أبى حمد . ومن سواكن إلى بربر . ومن فاشوده إلى غوندوكرو .

وعند ما مدّ الخط الحديدى إلى أسيوط فى سنة ١٨٧٤ . أصبح الخطاب يصل من القاهرة إلى الخرطوم فى ٢٠ يوما . ومدّ هـذا الخط بالتدريج بعد ذلك . حتى وصل إلى الشلال التى تعتبر الآن بمثابة حلقة اتصال بين سكك حديد الحكومة المصرية و بواخر الحكومة السودانية . وفيها يتبادل النقل بين القطرين .

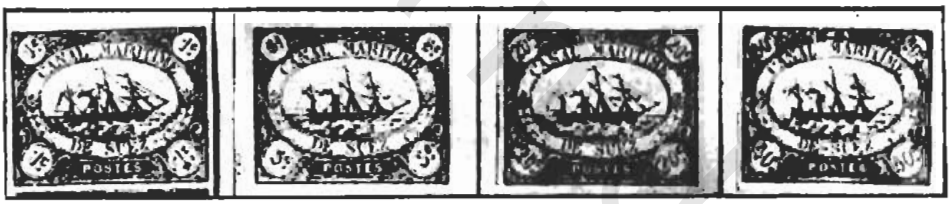

(الطوابع التى أصدرتها شركة قناة السويس)

ورغبة فى إيجاد طرق منظمة للمواصلات مع الجهات التى كانت لاتزال محرومة من الخطوط الحديدية ، سيرت مصلحة البريد بواخر لنقل البريد والركاب . فنظمت فى سنة ١٨٦٩ خط بواخر بريد فى قنـاة السويس بين بور سعيد والاسماعيلية[1] . وفى سنة ١٨٨٠

(١) كانت شركة قناة السويس قبل ذلك قد نظمت نقل البريد على نفقتها بين بور سعيد والاسماعيلية وأصدرت فى يوليه ١٨٦٨ طوابع خاصة باسمها لهذا البريد . ولما كان ذلك اعتداء على حق الحكومة فى احتكار نقل البريد ، فقد بادرت المصلحة إلى تسيير بواخرها فى قناة السويس ، واضطرت الشركة إلى إلغاء بريدها فى أكتوبر من السنة نفسها .

نظمت خطوطا أخرى فى النيل بين أسيوط وأسوان ، ثم بين كفر الزيات والعطف ، وفى البحر الصغير بين المنصورة والمنزلة ، وفى بحر شبين ، وكانت خطوط البواخر هذه تلغى كلما مدّت السكك الحديدية فى المناطق التى تمرّ فيها .

وقد بلغ طول الخطوط الحديدية فى مصر حتى نهاية أبريل سنة ١٩٣٢ : ٣٢٤٢ كيلومترا من الخط الواسع، و١٩٥ كيلومترا من الخط الضيق ، تستخدمها جميعا مصلحة البريد لنقل المراسلات والطرود فى مركبات خاصة .

السيارات والموتوسيكلات

وخطت المصلحة خطوة أخرى لضمان سرعة النقل والتوزيع ، فاستبدلت المركبات بالسيارات لنقل البريد فى المدن الكبرى بين المحطات والمكاتب، كما استبدلت الدراجات بالموتوسيكلات لتفريغ الصناديق ، وتوزيع البريد المستعجل فى القاهرة ، والاسكندرية ، وسيدى جابر ، وهليوبوليس ، والجيزة ، وطنطا ، وبنها ، والفيوم ، وأسيوط ، وبور سعيد .

٢ ــ فى الخارج :

كان لمصر فى سنة ١٨٦٤ أسطول تجارى ، يمخر عباب البحر الأبيض المتوسط ، بين الاسكندرية والاستانة عن طريق بيريه ، وكان هذا الأسطول فى أوّل الأمر يتكوّن من أربع قطع: هى البواخر،

الفيوم، والمحلة ، ومسير ، والنجيلة . ثم أضيفت إليه فى سنة ١٨٦٥ أربع قطع أخرى، هى البواخر : شرقية، ودقهلية، ورحمانية، وشبين. وفى سنة ١٨٩٢ شيدت الحكومة المصرية ثلاث بواخر جديدة، هى : التوفيق الربانى ، والبرنس عباس ، والقاهرة .

شركة البواخر الخديوية

وكان هذا الأسطول ينقل البضائع والركاب والحجاج والبريد، ويقوم بسفريات منتظمة أسبوعية فى خطين هما : الخط بين الاسكندرية والاستانة ، عن طريق بورسعيد ، ويافا ، وبيروت ، وطرابلس . ونصف شهرية فى خط واحد ، هو الخط بين السويس وسواكن ، عن طريق ، ينبع وجدّة .

وقد عرف هذا الأسطول فى أول أمره باسم القومبانية المجيدية ، وكان المغفور له سعيد باشا يرعاه بعناية خاصة ، ثم سمى بالقومبانية العزيزية ، ثم أضيف إلى جانب الحكومة، وسمى "مصلحة وابورات البوستة الخديوية" . وأسندت مهمة تنظيم هذه المصلحة إلى مسيو (كلبار) مدير البريد فى سنة ١٨٧٩ ، وفى سنة ١٨٩٨ بيع الأسطول بجميع ملحقاته من أراض وأحواض إلى شركة ألن وألدرسون وشركائهما، نظير مبلغ ١٥٠ ألف جنيه، واتفقت الحكومة مع الشركة على أن تنقل البريد فى بواخرها ، نظير إعانة سنوية قدرها ستة آلاف جنيه، وذلك لمدة خمسة عشر عاما تجددت فى سنة ١٩١٤

وخفضت الإعانة إلى النصف فى سنة ١٩١٦ ، نظرا لعجز الشركة عن تسيير بواخرها إلى الاستانة بمناسبة الحرب الكبرى ، وقد استعاضت مصلحة البريد عن بواخر الشركة فى هذا الخط بالبواخر اليونانية ، ولكنها أعادت الإعانة فى سنة ١٩٢١ إلى ستة آلاف جنيه ، نظرا لغلاء الفحم .

وكانت الحكومة قد أقرضت الشركة فى سنة ١٩٠٥ مبلغ ٨٨ ألف جنيه لابتياع باخرة جديدة تسيرها بين السويس وبور سودان . فابتاعت الشركة باخرة جديدة سمتها "عثمانية" وسيرتها فى ذلك الخط .

وانتهى أجل هذا العقد فى سنة ١٩٢٠ فلم تجدده الحكومة ، كما انتهى فى سنة ١٩٣٠ أجل العقد الأول ، فلم تر مصلحة البريد ضرورة تجديده .

وقد اتفقت مصلحة البريد مع شركات البواخر المختلفة لنقل البريد الخارجى ، فى مواعيد منتظمة متقاربة بما يضمن وصوله فى أسرع وقت ممكن .

البريد الجوى

وأخذا بسنة الترقى ، ورغبة فى تمكين الجمهور من الانتفاع بكل وسيلة جديدة من وسائل النقل السريع ، أنشأت المصلحة فى أغسطس سنة ١٩٢١ أول بريد لنقل المراسلات العادية بالطائرات من القاهرة إلى بغداد ، ومنها إلى العجم وبالعكس ، وكانت تتولى نقل هذا البريد فرقة الطيران الملكية البريطانية ، وفى سنة ١٩٢٢ تقرر نقل المراسلات المسجلة بهذا البريد أيضا ، وكان البريد الجوى يسافر من

هليوبوليس مرة كل أسبوعين، وكان الرسم الاضافى ٢٥ مليما عن كل عشرين جراما أو كسورها، ثم خفض فى ديسمبر سنة ١٩٢٦ إلى ١٥ مليما .

وفى ديسمبر سنة ١٩٢٦ حلت شركة الطرق الجوية الامبراطورية محل فرقة الطيران الملكية ، وجعلت السفريات الجوية أسبوعية ، ومدّ الخط إلى البصرة ، ثم إلى كراتشى ، وجعل الرسم الاضافى عن مراسلات الهند ٢٥ مليما .

وقد أنشئ أول بريد جوى بين القطر المصرى ولندن فى ١٠ أبريل سنة ١٩٢٩ . وكانت الطائرات تبرح الاسكندرية أسبوعيا إلى جنوه ، ومنها ينقل البريد إلى بال بالسكة الحديد ، ومن ثم بالطائرات إلى لندن ، فيصل فى اليوم الخامس ، وجعل الرسم الاضافى للخطابات التى برسم بريطانيا أو بالمرور عليها ١٧ مليما، وفى ديسمبر سنة ١٩٢٩ خفض الرسم الاضافى على المراسلات التى برسم العراق إلى ١٢ مليما، وحدّد رسم إضافى قدره ٢٠ مليما على المراسلات التى برسم العجم .

وقد تعدّدت خطوط البريد الجوى بعد ذلك بالتدريج ، فاستخدم الخط الجوى بين الاسكندرية ولندن عن طريق وسط أوروبا ، لنقل جميع المراسلات التى برسم ممالك أوروبا الوسطى والشمالية، والخط الجوى الممتد فى داخلية أستراليا ، والخطوط بين نيويورك وسان فرنسيسكو وبين كراتشى ودلهى ، وبين ميدان وبتافيا ، وبين القاهرة وموانزا ، وبين الأولى وأثينا وأمستردام ، وبين برندزى والبندقية ، وبين الهند وبريطانيا عن طريق فلسطين وقبرص الخ .

بريد الشرق

أصبحت مصر فى العصور الحديثة أهم طريق للمواصلات بين أوروبا من جهة ، وبين الهند والشرق الأقصى من جهة أخرى . ومن المفيد أن نعرف كيف اكتسبت مصر هذه الأهمية ، وكيف صارت مركزا أساسيا لمرور البريد الأوروبى فى طريقه إلى الهند والشرق الأقصى :

جاء فى الكتب المقدسة والأساطير القديمة أن الشام وبلاد الفرس كانتا منذ فجر التاريخ همزة الوصل بين أوروبا والهند، ثم جاءت السلطات الاسلامية فى القرن الخامس عشر ، فأغلقت هذا الطريق، وأصبح لزاما أن تنقل البضائع والبريد بطريق رأس الرجاء الصالح .

ولكن الحاجة إلى طريق أقصر وأسرع حدت بأصحاب الشأن إلى التفكير فى البحر الأحمر كأقصر طريق بين أوروبا والهند ، ولم تتح لشركة الهند الشرقية فرصة استخدام هذا الطريق والسيطرة عليه إلا بعد أناة وجهود طويلة استغرقت قرنا ونصف قرن ، فلما كان القرن السابع عشر تمكنت الشركة من نقل بريدها عن طريق مصر واستطاعت تسيير سفنها بين السويس والهند .

وفى سنة ١٨٣٣ أعلن توماس واجهورن أنه مستعد لنقل البريد من انجلترا إلى الهند عن طريق مالطا والاسكندرية بحرا . ومن الاسكندرية إلى السويس برا . ثم من السويس إلى بومباى بواسطة البواخر . وضرب أقصى موعد لوصول البريد سبعين يوما مقابل خمسة شلنات عن كل رسالة .

(توماس واجهورن)

وأول عقد عثر عليه خاصا بنقل البريد عن طريق مصر مؤرخ فى ٢٢ أغسطس سنة ١٨٣٧ . ومبرم بين مدير شركة البواخر الشرقية وأميرال بحرية بريطانيا العظمى . بالنيابة عن صاحبة الجلالة ملكة بريطانيا .

ثم اتفقت الشركة على أن تقدم التسهيلات اللازمة لنقل بريد جلالة ملكة انجلترا فى مصر ذاتها بواسطة النيل . على أن يسمح لها بتقديم مثل هذه الخدمة لشركة الهند الشرقية . وأنشأت لهذا الغرض زوارق بخارية، لنقل البريد بواسطة النيل .وفقا للمشروع

الذى تقدّم به واجهورن قبل ذلك بأعوام قلائل ، وفى ٢٤ سبتمبر سنة ١٨٤٢ بدأ أول بريد منتظم بين ساوثمبتون وكلكتا عن طريق مصر .

وقد كان الانتقال برا عن طريق السويس يستغرق وقتا طويلا ، ويكلف عناء كثيرا ، فكانت الشركة تنقل البريد والمسافرين من الاسكندرية إلى العطف ، عن طريق ترعة المحمودية (وطولها ٤٨ ميلا) بواسطة ذهبيات تسحبها آلة بخارية، سرعتها خمسة أميال فى الساعة ، وهناك ينقل البريد إلى زوارق بخارية تسير فى النيل ، وتقطع المسافة بين العطف و بولاق (وطولها ١٢٠ ميلا) فى ١٦ ساعة ، ثم يقضى البريد والمسافرون ليلة فى بولاق ، و يواصلون السفر بعد ذلك إلى السويس فى حافلات ذات عجلتين، تسع كل منها ستة أشخاص، وتجرّها أربعة جياد، وكان هذا الطريق (وطوله ٩٠ ميلا) غاية فى الرداءة، تتخلله محطات لاستبدال الجياد ، وكان اجتياز هذه المسافة يستغرق بين ١٦ و ١٨ ساعة ، يذهب أكثر من نصفها فى الاستراحة ، واستبدال الجياد فى المحطات المختلفة ، وعندما يصل البريد إلى السويس ينقل تواً إلى البواخر فتبحر به إلى الهند .

وكان نقل المسافرين والبريد فى هذا الطريق أيسر كثيرا من نقل البضائع التى كانت تحمل على ظهور الإبل ، وكانت الرسائل البريدية

توضع فى صناديق حديدية متينة، طول الواحد منها قدمان، وعرضه قدم ، وعمقه ١٨ بوصة . وتختم الصناديق بالقصدير عوضا عن الشمع الذى كان يخشى عليه أن تذيبه حرارة الجو .

وفى سنة ١٨٤٦ وضع هذا الخط تحت إشراف مصلحة المرور، التى أنشأها فى ذلك الوقت المغفور له محمد على باشا .

وعند ما مُدّ القسم الأول من الخط الحديدى بين الاسكندرية والقاهرة فى سنة ١٨٥٥ ، صار بريد الهند ينقل من الاسكندرية إلى كفر الزيات بواسطة السكك الحديدية ، ثم من كفر الزيات إلى القاهرة بالقوارب البخارية ، ومن القاهرة إلى السويس بالهجين . ولما امتدّ هذا الخط إلى القاهرة صار البريد ينقل بالسكك الحديدية من الاسكندرية إلى القاهرة، ثم بالمركبات من القاهرة إلى السويس ، إلى أن مدّ الخط الحديدى بين القاهرة والسويس فى سنة ١٨٥٨ ، فاستخدم فى نقل البريد .

وفى سنة ١٨٦٨ أنشئ الخط الحديدى بين الزقازيق والسويس ، فكان البريد ينقل رأسا من الاسكندرية إلى السويس دون أن يمرّ بالقاهرة .

وفى سنة ١٨٦٩ فتحت قناة السويس ، واجتازته الباخرة "قرطاجنة" فى سنة ١٨٨٨ ، فكانت أول باخرة بريدية اجتازته ، وقد قطعته فى ١٦ ساعة ، وبوشرت على ظهرها عملية فرز الخطابات وإعدادها للتوزيع .

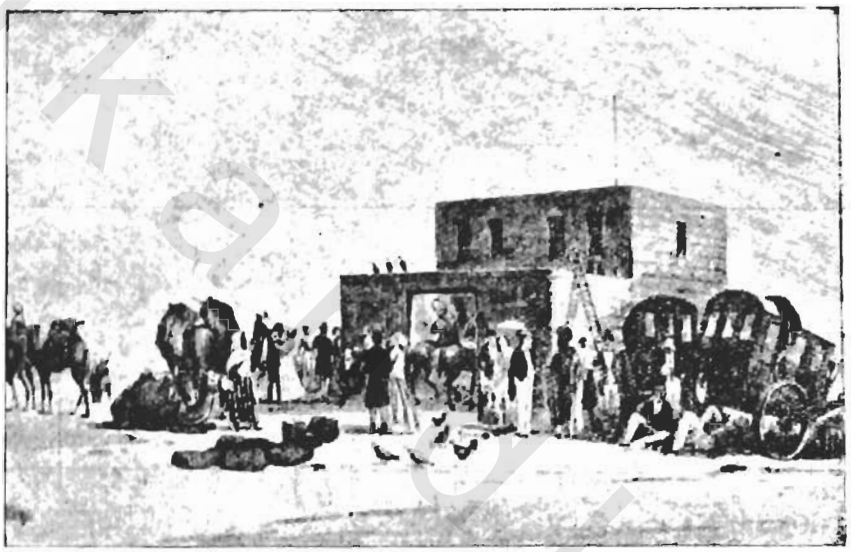

(إحدى محطات الاستراحة واستبدال الجياد فى الطريق البرى بين القاهرة والسويس سنة ١٨٤٢)

وقد كان نقل الرسائل بين أوروبا والهند عن طريق رأس الرجاء الصالح يستغرق أربعة شهور تقريبا . فنقصت هذه المدة بعد فتح قناة السويس مباشرة إلى ١٦ يوما .

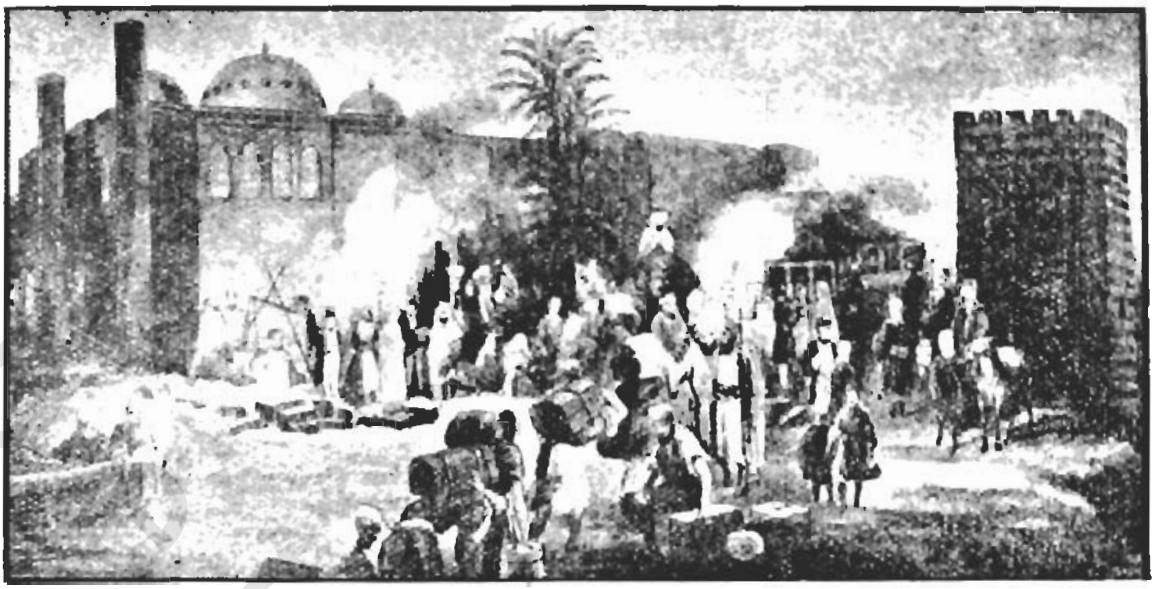

(بولاق كمحطة أساسية هامة بين أوروبا والهند)

(انتقال المسافرين والبريد إلى البواخر فى السويس بعد اجتياز الصحراء)

متحف البريد

متحف البريد هو أحدث منشآت هذه المصلحة ، وقد شرع فى إعداده تنفيذا لرغبة سامية ، أبداها حضرة صاحب الجلالة الملك "فؤاد الأول" ، الذى رأى بواسع علمه ، وبعد نظره ، وحرصه على تسجيل التاريخ وصيانة آثاره ، أن افتقار مصلحة عريقة فى القدم والنظام ، كمصلحة البريد المصرى ، إلى متحف يجمع بين جوانبه كل ما يمت إلى أعمالها وتاريخها بسبب ، هو نقص يجب استكماله .

وتحقيقا لهذه الرغبة السامية ، أخذت المصلحة فى إنشاء متحفها ، فأعدت له جناحا فى الطابق الأول من إدارتها العامة بالقاهرة ، يتكون من قاعتين وردهة ورواق طول إحدى القاعتين ٣٢ مترا وعرضها ١٤ مترا ، وطول الأخرى ٥ أمتار ونصف وعرضها خمسة أمتار ، وسارت فى تنسيقه على هدى متاحف البريد الأوروبية ، واجتلبت له من الأثاث ، وصنعت من النماذج بقدر ما وسع المكان الذى سلخ من الإدارة العامة ، وبقدر ما سمحت الظروف . فالمتحف فى حالته الراهنة نواة صالحة قابلة للنمو ، يرجع الفضل فى غرسها إلى عناية حضرة صاحب الجلالة الملك ، الذى أكمل ما بدأه والده الخديو " إسماعيل " ، والذى خطت البلاد فى عهده الزاهر خطواتها السريعة نحو الرقى والعمران ، وتجلت آثاره العظيمة فى كل ناحية من نواحى حياتها الاجتماعية ، ونهضتها العلمية .

وفى نية مصلحة البريد، أن تخصص لمتحفها مكانا أفسح من مكانه الحالى، وأن تعمل بالتدريج على إتمامه واستكماله بما يتفق ومركزها بين برد العالم .

والمتحف مكوّن من عشرة أقسام :

١ – القسم التاريخى : ويشمل النماذج الخاصة بتطوّر الكتابة والرسالة والغلاف فى مختلف العصور ، عدا الوثائق الهامة التى تتصل بتاريخ البريد فى مصر .

٢ – قسم أدوات البريد : ويشمل الأختام القديمة والحديثة والصناديق والأكياس والشنط والضواغط الخ .

٣ – قسم الكساوى : ويشمل الكسا القديمة والحديثة وعلامات الصدر وشارات البريد الخ .

٤ – قسم الطوابع : ويشمل مجموعات الطوابع المصرية والأجنبية والكليشيهات والقوالب والألواح وكل مايتصل بإصدار طوابع البريد.

٥ – قسم المبانى : ويشمل نماذج للادارة العامة ، وبعض مكاتب البريد وصورها .

٦ – قسم النقل : وبه نماذج للدواب والمركبات والدراجات والموتوسيكلات والسيارات والبواخر ، وعربات البريد الملحقة بالسكك الحديدية .

٧ – قسم المؤتمرات: وبه الصور الفوتوغرافية للمؤتمرين وقاعات المؤتمرات والقرارات والاتفاقات التى صدرت فى كل مؤتمر .

٨ – قسم الخرائط والإحصاء: ويشمل خرائط ورسوم بيانية لتطور أعمال المصلحة .

٩ – قسم البريد الجوى: ويشمل نماذج لحمام الزاجل وأبراجه، وللمناطيد والطائرات البحرية والجوية .

١٠ – القسم الأجنبى: ويشمل نماذج من أدوات إدارات البريد الأجنبية .

وقد أصدرت المصلحة قائمة بمحتويات المتحف، وطبعتها باللغتين العربية والفرنسية .

ميزانية مصلحة البريد

المفروض فى مؤسسات البريد أن تكون أداة لخدمة الجمهور، وتسهيل تبادل المراسلات والنقد بين الأفراد ، لما يترتب على ذلك من تنشيط المعاملات التجارية ، وتوثيق الروابط الاجتماعية ، وتمكين الحكومات من الهيمنة على شؤون البلاد . فهى إذن من المنافع العامة التى لا بد منها ، ولو لم تكن مورد دخل للحكومات ، بل ولو كانت حملا ثقيلا على الميزانية العامة، كما هو حال أكثر من نصف مؤسسات البريد فى العالم .

على أن مصلحة البريد المصرى تفخر إلى جانب انتظام أعمالها ، مما وضعها فى الصف الأول بين مصالح البريد ، وتفخر إلى جانب خدماتها للجمهور فى غير إرهاق له ، وفى حدود الرسوم التى تنص عليها المعاهدات البريدية ، وإلى أنها لا تألو جهدا فى توسيع نطاق أعمالها ، وفى إنشاء المكاتب ، واستخدام ما يستحدث من الأدوات والآلات ووسائل النقل السريع ، ولا تقبض يدها فيما من شأنه أن يرتفع بأعمالها إلى الكمال ، تفخر مصلحة البريد إلى جانب ذلك كله بأن مواردها المالية تكفل لها القيام بمهمتها العظيمة دون الاستعانة بخزانة الدولة . والفضل فى ذلك للأيدى الحازمة ، التى قبضت على إدارتها منذ إنشائها وللرؤوس المفكرة ، التى استطاعت أن توفق بين التزامات المصلحة حيال الجمهور وواجباتها حيال خزانة الدولة .

مصلحة البريد - الايرادات والمصروفات

ADMINISTRATION DES POSTES - RECETTES ET DEPENSES.

Moyennes pour chaque cinq années — تمثل عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

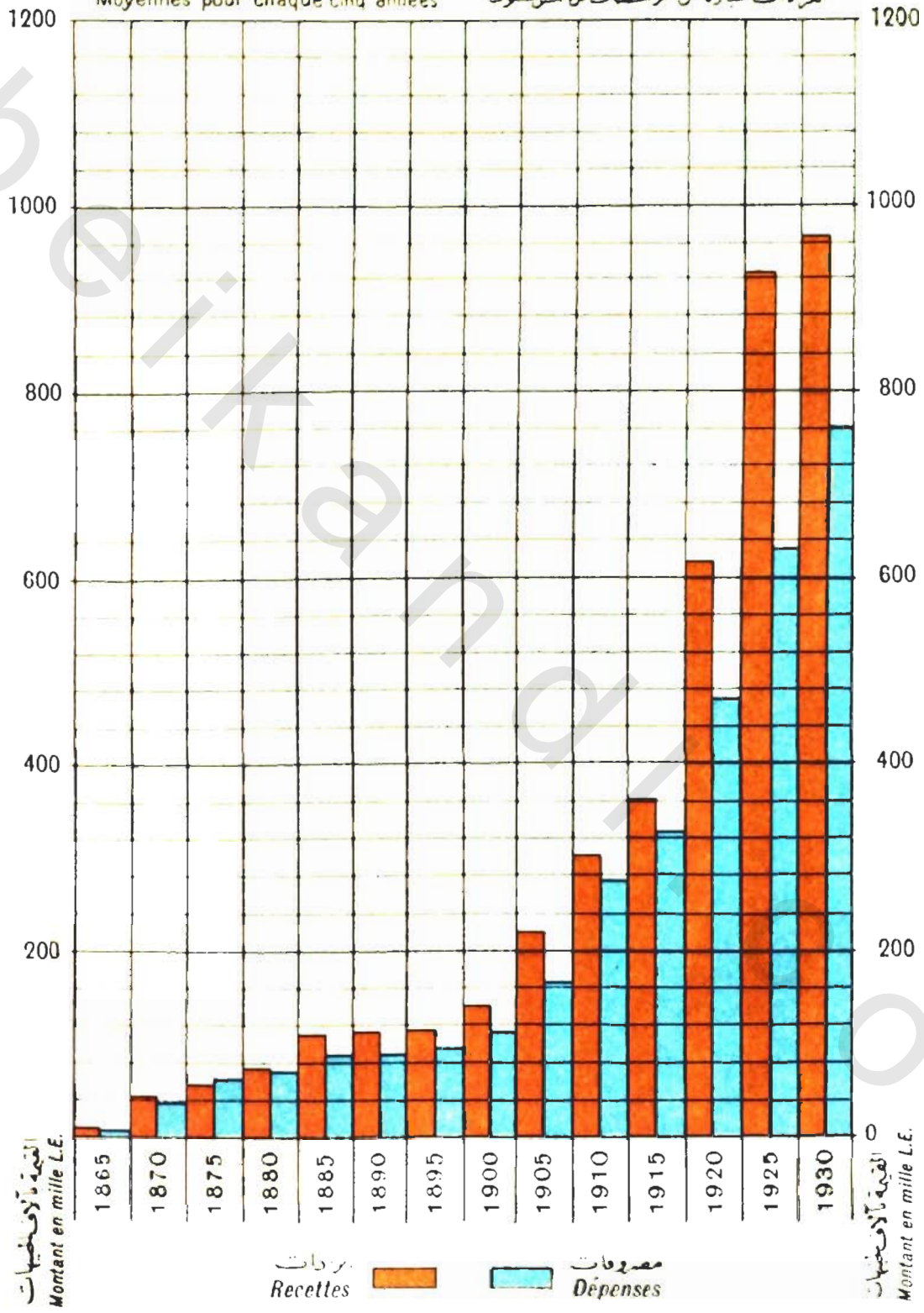

Survey of Egypt 1933 (G 38 8891)

obeikandl.com

obeikandl.com

ويجيد أنه كان من الطبيعى عند ما آلت أعمال البريد إلى الحكومة فى سنة ١٨٦٥ ، أن يشرع أولو الأمر فى إعادة تنظيمها على أسس جديدة ، وفى توسيع نطاق أعمالها ليعم نفعها ، وكانت نتيجة التوسع وحركة الإنشاء أن ظلت المصلحة تعتمد على خزانة الدولة اثنى عشر عاما ، انتهت فى سنة ١٨٧٦ بتعيين كلياز باشا مديرا للمصلحة ، لما عرف عنه من الخبرة فى الأعمال المالية . فاشترع سنة الاقتصاد الذى لايخل بسير الأعمال ، ونظم ميزانية المصلحة ، وأعطت جهوده أُكُلَها فى العام الأول من توليته إدارة البريد ، فبلغ صافى إيراد المصلحة فى سنة ١٨٧٧ : ١,٢٩٨,٢٧١ قرشا .

وقد أضيفت إلى مصلحة البريد فى سنة ١٨٧٩ مهمة إدارة واستثمار وابورات البوستة الخديوية ، والبواخر النيلية لنقل الركاب والحجاج ، وظلت إيرادات هذه الوابورات والبواخر تضاف إلى إيراد مصلحة البريد ، حتى بيعت شركة البواخر الخديوية فى سنة ١٨٩٨ وأسندت مهمة تسيير البواخر النيلية إلى بعض الشركات أو استعيض عن خطوطها بالسكك الحديدية .

وكانت مصلحة البريد تتولى نقل مراسلات الحكومة مجانا ، ثم قررت فى سنة ١٩٠٧ أن يكون التخليص على مراسلات النظارات والمصالح بطريق المحاسبة ، وعادت منذ سنة ١٩١٤ إلى نقل المراسلات الأميرية مجانا .

صندوق التوفير

لم تكن صناديق التوفير فى أول أمرها من مبتكرات إدارات البريد، وإنما كانت مؤسسات خاصة ، أريد بها صيانة مدّخر الأفراد واستثماره ، ولعل أول صناديق التوفير ، ذلك الذى أنشئ فى مدينة هامبرج الحرة فى سنة ١٧٧٨ ، وفى سنة ١٧٨٦ أنشأت مدينة برن صندوق التوفير للخدم ، وانتشرت صناديق التوفير بعد ذلك فى مختلف البلدان الأوروبية ، وأنشئ أول صندوق للتوفير فى انجلترا فى مدينة توتنهام سنة ١٧٩٨ ، وقد أنشأته إحدى الجمعيات الخيرية لتشجيع أولاد الفقراء على الاقتصاد .

ولما ظهر ما لصناديق التوفير من الأهمية ، والفائدة وأقبل الناس على إيداع أموالهم فيها ، سنت الحكومات قوانين خوّلتها حق الاشراف على أعمالها ، لتأمين المودعين على أموالهم ، وكان أول من اقترح إلحاق أعمال صناديق التوفير بإدارة البريد ، هو الوزير الانجليزى الكبير المستر (جلادستون) وذلك على أثر ما ظهر من التلاعب فى أموال صناديق التوفير التى أنشأتها الجمعيات أو الأفراد ، فقدم إلى البرلمان الانجليزى مشروع قانون بهذا الصدد ، وافق عليه البرلمان .

وفيما يلى تواريخ إلحاق أعمال التوفير بإدارات البريد فى مختلف البلدان :

المملكة	سنة
انجلترا	١٨٦١
بلجيكا	١٨٧٠
اليابان	١٨٧٥
إيطاليا	١٨٧٦
رومانيا	١٨٨٠
هولندا	١٨٨١
فرنسا	١٨٨٢
الهند البريطانية	١٨٨٢
النمسا	١٨٨٣
السويد	١٨٨٤
المجر	١٨٨٦
كندا	١٨٨٦
روسيا	١٨٨٩

صندوق التوفير بمصلحة البريد المصرية

وقد دعا ذلك المغفور له سابا باشا إلى التفكير فى إنشاء صندوق للتوفير بمصلحة البريد المصرى ، يأمن فيه العامل والموظف على الفائض من إيراده لوقت الحاجة . فكتب فى بداية سنة ١٨٨٨ إلى جميع إدارات البريد فى العالم ، وإلى بعض المصارف ، طالبا أن تظهره على النظم المتبعة فى صندوق التوفير ، وعلى القوانين التى تتعلق به ، واستخلص من كل ما اتصل به من ذلك أفضل نظام لمشروعه ، وكتب إلى وزارة المالية فى يونيه سنة ١٨٨٨ خطابا مسهبا فصل فيه المشروع ، ودلل على أهميته فى إنماء ملكة الادخار بين أفراد الشعب ، وآنس من الوزارة تشجيعا ، فوضع مشروع صندوق التوفير ، مستعينا فى ذلك بما اكتسبه من دراسة قوانين صندوق

التوفير فى البلدان الأجنبية . وكان من أهم ملاحظاته أن بعض مسلمى الهند يودعون أموالهم صندوق التوفير، ولا يقبلون ربحا لأسباب دينية. فنص فى مشروعه على أن للمودعين حرية إيداع أموالهم بغير ربح، ورأى من باب التشجيع أيضا أن يجعل من حق من يريد من المودعين أن يشترط استثمار ودائعه فى الأعمال المقبولة شرعا. فاستصدر فى ذلك فتوى شرعية من المرحوم الإمام الشيخ محمد عبده مفتى الديار المصرية فى ذلك العهد ، وكان لهذه الفتوى أثرها العظيم فى تشجيع المسلمين على إيداع أموالهم صندوق التوفير .

وقد نص المشروع على عدم جواز الحجز على أموال صندوق التوفير، وكان لا بد لتحقيق هذا النص من الحصول على موافقة الدول الأجنبية ، فاقتضى ذلك، كما اقتضى السعى لدى الحكومة الايطالية لإلغاء أعمال التوفير بمكتب البريد الايطالى بالاسكندرية وقتا طويلا، فلم يصدر القانون الخاص بإنشاء صندوق التوفير إلا فى ٢٩ نوفمبر سنة ١٩٠٠ ، ولم ينفذ إلا فى أول مارس سنة ١٩٠١

وقد بدأت مصلحة البريد بإنشاء صندوق التوفير بالعواصم الكبرى بالقطر ، وأضافت أعماله إلى موظفيها نظير مكافآت ، ثم شعر الجمهور بأهمية صندوق التوفير وفائدته ، فانهالت الرغبات على مصلحة البريد بإنشائه فى شتى مكاتب القطر ، وأجابت المصلحة هذه الرغبات بالتدريج ، وكللت أعمال صندوق التوفير بالنجاح العظيم ، حتى أصبحت من أهم فروع العمل بالمصلحة .

صندوق التوفير للأحداث

ورأى سعادة سابا باشا ان مشروعه الجليل قد أعطى الثمرة المرجوّة، فخطا فى سبيل ترويض النشء على الاقتصاد خطوة مباركة ، وحصل من وزارة المالية فى أكتوبر سنة ١٩٠٤ على ترخيص بإنشاء صندوق التوفير لتلاميذ المدارس ، على أن يبتاع التلميذ بالفائض القليل منه طوابع بريد من فئة الخمسة المليمات ، يلصقها على استمارة خاصة ، حتى إذا اكتملت خمسين مليما ، قيدت لحسابه فى دفتره ، ورتبت المصلحة جميع التسهيلات لإنجاح هذه الفكرة ، فكان نظار المدارس يبتاعون منها طوابع البريد ، ويبيعونها التلاميذ ، ويهيمنون على الصلة بين التلميذ ومصلحة البريد .

وقد نظمت أعمال صندوق التوفير بعدّة أوامر أصدرتها الحكومة، وسلسلة من التدابير اتخذتها المصلحة، فبعد أن كانت الفوائد والأرباح المقرّرة ٢,٥ ٪ زيدت فى سنة ١٩١٢ إلى ٣ ٪ .

وكان أدنى حدّ للدفعة الواحدة ٢٠٠ مليم، فخفض إلى ٥٠ مليما إمعانا فى التشجيع على الادخار .

وفى سنة ١٩٠٦ تم الاتفاق بين مصلحة البريد المصرى وبعض إدارات البريد الأجنبية على جواز نقل ودائع التوفير بين مصر والخارج .

تشجيع الفلاح على الادخار

ولاحظت المصلحة فى سنة ١٩١٢ أن الفلاح المصرى أقل المساهمين فى صندوق التوفير، فعملت على تشجيعه، وتذليل الصعوبات بالنسبة إليه ، فرخصت لجباة الضرائب فى القرى أن يقبلوا ودائع الفلاحين فى صندوق التوفير، وأجازت لهم قبول الودائع من عشرة مليمات فما فوق .

على ان أعمال صندوق التوفير لم تتطور تطورا حقيقيا إلا منذ سنة ١٩٣١ ، حين نشطت المصلحة للدعاية لصندوق التوفير بكل ما تملك من وسائل ،وقرنت دعايتها بإدخال تحسينات هامة، كان لها أثرها العظيم فى ترغيب الجمهور، واجتذابه إلى صندوق توفير البريد.

وتتلخص أهم هذه التحسينات فيما يلى :

أولا ــ الترخيص للمكاتب الرئيسية الثلاثة بالقاهرة والاسكندرية وبور سعيد باتباع نظام مسك الحسابات الجارية فى رصد عمليات صندوق التوفير .

ثانيا ــ الترخيص لثلاثة وسبعين مكتبا من أهم مكاتب بريد القطر بمراجعة دفاتر التوفير محليا بعد عمليات الإيداع أو الاسترداد، دون الرجوع إلى الإدارة العامة .

ثالثا ــ الترخيص للمكاتب الرئيسية الثلاثة بالقاهرة والاسكندرية وبورسعيد بإجراء عمليات إيداع واسترداد، بالنسبة للحسابات المفتوحة فى المكاتب الأخرى .

ومن أظهر مزايا إدخال نظام الحسابات الجارية بالمكاتب، أنه يسمح للمودعين باسترداد مايرغبون استرداده من المبالغ عند الطلب، دون إستئذان إدارة صندوق التوفير .

وقد كان المتبع قبل هذا النظام ألا يصرف أكثر من خمسة جنيهات فى مكاتب الوجه البحرى والأقاليم الوسطى ، أو عشرة جنيهات فى مكاتب الوجه القبلى (ابتداء من أسيوط) ، وفى المكاتب النائية

صندوق لتوفير - الايداع والاسترداد

CAISSE D'EPARGNE - VERSEMENTS ET REMBOURSEMENTS.

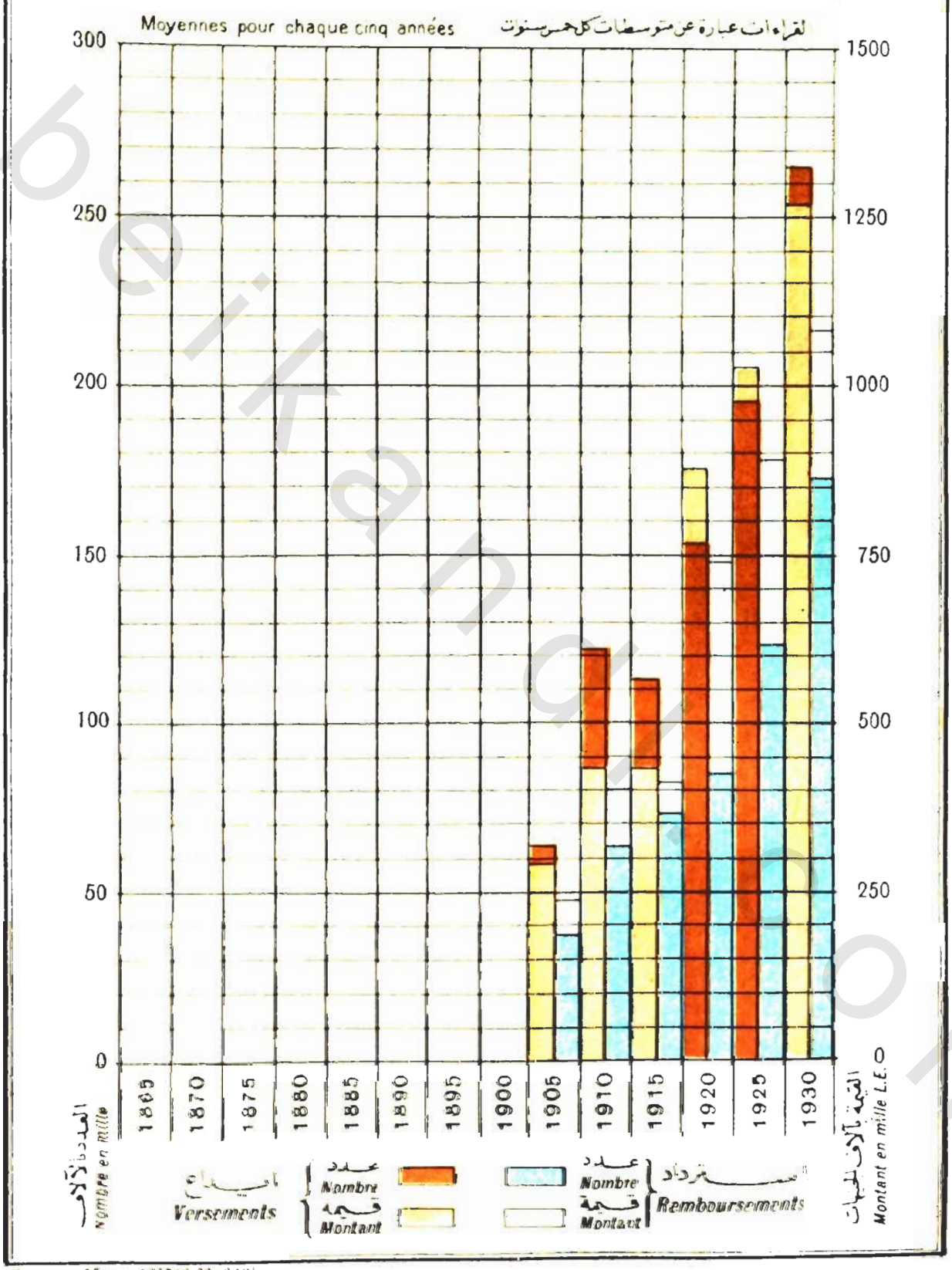

Survey of Egypt 1933 (G 33/869)

obeikandl.com

صندوق التوفير - الرصيد

CAISSE D'EPARGNE - SOLDE.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

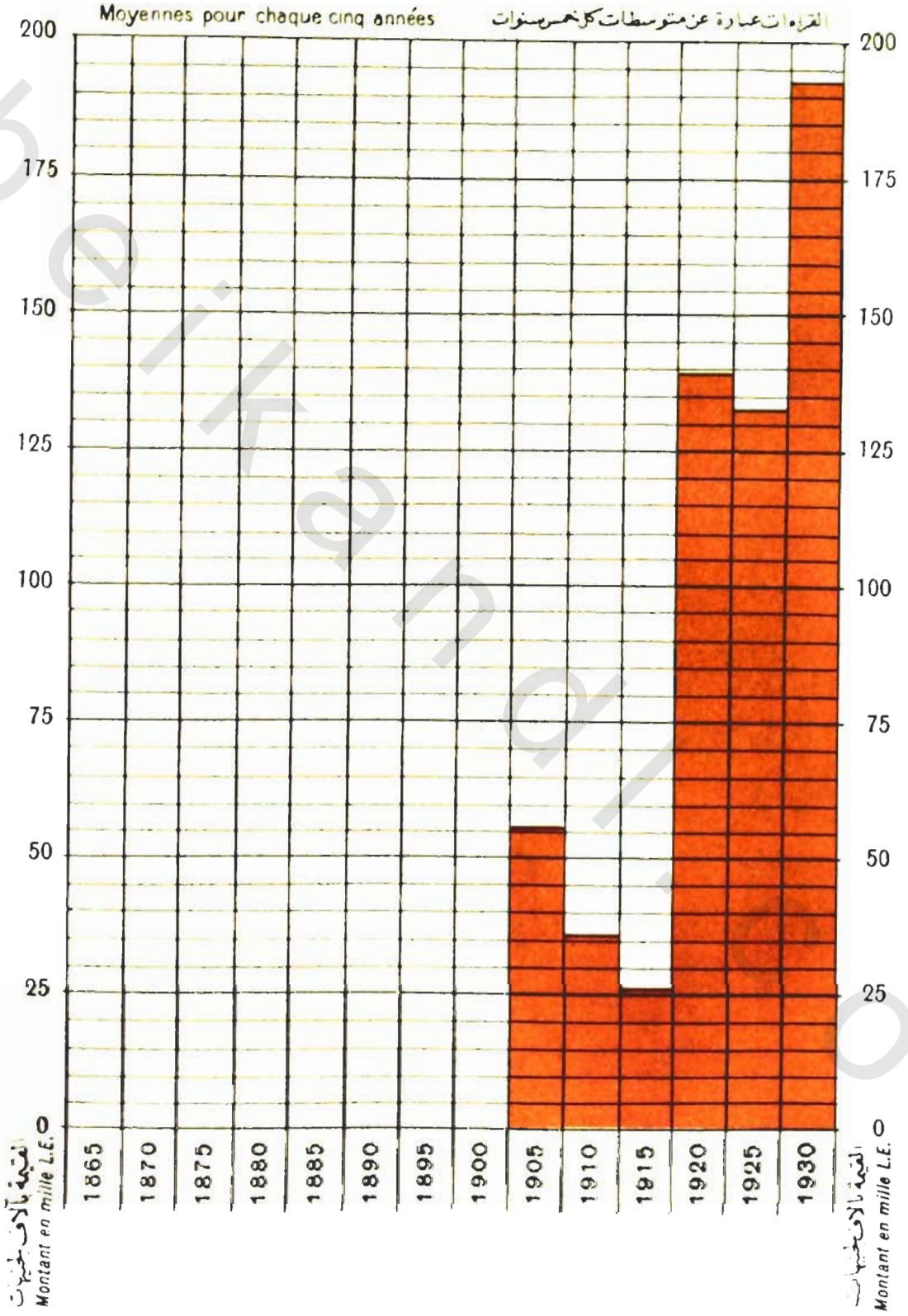

Survey of Egypt. 1933 (46 33 869).

obeikan.com

BIBLIOTHÈQUE EGYPTIENNE
دار الكتب المصرية
EGYPTIAN LIBRARY

إلا بإذن من إدارة صندوق التوفير ، مما كان يستدعى انتظار المودعين يومين على الأقل قبل صرف المبلغ ، كما أن هذا النظام لا يقتضى سحب دفاتر التوفير من المودعين عقب كل عملية ، بل يقضى بتسليم الدفتر لصاحبه فورا بعد قيد عملية الإيداع أو الاسترداد.

والمصلحة جادة فى إدخال هذه التحسينات والتسهيلات فى مكاتب القطر الأخرى حسب أهميتها بالتدريج لنشر مزاياها ، وتعميم الاستفادة منها بقدر المستطاع .

ومن أهم التسهيلات التى أدخلت بصندوق التوفير فى سنة ١٩٣٣ إلغاء الحد السنوى ، ورفع الحدّ الأقصى للمبالغ الجائز إيداعها من ٢٠٠ جنيه إلى ٥٠٠ جنيه .

تشغيل النقود

وتستثمر الأموال المودعة فى صندوق التوفير فى شراء سندات الدين المصرى وغير ذلك .

اطراد الإقبال على صندوق التوفير

وكان عدد المودعين فى نهاية السنة الأولى من إنشاء صندوق التوفير فى سنة ١٩٠١ : ٦,٧٤٠ مودعا ، بلغ رصيدهم ٤٧,٤٩١ جنيها و ٧٩٠ مليما . وكان عدد المودعين حتى نهاية سنة ١٩٣٢ ، ٣٥٥,٧٤٤ مودعا ، بلغ رصيدهم ٣,٠٢٨,٣٤١ جنيها .

هذا ، ومنذ نشطت أعمال صندوق التوفير ، والمصلحة تصدر تقريرا خاصا عن ميزانيته ، تضمنه الكثير من المعلومات الهامة الدقيقة التى تتصل بالمودعين ، من حيث عددهم وتبعياتهم ، كما تضمنه بيانا موجزا عن نتيجة استثمارها أموال أصحاب الودائع .

شركة الاقتصاد والتعاون لموظفى البريد

شعرت مصلحة البريد فى سنة ١٨٩٢ بأن موظفيها يفتقرون إلى شركة تجمعهم فيها غاية التعاون والتآزر فى تبادل الأعمال الخيرية، فوجهت إليهم دعوة لعقد اجتماع عام، يعبرون فيه عن آرائهم فى تأسيس مثل هذه الشركة، وتحدد للاجتماع يوم ٣ يناير سنة ١٨٩٣، وقد وجدت المصلحة من اغتباط موظفيها وارتياحهم إلى المساهمة فى شركة تعاونية ما دفعها إلى عرض المشروع على وزارة المالية، فوافقت عليه، وأنشأت المصلحة الشركة باسم "شركة التعاون الخيرى لمستخدمى البوستة" وحددت رسم العضوية بمبلغ جنيه واحد للموظف داخل هيئة العمال، ونصف هذا المبلغ للمستخدم خارج هيئة العمال، كما حددت الاشتراك الشهرى بما يتراوح بين خمسين ومائتين من المليمات، وفقا لدرجة الموظف.

وتتلخص أهم أغراض الشركة فيما يلى :

أولا — منح مكافأة للأعضاء الذين يفصلون من المصلحة لبلوغهم أقصى السنّ المقررة للخدمة، أو الذين يصابون بأمراض تجعلهم غير قادرين على الخدمة.

ثانيا — إعطاء تعويض للموظفين والمستخدمين المندمجين فى عضوية الشركة عما يفقدونه من ماهياتهم بأسباب الإجازات المرضية.

ثالثا — معالجة الأعضاء فى المستشفيات أو بواسطة الأطباء المعينين من قبل الشركة فى بعض الجهات .

رابعا — إعطاء مكافأة لعائلات الأعضاء الذين يتوفون أثناء الخدمة .

خامسا — تسليف نقود للأعضاء .

وفى أول يناير سنة ١٨٩٩ حولت الشركة إلى شركة "اقتصاد وتعاون" ووضع لها قانون جديد ، بجعل الاشتراك الشهرى الذى يدفعه العضو موازيا لاثنين فى المائة من ماهيته ، بحيث لايتجاوز الاشتراك أكثر من خمسمائة مليم فى الشهر مهما بلغ مرتب العضو ، ثم زيد بعدئذ رسم الدخول إلى ستة جنيهات .

وتتكون إيرادات الشركة من الموارد الآتية :

١ — الاشتراكات الشهرية .

٢ — الفوائد الناتجة من تشغيل النقود .

٣ — الغرامات التى تقرر على مستخدمى المصلحة .

٤ — رسوم الضمانات .

٥ — قيمة المحصل من مبيع طوابع البريد المستعملة .

وكان المتبع حتى سنة ١٩٠٣ أن تدفع الشركة للعضو الخارج عن الهيئة الذى يفصل من الخدمة بأسباب بلوغ السن ، أو عدم اللياقة الطبية ، مكافأة توازى ماهية سنة ، وتدفع له الحكومة مكافأة توازى

نصف ماهية شهر عن كل سنة من السنوات التى قضاها فى الخدمة، بشرط ألا تجاوز هذه المكافأة ماهية ستة شهور .

وفى أواخر سنة ١٩٠٣ عرضت المصلحة على وزارة المالية طلب منح الشركة إعانة سنوية من الحكومة ، نظرا للخسائر التى تتكبدها من جراء مكافآت المستخدمين الخارجين عن هيئة العمال ، وهم الذين لم يكن اشتراكهم السنوى قد بلغ حتى سنة ١٩٠٣ أكثر من ٥٤٠ جنيها ، فوافقت وزارة المالية على منح الشركة إعانة سنوية تساوى اثنين فى المائة من مجموع ماهيات المستخدمين الخارجين عن الهيئة ، وذلك اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٠٤ ، وهذه الإعانة خاصة بهذه الفئة من المستخدمين دون سواهم ، وتصرف لهم عند انفصالهم من الخدمة ، ما عدا الذين يستقيلون من الخدمة ، أو يرفتون لأى سبب إدارى غير عدم اللياقة الصحية أو بلوغ السن ، فانهم يحرمون من التمتع بهذا الحق .

وقد بلغت الإعانة التى منحت للشركة عن سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ مبلغ ٣,٨١٧ جنيها . ويبلغ عدد مشتركى الشركة الداخلين فى الهيئة ١٥٠١ عضوا ، والخارجين عن الهيئة ٢,٧٧٣ عضوا ، وقيمة الاشتراكات الشهرية التى جمعت من الفريقين فى عام ١٩٣١ — ١٩٣٢ ٨,٦١٢ جنيها ، ويبلغ رصيد رأس المال فى نهاية العام المذكور ١٩٨,٦٦٠ جنيها ، منها ٢٧,٥٠٠ جنيه مطلوب من الشركة لحساب بنك مصر وآخرين ، فيكون صافى رأس المال مبلغ ١٧١,١٦٠ جنيها (عبارة عن أسهم وسندات مودعة فى البنك الأهلى ، وبنك مصر ، وسلفيات على الأعضاء) .

ويدير شؤون الشركة مجلس إدارة مكون من رئيس ونائب رئيس وأربعة عشر عضوا ، منهم ستة أعضاء مستديمون بحكم وظائفهم وثمانية أعضاء ينتخبون لمدة ثلاث سنوات ووظائفهم فخرية .

وللشركة سكرتير وناظر حسابات ومراجعين للحسابات وموظف للأعمال القضائية ومراقبين للحسابات ، ويقوم بأعمالها تسعة موظفين .

ولها سبعة عشر طبيبا فى الجهات ، يقومون بمعالجة الأعضاء وعائلاتهم ، وقد بلغت مرتباتهم فى سنة ١٩٣١ — ١٩٣٢ ٨١٧ جنيها ، وهؤلاء فضلا عن الأطباء الإخصائيين .

وقد بلغ عدد الموظفين الذين عولجوا على حساب الشركة داخل المستشفيات فى السنة المذكورة ١١٣ موظفا ، أربت مصاريف علاجهم على ١,١٠٠ جنيه ، وعولج ٤٥٦ موظفا لدى الأطباء الإخصائيين ، بلغت مصاريف علاجهم ٦١٨ جنيها .

ودفعت الشركة ١٦٠ جنيها إلى ٢٩ عضوا داخلين الهيئة و ١٥٩ جنيها إلى ٢٣٧ عضوا خارجين عنها ، وذلك تكملة لمرتباتهم عما استقطع منها بسبب الإجازات المرضية .

وصرفت الشركة لأعضائها سلفا اعتيادية واستثنائية قدرها ١٠٨,٦٢٩ جنيها .

وجماع القول أن هذه الشركة، التى تعتبر أقدم وأثبت شركة تعاونية من نوعها فى القطر المصرى ، لا تدخر وسعا فى مساعدة أعضائها ، فهى تقرضهم المال ، وتعالجهم وعائلاتهم ، وتحصل لهم على امتيازات هامة فى المتاجر والصيدليات .

ومركزها المالى غاية فى المتانة والقوة ، وأموالها بين أيد حريصة تعرف كيف تستثمرها أفضل استثمار .

obeikandl.com

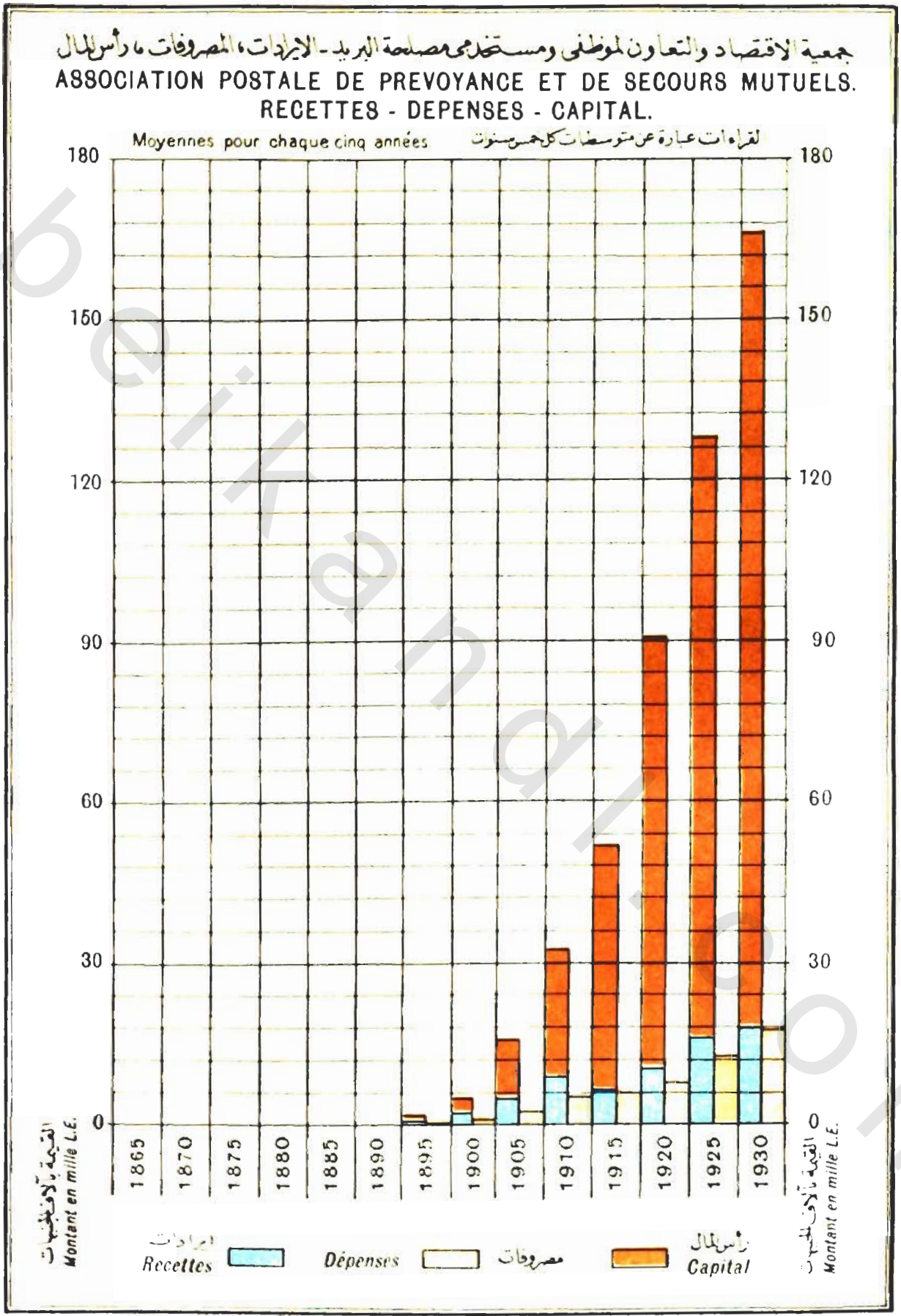

Survey of Egypt 1933 (G.33 849)

obeikandl.com

اتحاد البريد الدولى

كان لا بد لتوثيق أواصر الصداقة، وتمكين التفاهم بين الشعوب المختلفة، وتوسيع نطاق المعاملات التجارية، ونشر الثقافة، وغير ذلك من الأسباب التى خرجت بالأمم من عزلة القرون الأولى أن يتعدّى تبادل المراسلات حدود البلد الواحد إلى غيره من البلدان القريبة أو البعيدة ، ومن هنا ظهرت الحاجة إلى وسيلة مأمونة لنقل البريد بانتظام بين بلد وآخر ،وكانت حاجة ماحة بالنسبة إلى أوروبا وحدها على الأقل ، حيث توجد مجموعة من الأمم الناهضة التى لا تفصل بينها بحار ولا محيطات، ولذلك كان من الطبيعى أن تظهر فى أوروبا قبل غيرها أول مؤسسة لسدّ هـذه الحاجة ، وهى مؤسسة أسرة دى تاكسيس المشهورة فى تاريخ البريد ، وكانت تتولى نقل البريد فى داخلية الامبراطورية النمسوية منذ سنة ١٤٤٠ ، ثم أحالها أحد أفراد هذه الأسرة (فرانسوا دى تاكسيس) فى أوائل القرن السادس عشر إلى إدارة للبريد الدولى ، قامت بتنظيم نقل بريد الحكومات والأفراد بين النمسا وألمانيا وإيطاليا وفرنسا وأسبانيا .

وقد بقيت من هذه الإدارة بقية ، ظلت تواصل أعمالها حتى استولت عليها حكومة بروسيا فى سنة ١٨٦٧ ، فكان لها بذلك مصير جميع المؤسسات البريدية الخاصة التى احتضنتها الحكومات

فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، على اعتبار أن نقل البريد من المنافع العامة ذات المسئولية الأدبية والمادية التى لا يمكن أن يضطلع بها ، ويضمن انتظامها وسلامتها غير الحكومات .

ووجدت الحكومات ، فضلا عن ذلك ، أن أعمال البريد مورد دخل لا بأس به ، فعنيت بتوسيع نطاقها ، وأدخلت نظام التسجيل والحوالات والخطابات المؤمن عليها ، ونظمت التوزيع فى المدن والقرى وكان أعظم إصلاح أخذت به الحكومات إنشاؤها طوابع البريد، وتوحيدها رسوم نقل الخطابات فى داخلية البلاد، جريا على ما اتبع فى انجلترا منذ سنة ١٨٤٠ ، بيد أن طريقة المحاسبة بين الدول المختلفة على المراسلات المتبادلة بينها ظلت محفوفة بالمصاعب نظرا لاختلاف الرسوم، فقد كانت بعض الادارات البريدية تقتضى الرسم على أساس وزن الخطاب ، وبعضها تقتضيه على أساس الحجم أو السمك ، وكان للمسافة وبلدان المرور فى كل حالة تقدير خاص ، فمثلا كان البريد بين روسيا واليابان ينقل فى تسعة خطوط ، لكل منها رسم خاص .

وقد كانت إدارة بريد الولايات المتحدة الأمريكية أول من دعى إلى تنظيم المعاملات البريدية وتسهيلها بين الدول ، ففى ٤ أغسطس سنة ١٨٦٢ اقترح مستر بلير مدير تلك الإدارة عقد مؤتمر لهذا الغرض، وقال فى اقتراحه إن العقبات والمصاعب التى تحف بنقل البريد الخارجى

لايمكن تذليلها إلابتوحيد النظم، وأن منشأ هذه المصاعب والعقبات هو الأساس الذى بنيت عليه الاتفاقات البريدية بين الدول ، ثم اختلاف وحدة الأوزان وتعدّد الرسوم وفقا لخطوط نقل البريد ، وأن توحيد الأساس من الأهمية بمكان ليس فقط بالنسبة إلى توثيق العلاقات التجارية ، بل بالنسبة كذلك إلى الروابط الاجتماعية .

وأذاعت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية هذا الاقتراح على سائر الحكومات ، وليس أدل على أنه تناول ضرورة تشعر بها جميع إدارات البريد من أن خمس عشرة دولة بادرت فى الحال إلى الموافقة على الاقتراح .

وفى ١١ مايو سنة ١٨٦٣ اجتمع بباريس مندوبو بريد النمسا ، وبلجيكا ، وكوستاريكا ، والدانيمارك ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا العظمى ، وإيطاليا ، وهولندا ، والبرتغال ، وبروسيا ، وهاواى ، وسويسرا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، وبحث المؤتمرون ستا وثلاثين مسألة ، تدور حول ثلاث نقط أساسية هى : توحيد الوزن ، وتوحيد رسم التخليص ، وتسهيل طريقة المحاسبة .

وأرفض المؤتمر فى ٨ يونيه بعد أن شخص الداء فى المعاملات البريدية الدولية ، ووصف الدواء ، ولكنه لم يقيد الدول بشىء ، وترك لها حرية الأخذ بقراراته ، واقتصرت فائدته على أنه كان محفزا للقائمين بأمر البريد على التفكير جدّيا فى تلافى وجوه النقص ، ومواضع

الاضطراب . كما كانت قراراته منارا اهتدت به الدول فى المعاهدات البريدية الخاصة التى أبرمتها بعد ذلك .

وأتبع هذا المؤتمر أو هذا الاجتماع بمشروع لإنشاء اتحاد بريدى . وكان صاحب المشروع هو الدكتور ستيفن مدير البريد فى ألمانيا . وقد عرض أن يدلى بتفاصيل مشروعه فى مؤتمر بريدى دولى يعقد لهذا الغرض . وسعت الحكومة الألمانية بالطرق الديبلوماسية لعقد هذا المؤتمر ثم كفت عن السعى بسبب الحرب بين ألمانيا وفرنسا . ولما وضعت الحرب أوزارها . قبلت حكومة الاتحاد السويسرى أن توجه الدعوى إلى حكومات أوروبا وأمريكا ومصر لإرسال من يمثلها فى مؤتمر دولى يعقد بمدينة برن فى أول سبتمبر سنة ١٨٧٣ . لدراسة مشروع الدكتور ستيفن .

وقد رحبت الدول بهذه الدعوة . ورحبت بها كذلك حكومة روسيا . ولكنها اعتذرت عن المساهمة فى اتفاق بريدى عام لارتباطها باتفاقات خاصة بها يهمها أولا أن تعرف نتائجها .

(الدكتور ستيفن مؤسس اتحاد البريد)

وإزاء ذلك تقرر تأجيل انعقاد المؤتمر إلى السنة التالية .

مؤتمر البريد الدولى الأول

وفى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٤ عقد مؤتمر البريد الدولى الأول بمدينة برن ، وحضره مندوبو الدول التى يرجع إليها فضل تأسيس اتحاد البريد ، وان من دواعى فخر مصر أن تكون إحدى الدول التى قدرت أهمية هذا الاتحاد ، وساهمت فى بنائه ، واشتركت معها فى ذلك ألمانيا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، والنمسا ، وبلچيكا ، والدانيمارك ، وأسبانيا ، وفرنسا ، وبريطانيا ، واليونان ، وهنغاريا ، وإيطاليا ، ولكسمبورج ، والجبل الأسود ، والنرويج ، وهولندا ، والبرتغال ، ورومانيا ، وروسيا ، وصربيا ، والسويد ، وسويسرا ، وتركيا (وضمنها البوسنه والهرسك وبلغاريا) ، وكانت مساحة هذه الدول وقتئذ ٣٧ مليون كيلو متر مربع ، وعدد سكانها ٣٥٠ مليون نسمة .

وكان أهم ما تقرر فى مؤتمر برن :

أولا — تأسيس اتحاد البريد العام .

ثانيا — إلغاء حسابات الرسوم الخاصة بتبادل المراسلات ، واعتبارها حقا للبلد الصادرة منه تلك المراسلات .

ثالثا — توحيد الرسوم فى جميع البلاد الداخلة فى اتحاد البريد .

وقد نصت المادة ١٨ من ميثاق برن على وجوب عقد مؤتمرات دولية للبريد. يعين موعدها على التوالى للنظر فيما يمكن استحداثه من

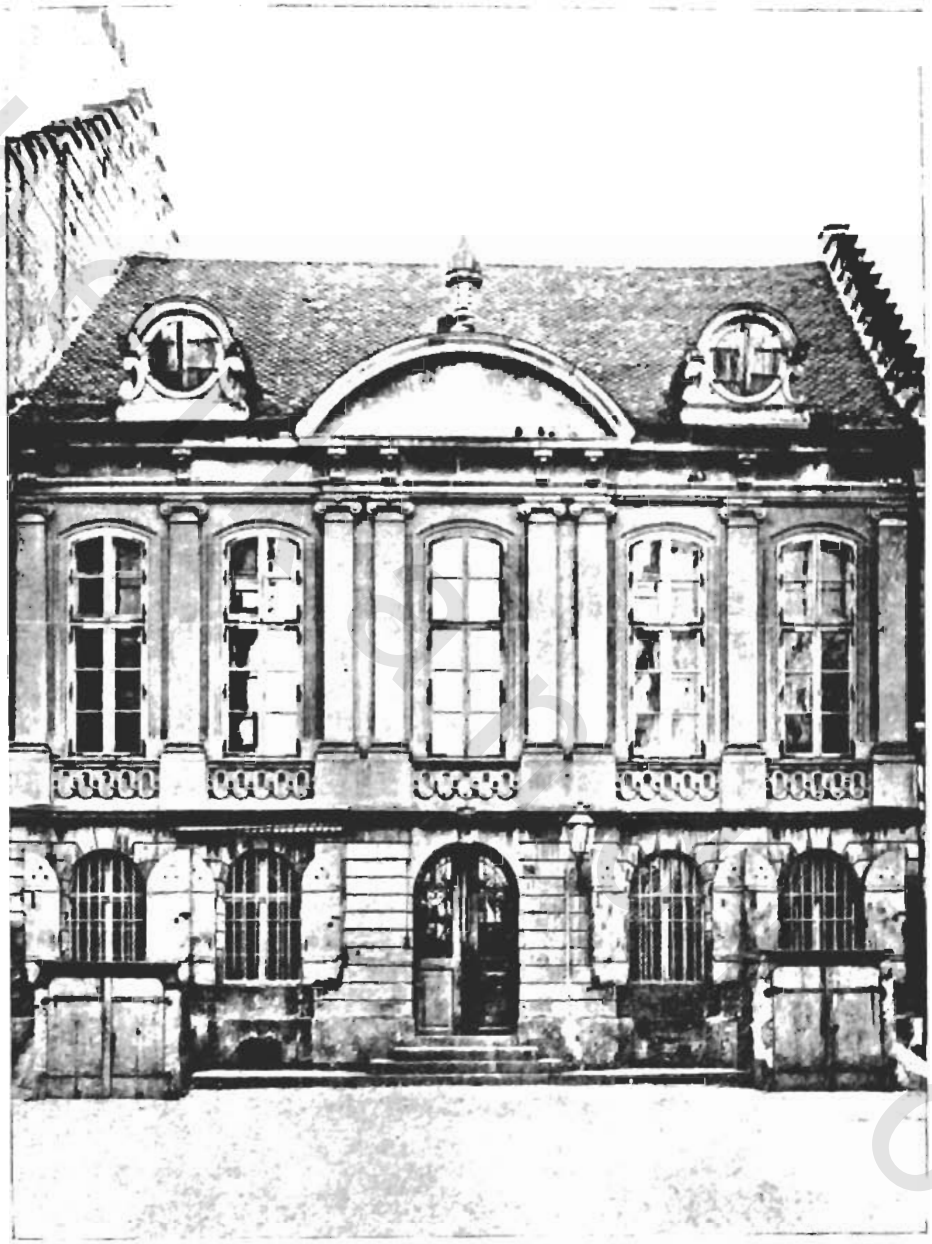

(الدار القديمة لمجلس الدايت السويسرى حيث عقد مؤتمر برن الأول فى ١٥ سبتمبر سنة ١٨٧٤)

إصلاحات ، وإدخاله من تعديلات . فعقد المؤتمر الثانى فى باريس سنة ١٨٧٨ . والثالث فى لشبونه سنة ١٨٨٥ . والرابع فى ڤيينا

سنة ١٨٩١ ، والخامس فى وشنجتون سنة ١٨٩٧ ، والسادس فى روما سنة ١٩٠٦ ، والسابع فى مدريد سنة ١٩٢٠ ، والثامن فى استوكهلم سنة ١٩٢٤ ، والتاسع فى لندن سنة ١٩٣٠ ، وتقرر عقد المؤتمر العاشر بالقاهرة فى فبراير سنة ١٩٣٤

مكتب اتحاد البريد الدولى العام

وقد تم الاتفاق بين المؤتمرين فى برن على إنشاء مكتب لاتحاد البريد الدولى بمدينة برن ، تشرف عليه إدارة بريد سويسرا ، على أن تكون مهمة هذا المكتب نشر وتوزيع المعلومات الخاصة بالمعاملات البريدية بين الدول ، وإبداء الرأى فيما يقع حوله خلاف بين إدارات البريد التى تحتكم إليه ، ودراسة الاقتراحات الخاصة بتعديل الاتفاقات البريدية ، واعلان الدول المشتركة فى الاتحاد بهذه التعديلات ، وتسهيل المحاسبات بين الدول ، ونشر إحصاء سنوى عام لمعاملات دول الاتحاد على ضوء البيانات التى تقدّمها إدارات البريد ، والمساهمة فى تحضير أعمال المؤتمرات ، ودراسة كل ما يهم الاتحاد ، أى أن يكون المكتب حلقة اتصال بين جميع إدارات البريد فى العالم ، لتمكينها من العمل بنظام واحد يجعلها شبه إدارة واحدة .

وشرع هذا المكتب ابتداء من أول أكتوبر سنة ١٨٧٥ فى إصدار جريدة شهرية باللغات الفرنسية والانجليزية والألمانية (والاسبانية فيما بعد) باسم "جريدة اتحاد البريد" وفى طبع وتوزيع قرارات المؤتمرات الدولية ، وإذاعة المنشورات والتعليمات والإحصاءات وغير ذلك .

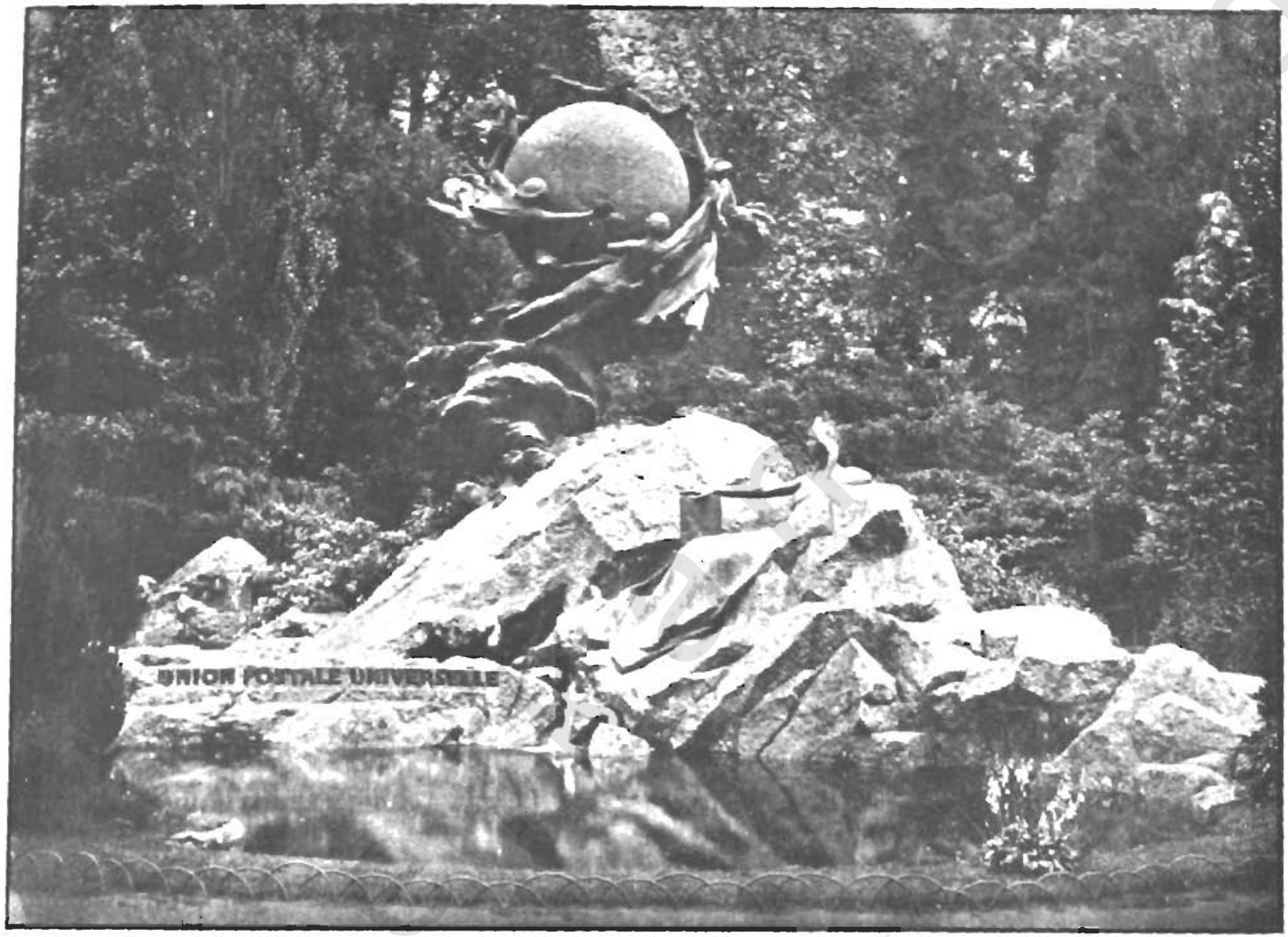

(رمز اتحاد البريد الذى أقيم فى برن فى ٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩)

وتساهم دول الاتحاد فى نفقات هذا المكتب على أساس وحدات معينة ، بلغ مجموعها فى سنة ١٩٣٢ : ٩٠٣ وحدة وزعت على ٩٠ دولة ، وخص مصر منها ١٥ وحدة ، وخص كل وحدة ٤٠٢ فرنكا . وهو مبلغ ضئيل لا يذكر إلى جانب الخدمات الجليلة التى يقدمها مكتب الاتحاد .

obeikandl.com

obeikandl.com

تطوّر أعمال مصلحة البريد على ضوء الأرقام

obeikandl.com

(المطبعة الأميرية ٩٤٦٦ - ١٩٣٣ - ٣٠٠٠)

obeikandl.com

أشغال داخلية - الخطابات العادية وتذاكر البريد

SERVICE INTERNE - LETTRES ET CARTES POSTALES ORDINAIRES.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

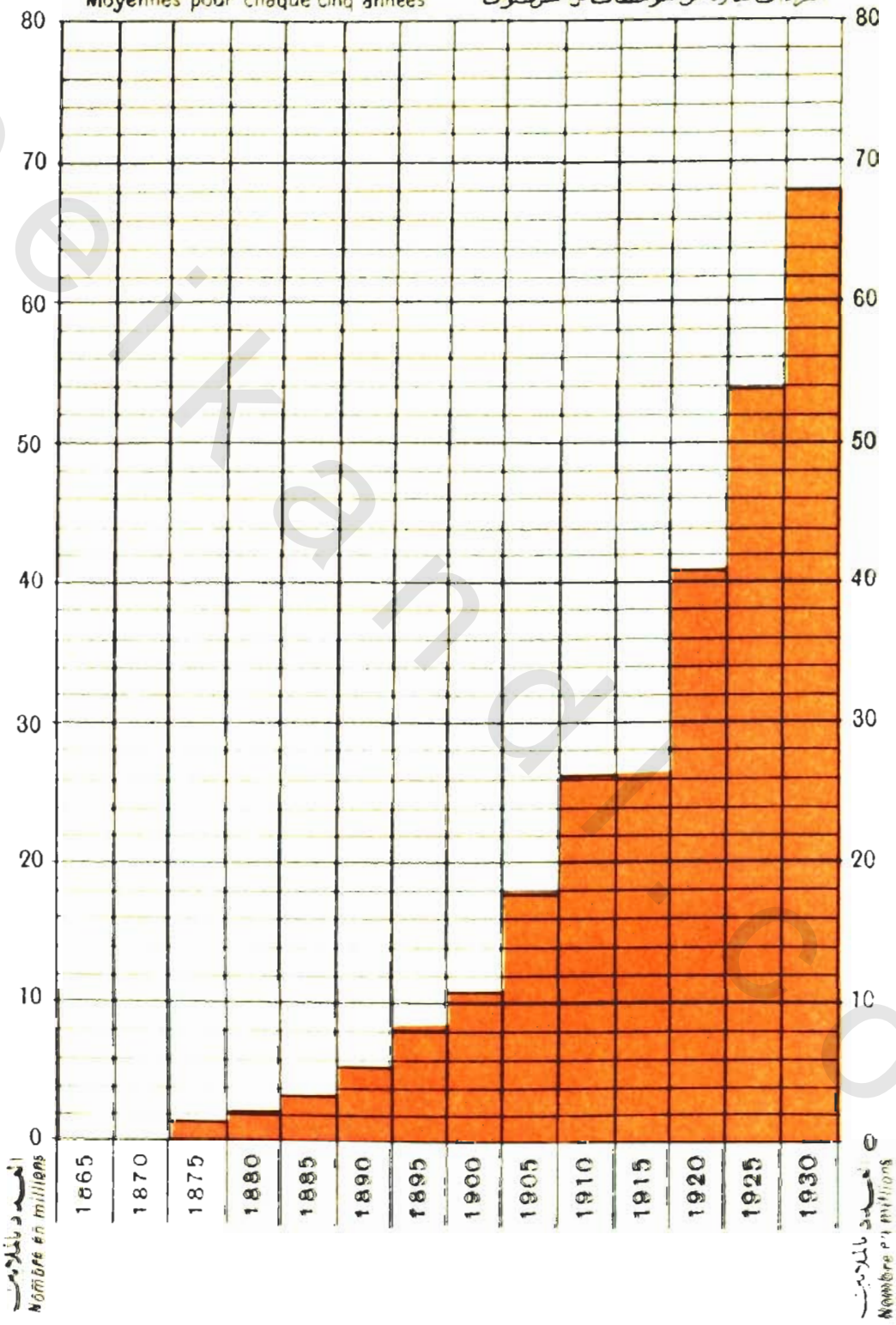

Survey of Egypt. 1933 (G 88 889).

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال داخلية - المراسلات المسجلة

SERVICE INTERNE - CORRESPONDANCES RECOMMANDEES.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

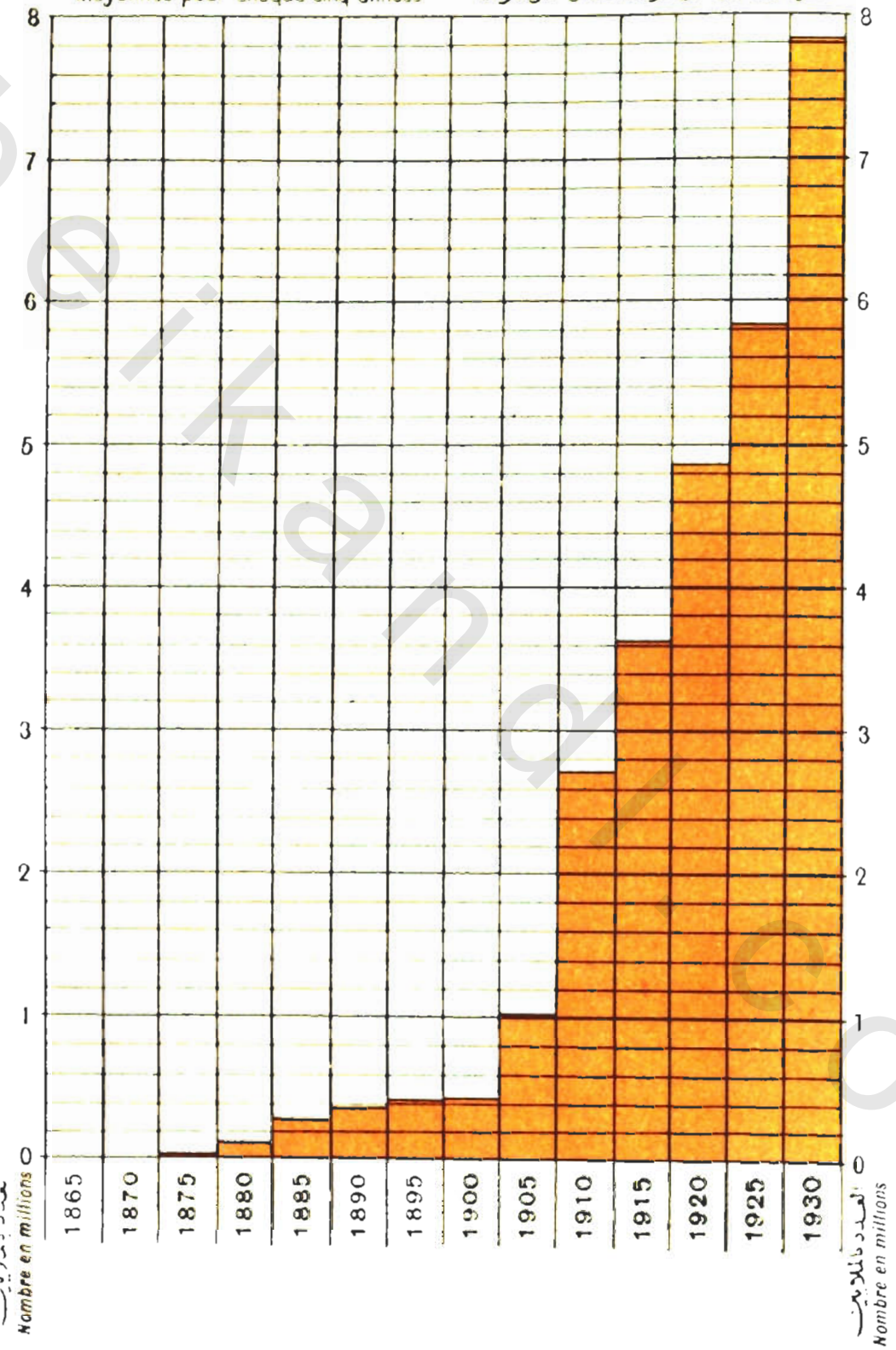

Survey of Egypt. 1933 (G 33-869).

obeikandl.com

obeikandl.com

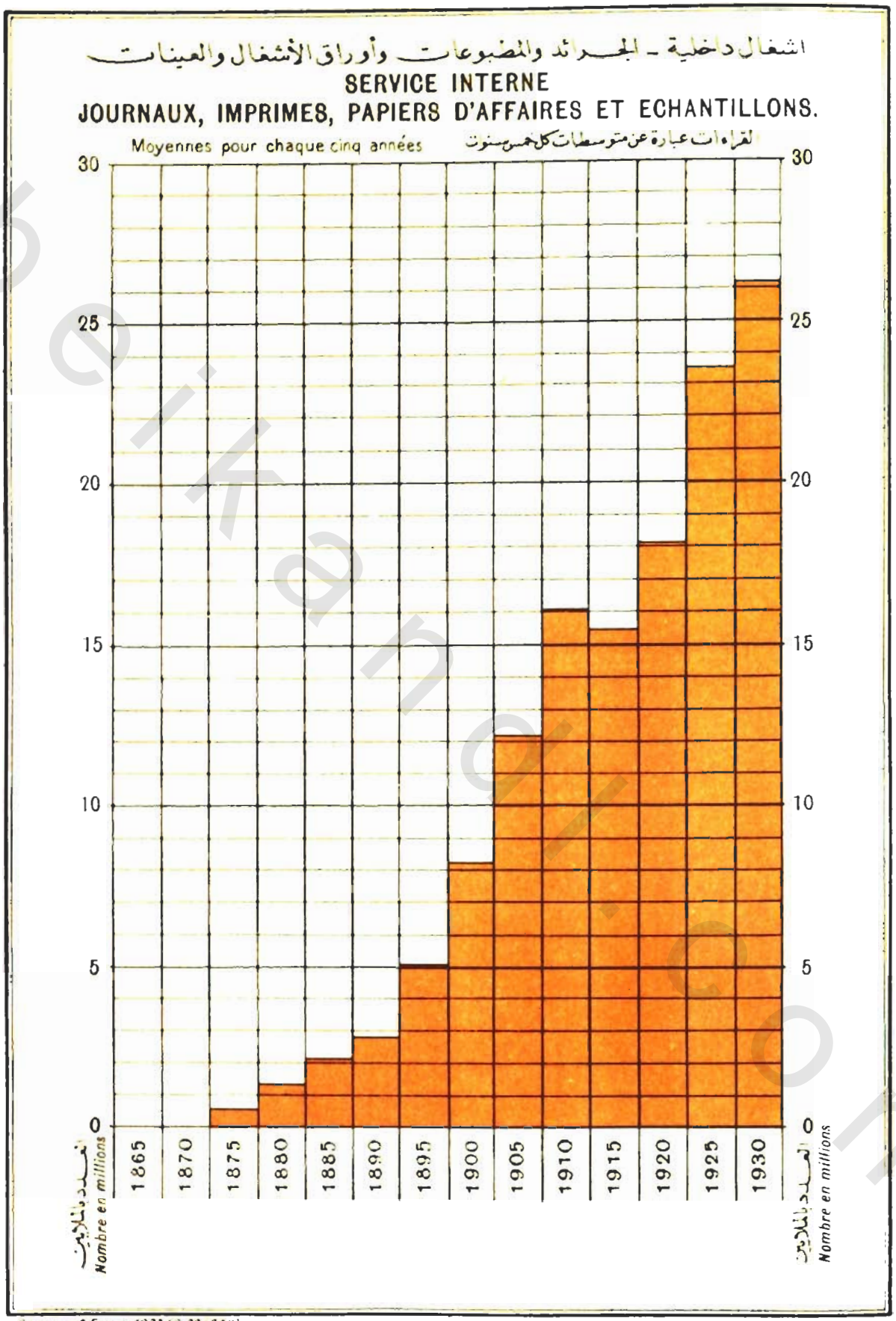

Survey of Egypt 1933 (6.38 869)

obeikandl.com

obeikandl.com

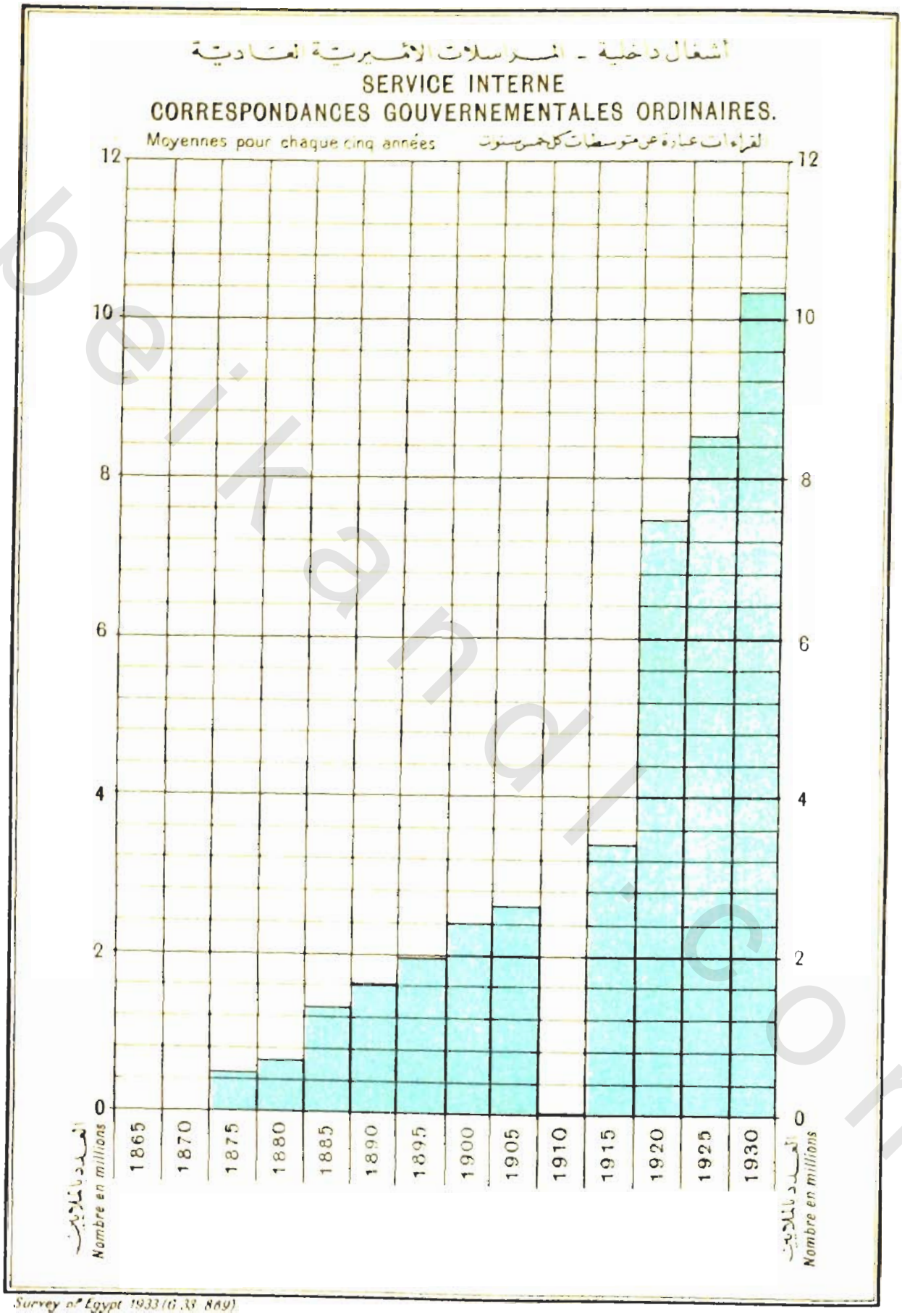

Survey of Egypt 1933 (G.38 869)

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال داخلية - البريد المستعجل

SERVICE INTERNE - CORRESPONDANCES EXPRES.

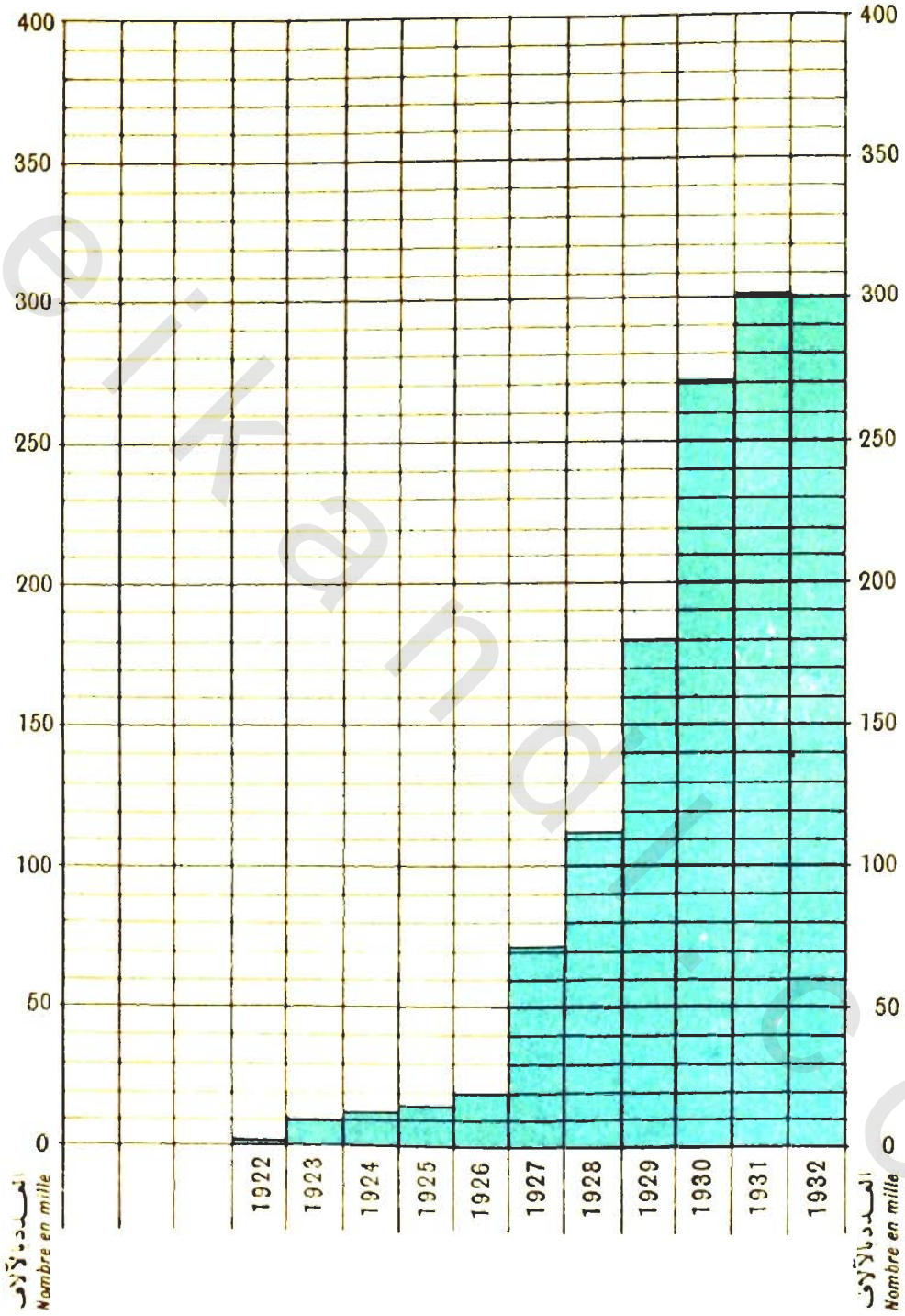

Survey of Egypt. 1933 (G 33/869).

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال داخلية - الحوالات العادية والتلغرافية

SERVICE INTERNE - MANDATS ORDINAIRES ET TELEGRAPHIQUES.

Moyennes pour chaque cinq années — لقراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

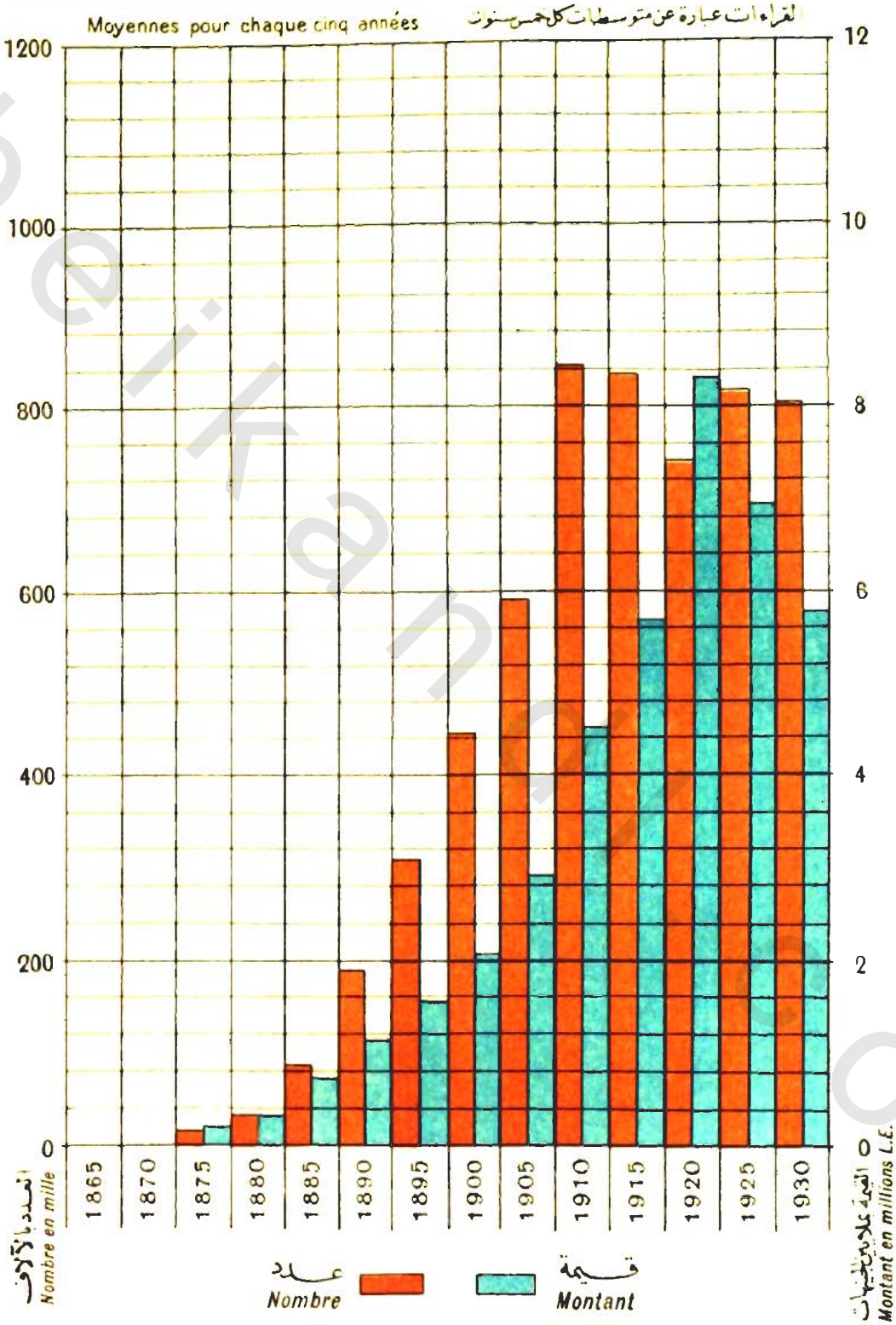

Survey of Egypt 1933 (G.38/869)

obeikandl.com

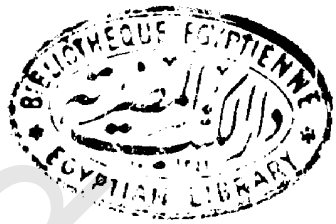

أشغال داخلية - أذون البريد
SERVICE INTERNE - BONS DE POSTE.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

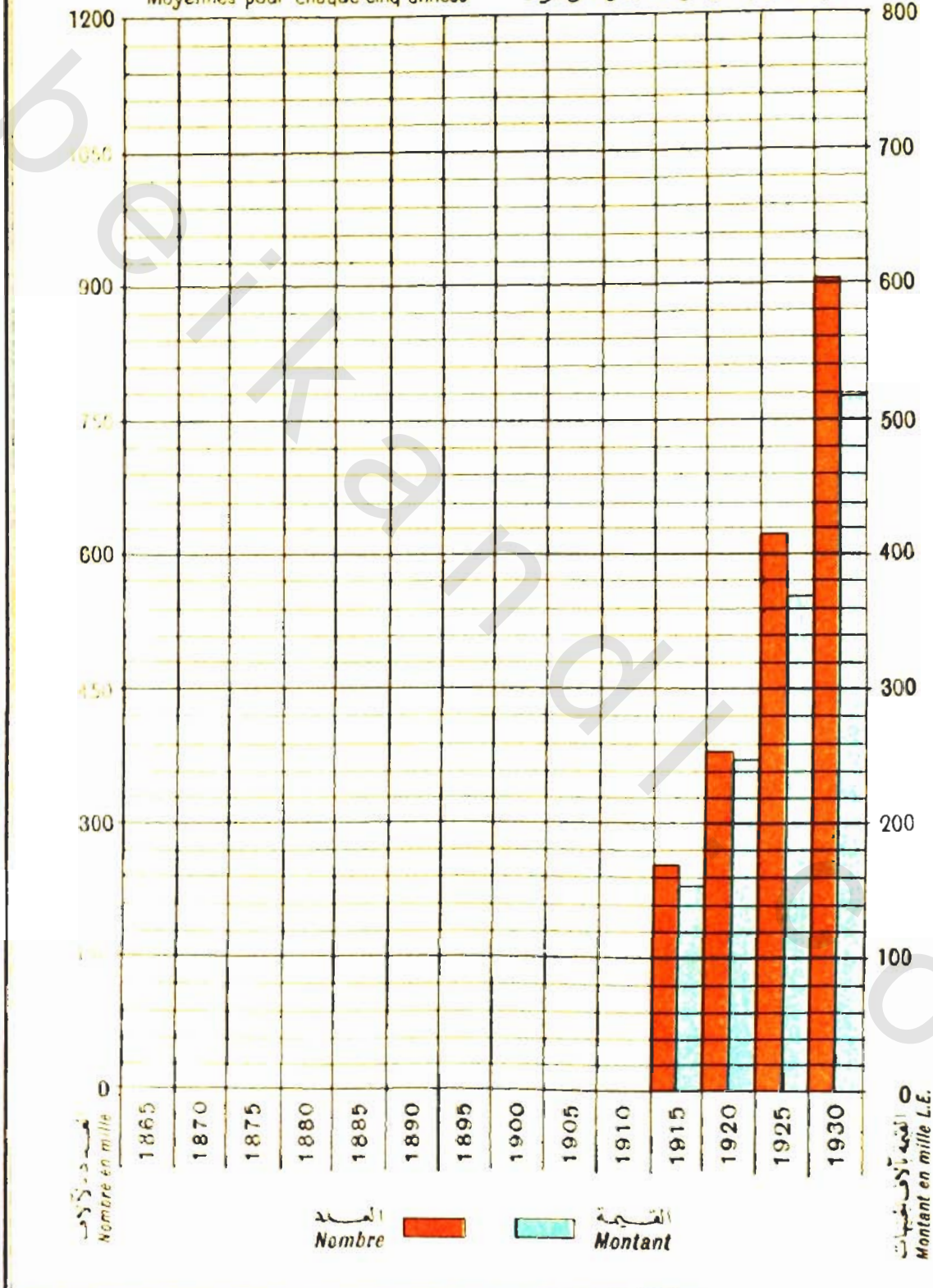

Survey of Egypt 1933 16 33 8691

obeikandl.com

أشغال داخلية - التحصيل

SERVICE INTERNE - RECOUVREMENTS.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

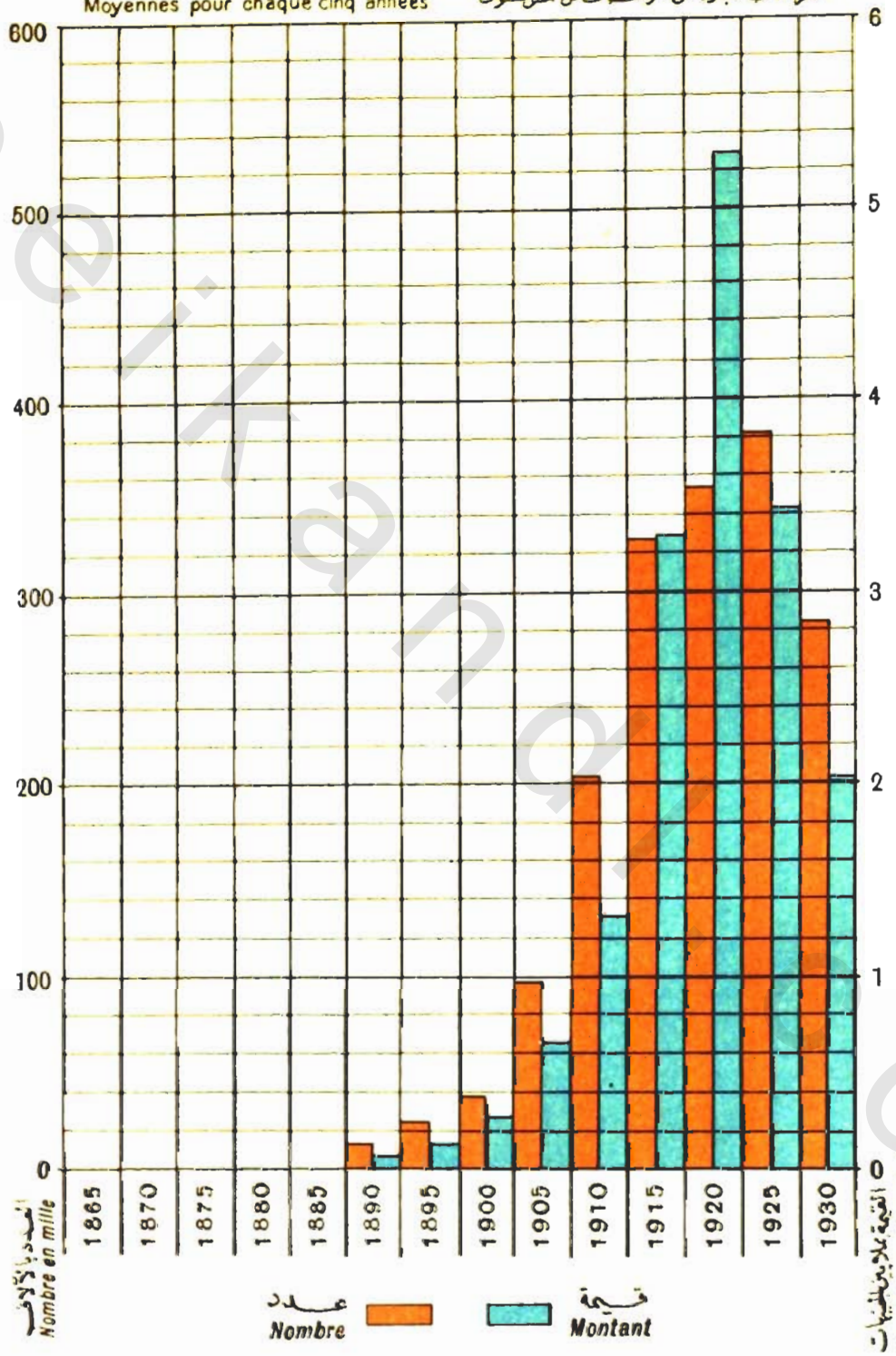

Survey of Egypt 1933 (G.R. 869)

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال داخلية - صرف النقود
SERVICE INTERNE - NUMERAIRE.

Moyennes pour chaque cinq années — تقديرات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

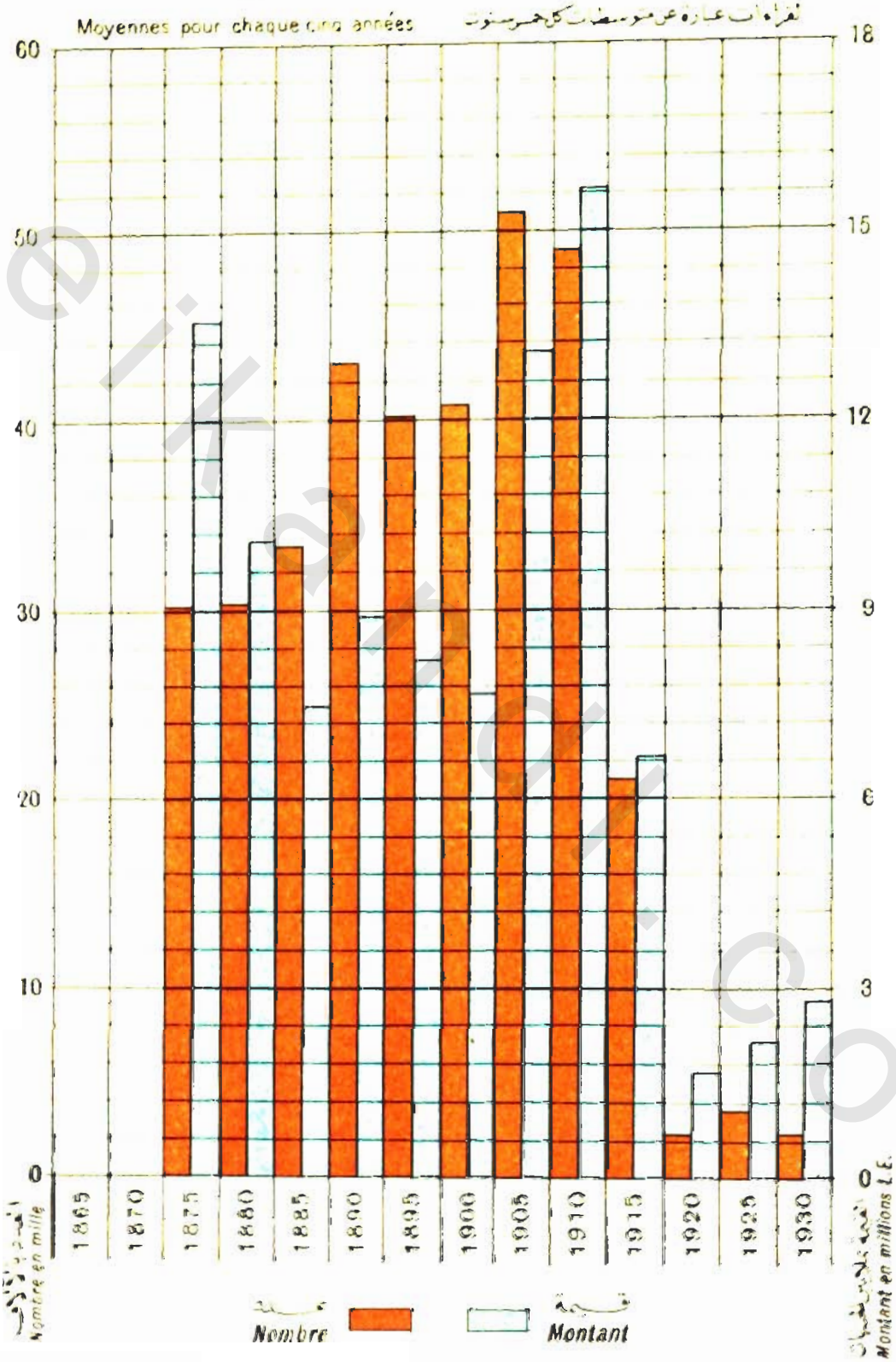

obeikandl.com

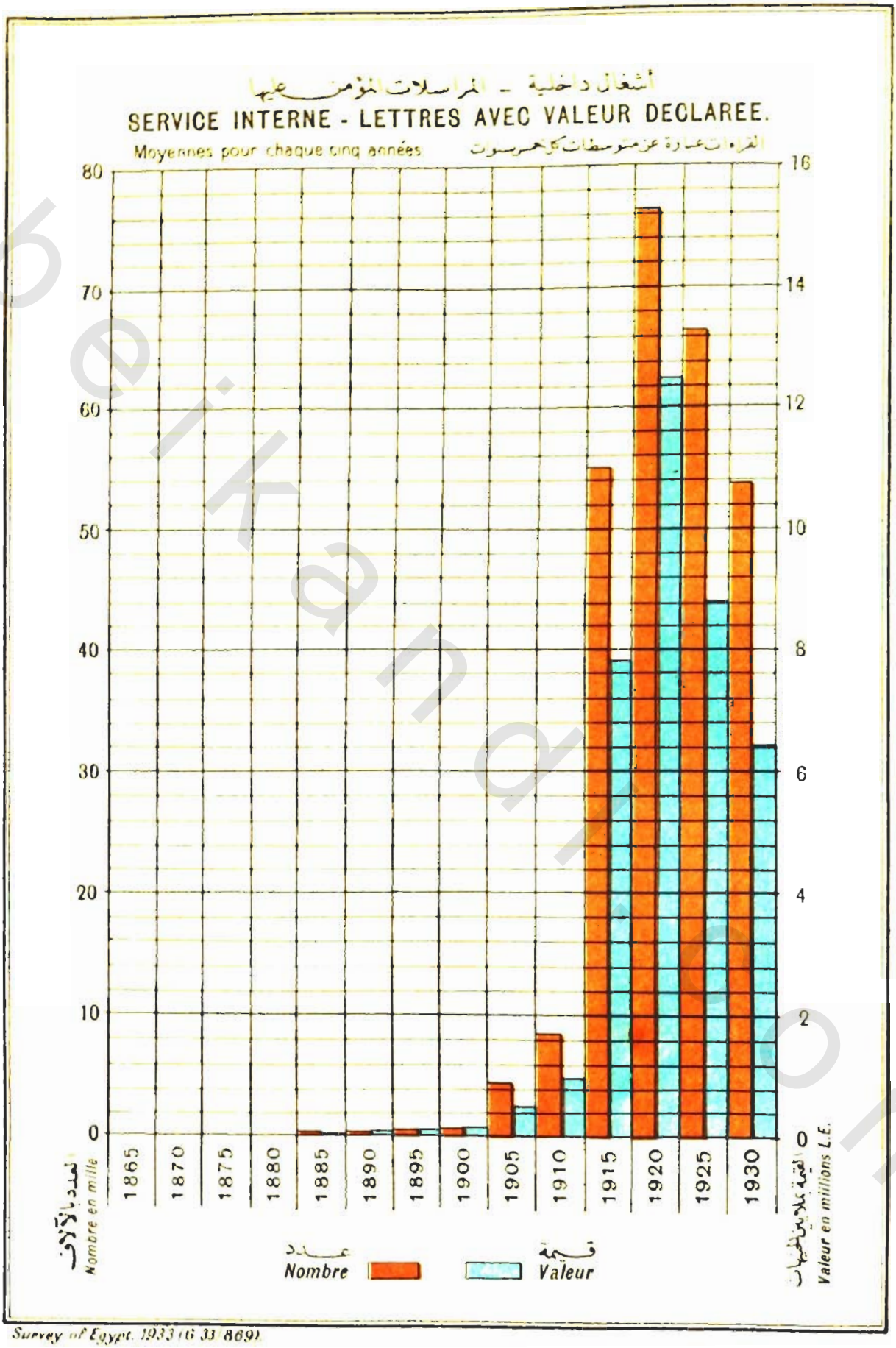

Survey of Egypt. 1933 (G 33/869)

obeikandl.com

اشغال داخلية - الطرود المؤمن عليها

SERVICE INTERNE - COLIS AVEC VALEUR DECLAREE.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

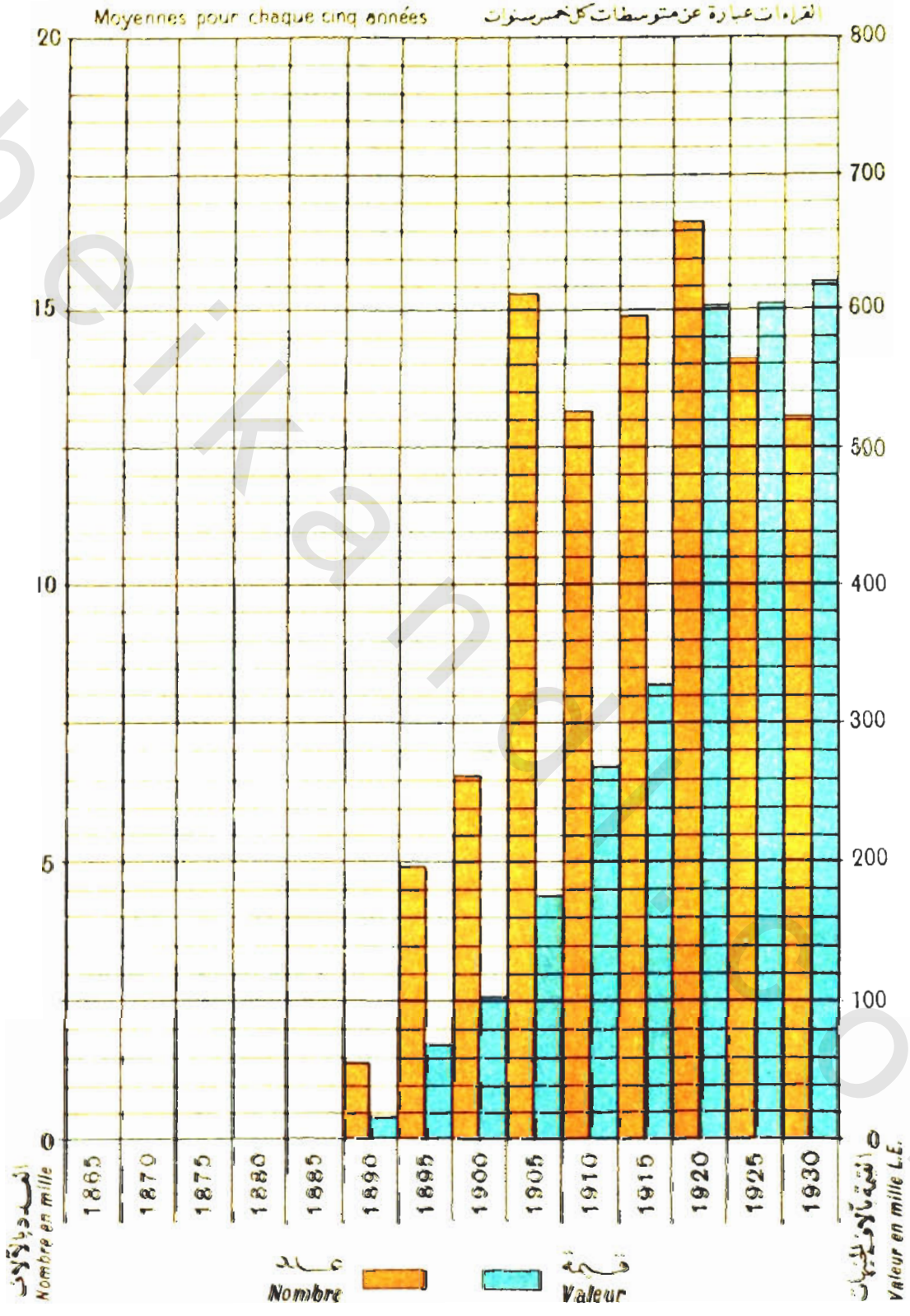

Survey of Egypt. 1933 (G 33) 8691.

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال داخلية - الطرود المحول عليها

SERVICE INTERNE - COLIS CONTRE REMBOURSEMENT.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

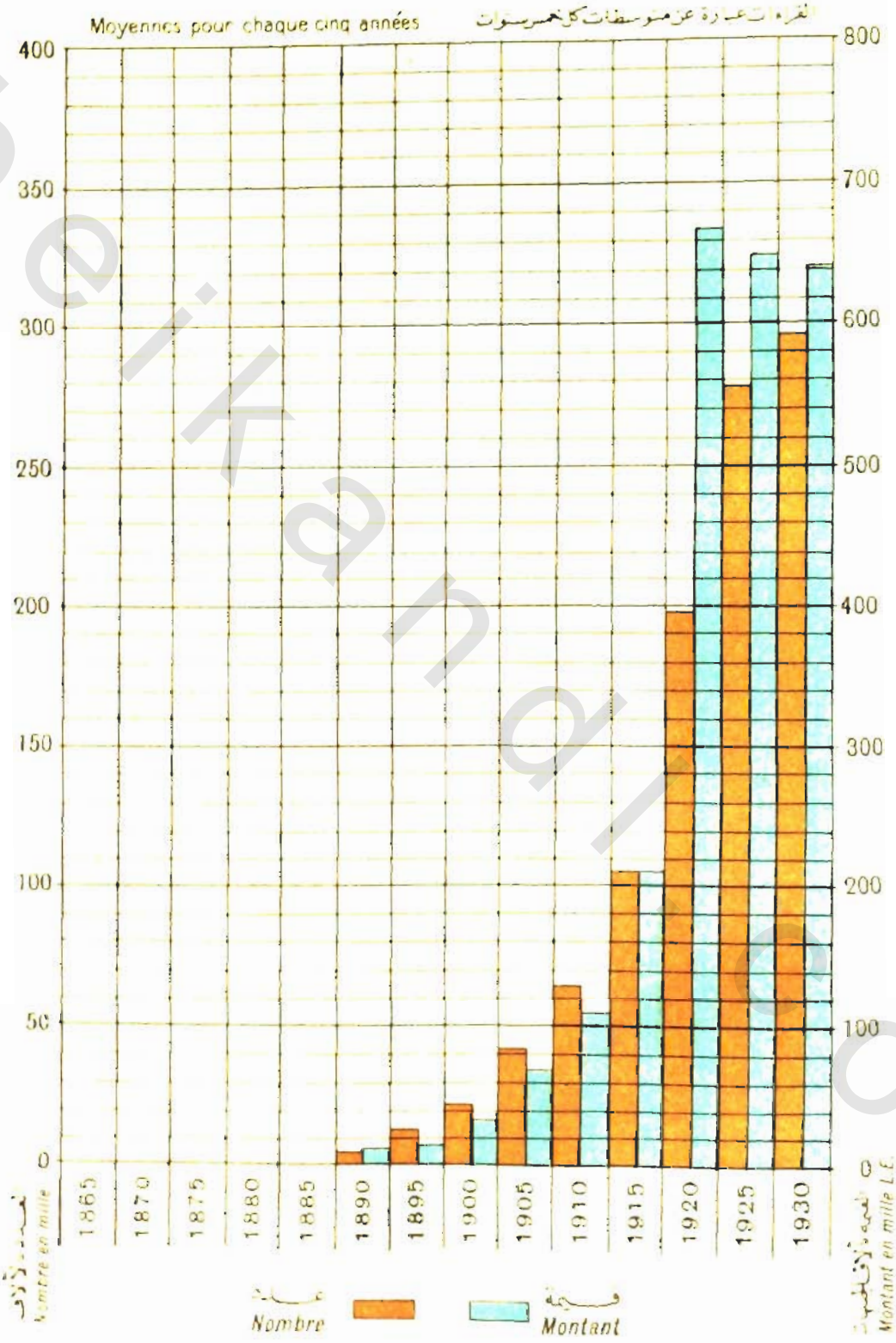

Survey of Egypt 1933 (G 33 869)

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال داخلية - الطرود العادية
SERVICE INTERNE - COLIS ORDINAIRES.

Moyennes pour chaque cinq années — المقادير عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

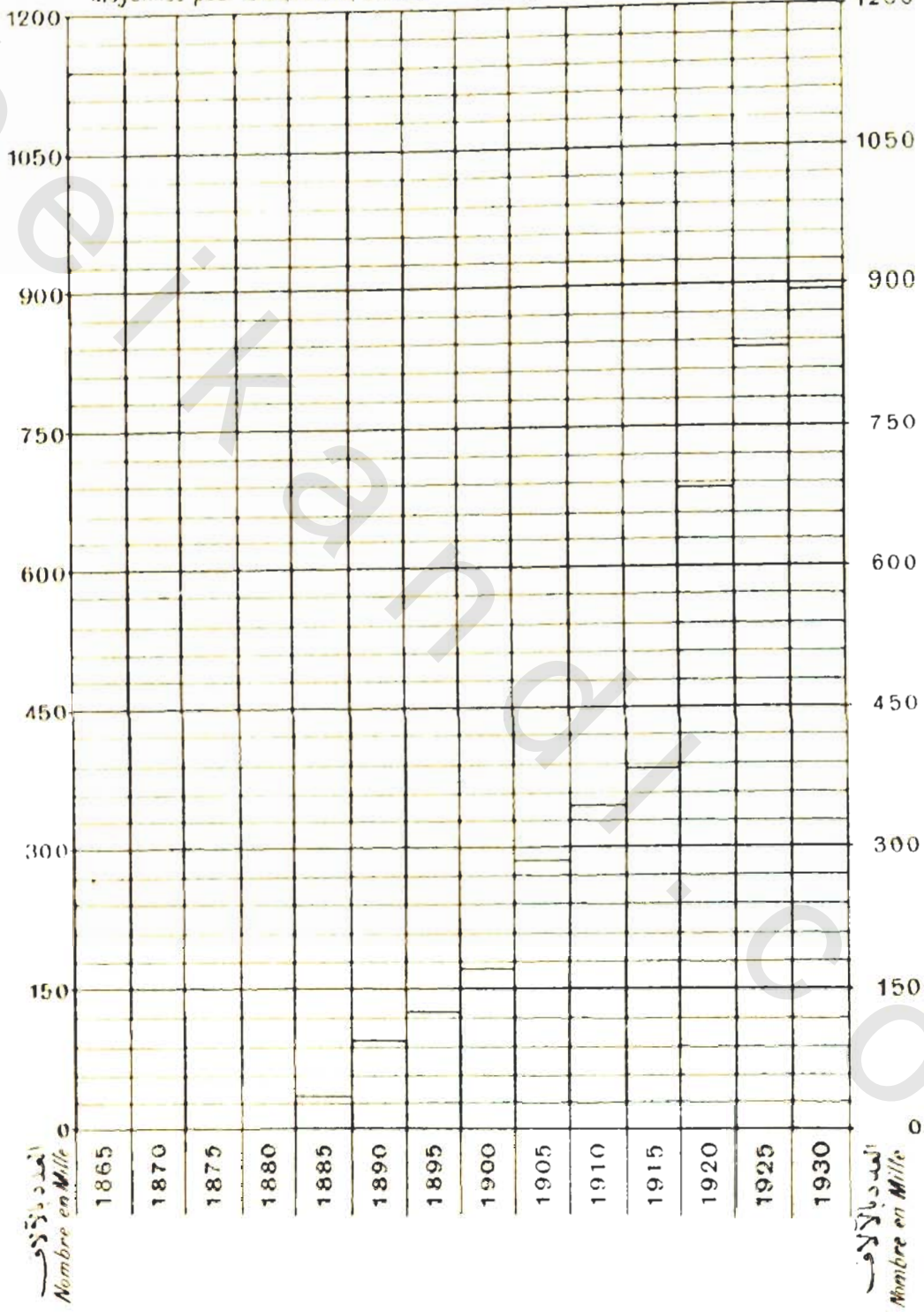

Survey of Egypt 1933 (G 33 8891.

obeikandl.com

obeikandl.com

الحوالات المتبادلة مع السودان
MANDATS ECHANGES AVEC LE SOUDAN.

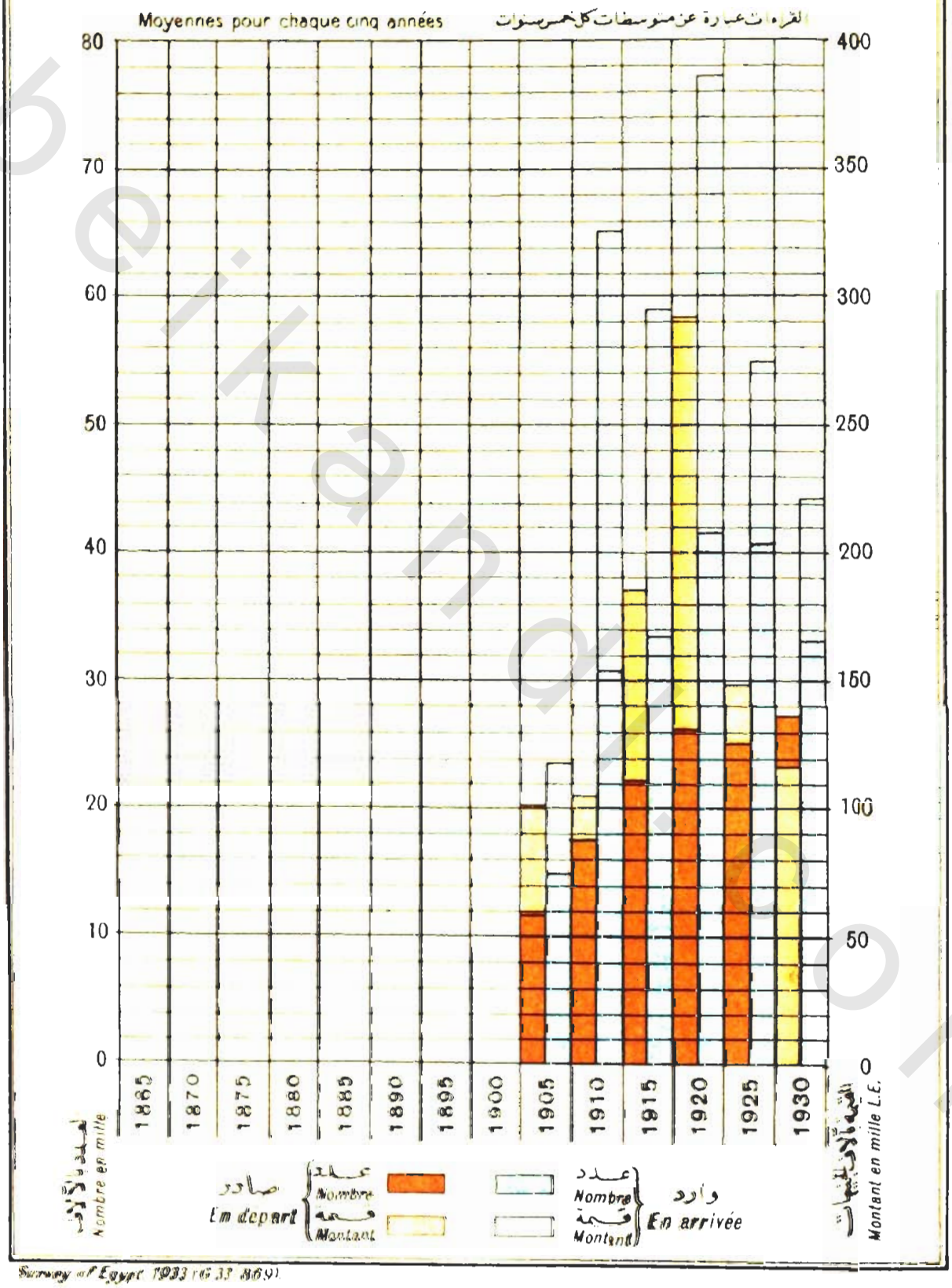

Survey of Egypt 1933 (G 33 869)

obeikandl.com

الطرود المؤمن عليها المتبادلة مع السودان

COLIS AVEC VALEUR DECLAREE ECHANGES AVEC LE SOUDAN.

Moyennes pour chaque cinq années — تقديرات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

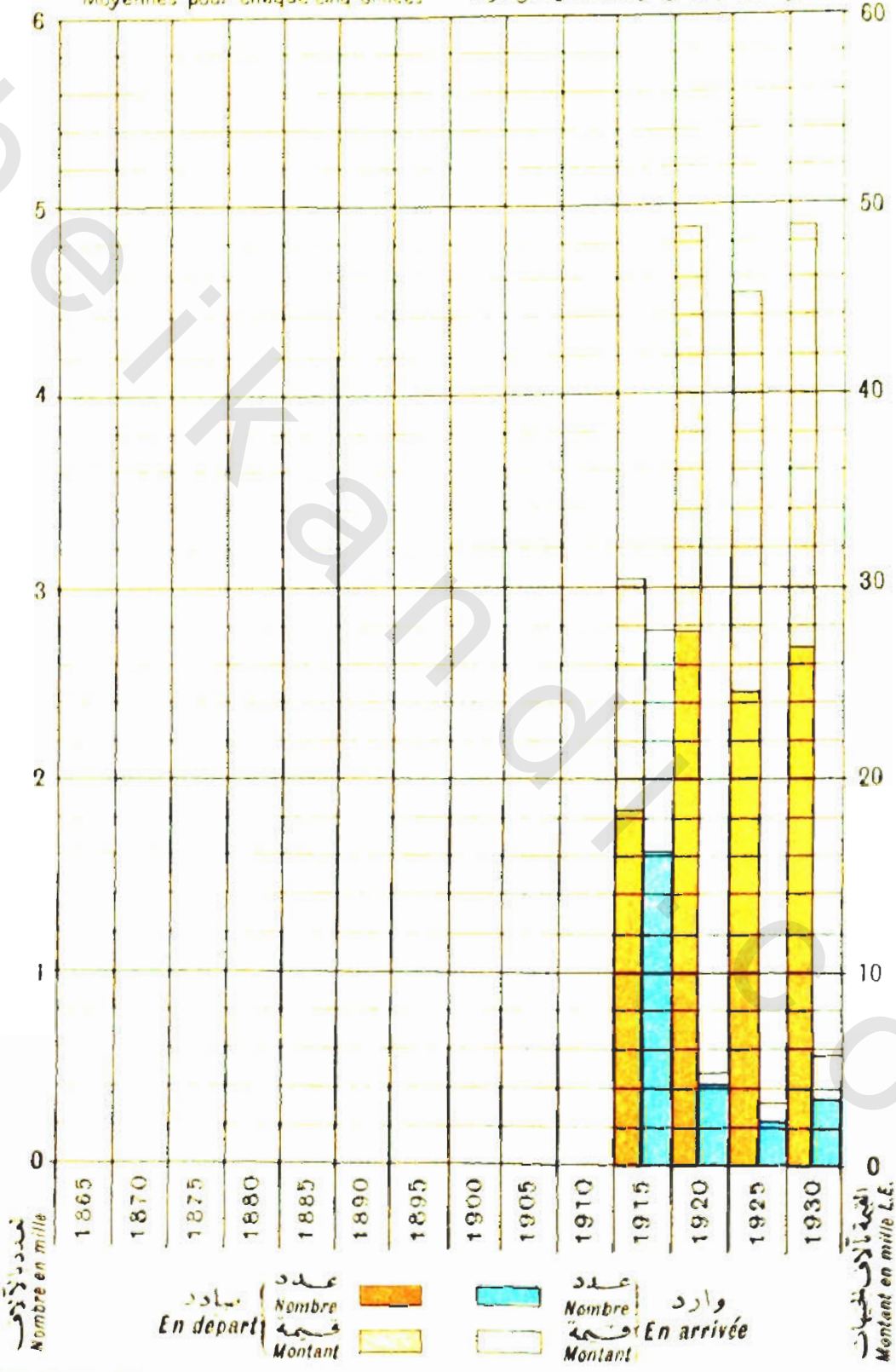

Survey of Egypt 1933 (6.38 8691)

obeikandl.com

obeikandl.com

نضروض المحول عليها المتبادلة مع السودان

COLIS CONTRE REMBOURSEMENT ECHANGES AVEC LE SOUDAN.

Moyennes pour chaque cinq années — لقراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

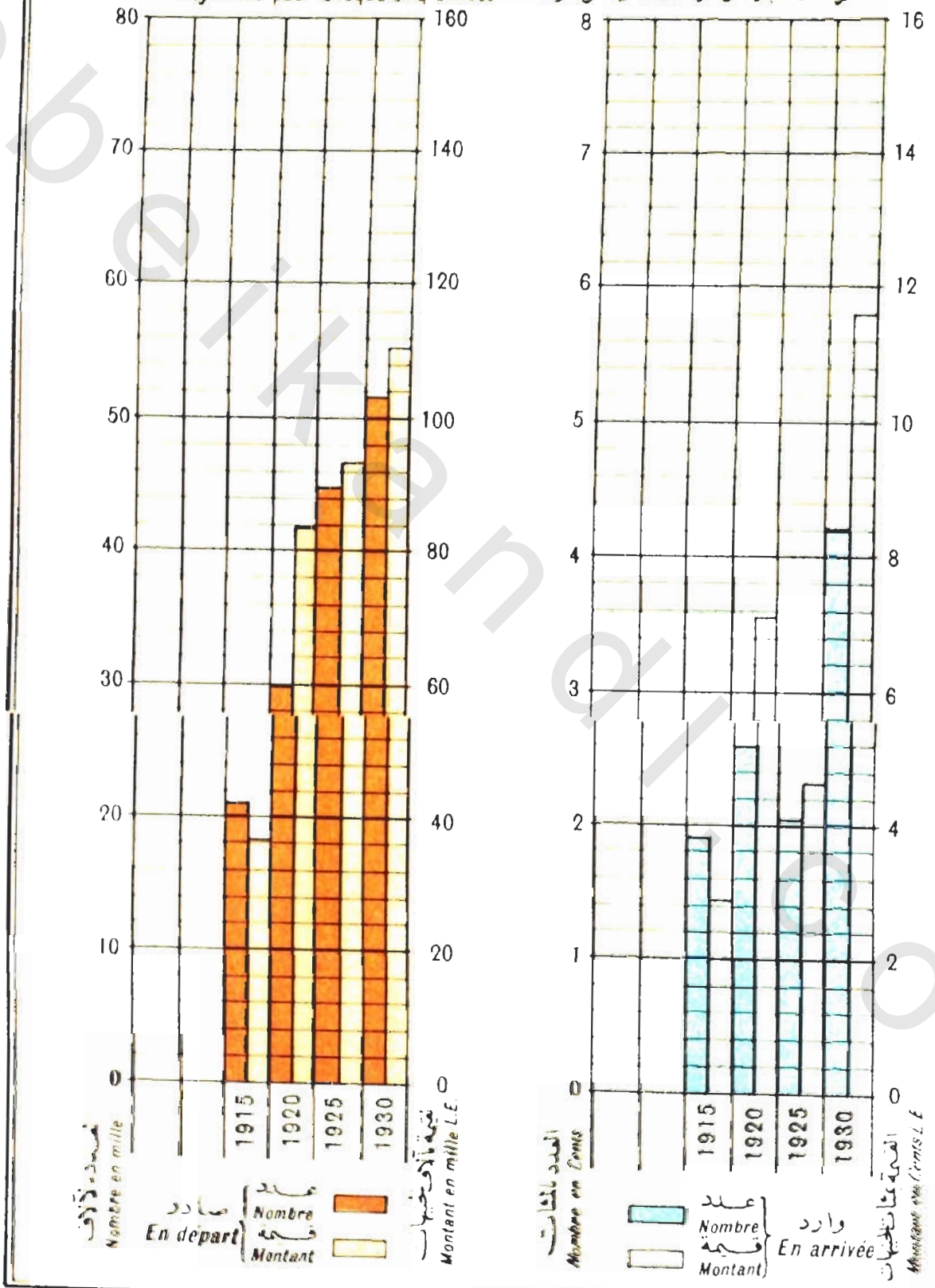

obeikandl.com

الطرود العادية المتبادلة مع السودان

COLIS ORDINAIRES ECHANGES AVEC LE SOUDAN.

Moyennes pour chaque cinq années — قراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

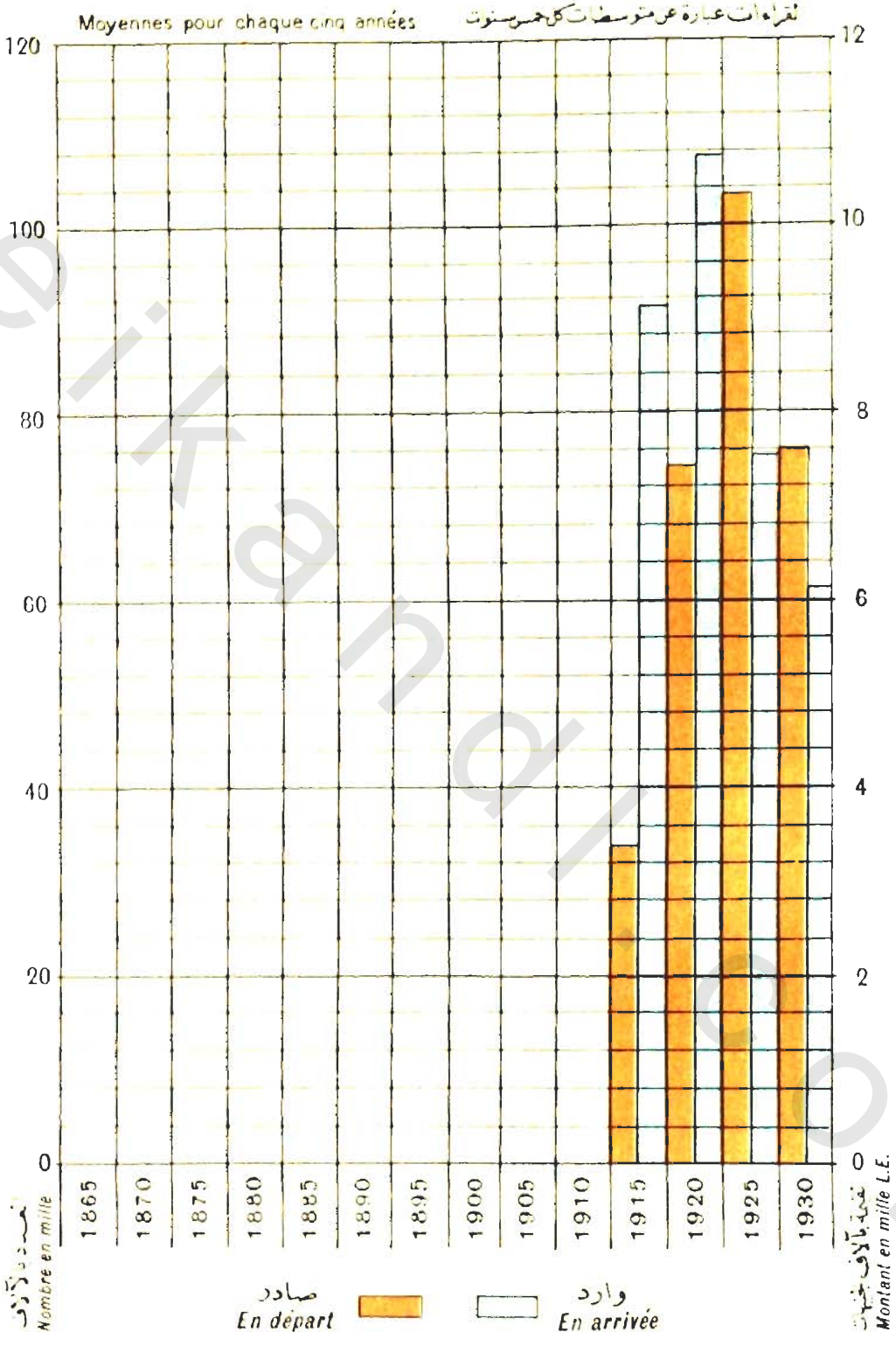

Survey of Egypt 1933 (G.33 8891)

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال خارجية - للخطابات العادية وتذاكر البريد

SERVICE INTERNATIONAL
LETTRES ET CARTES POSTALES ORDINAIRES.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

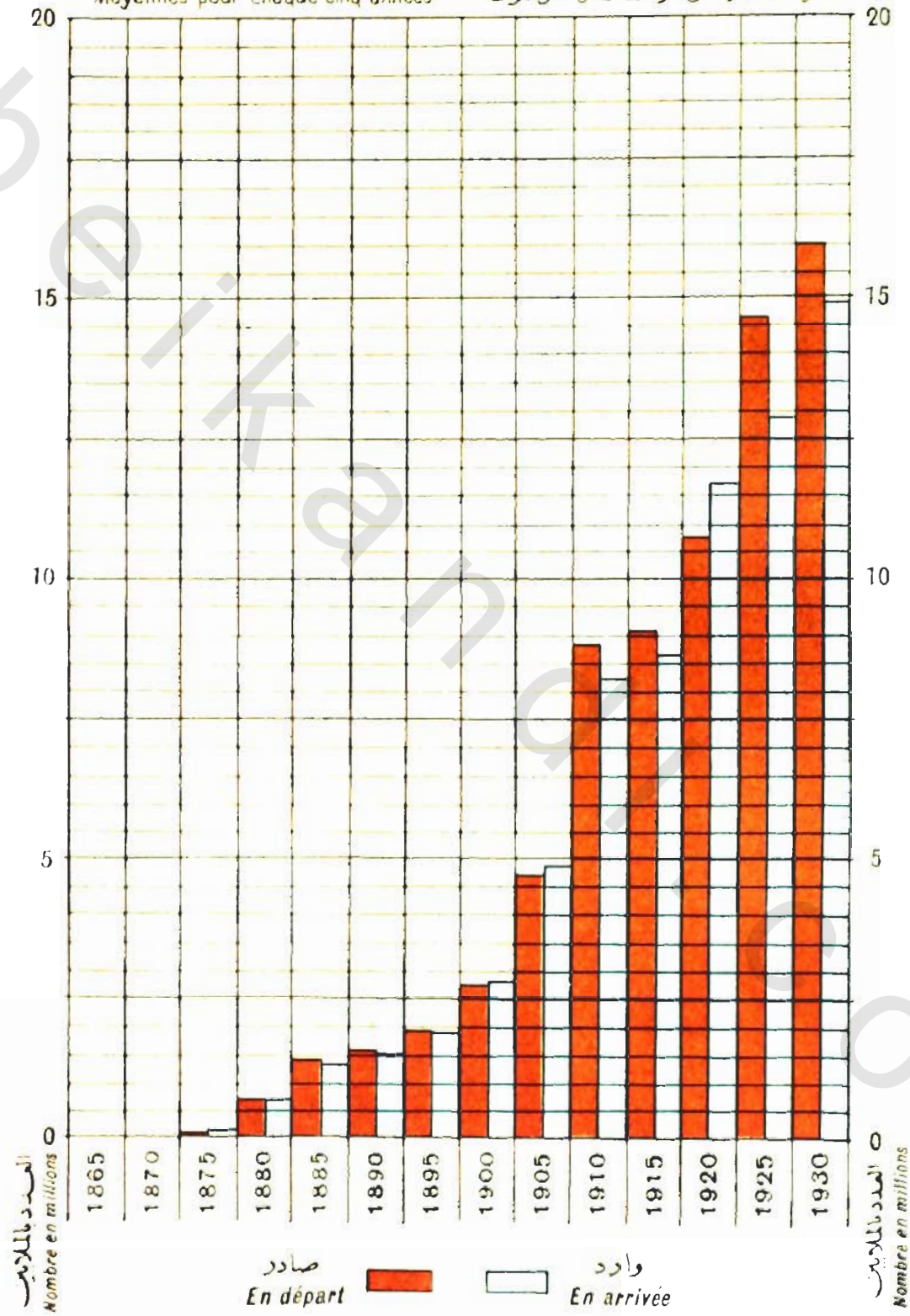

Survey of Egypt 1933 (G 33 869)

obeikandl.com

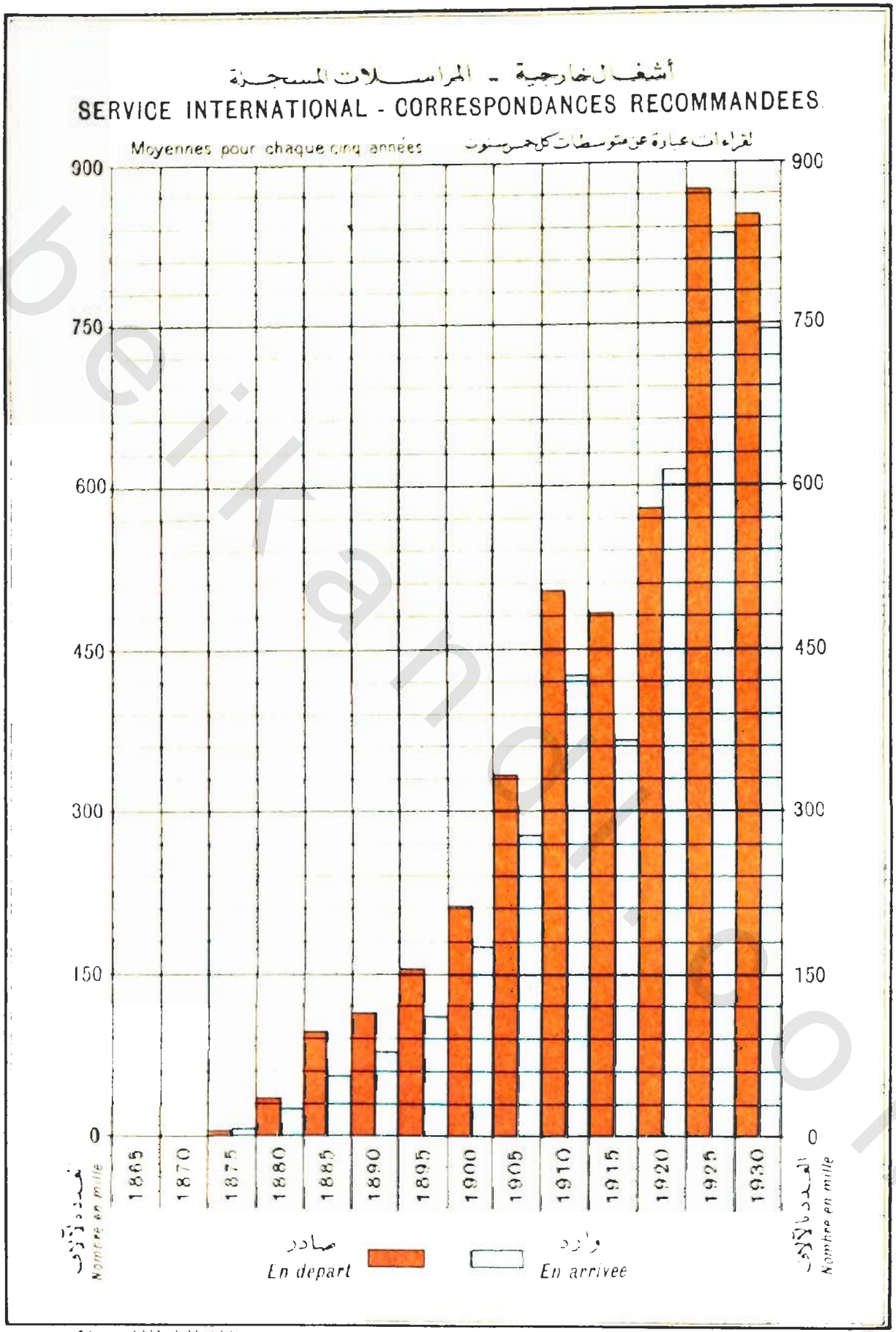

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال خارجية - الجرائد والمطبوعات وأوراق الأشغال والعينات

SERVICE INTERNATIONAL
JOURNAUX, IMPRIMES, PAPIERS D'AFFAIRES ET ECHANTILLONS.

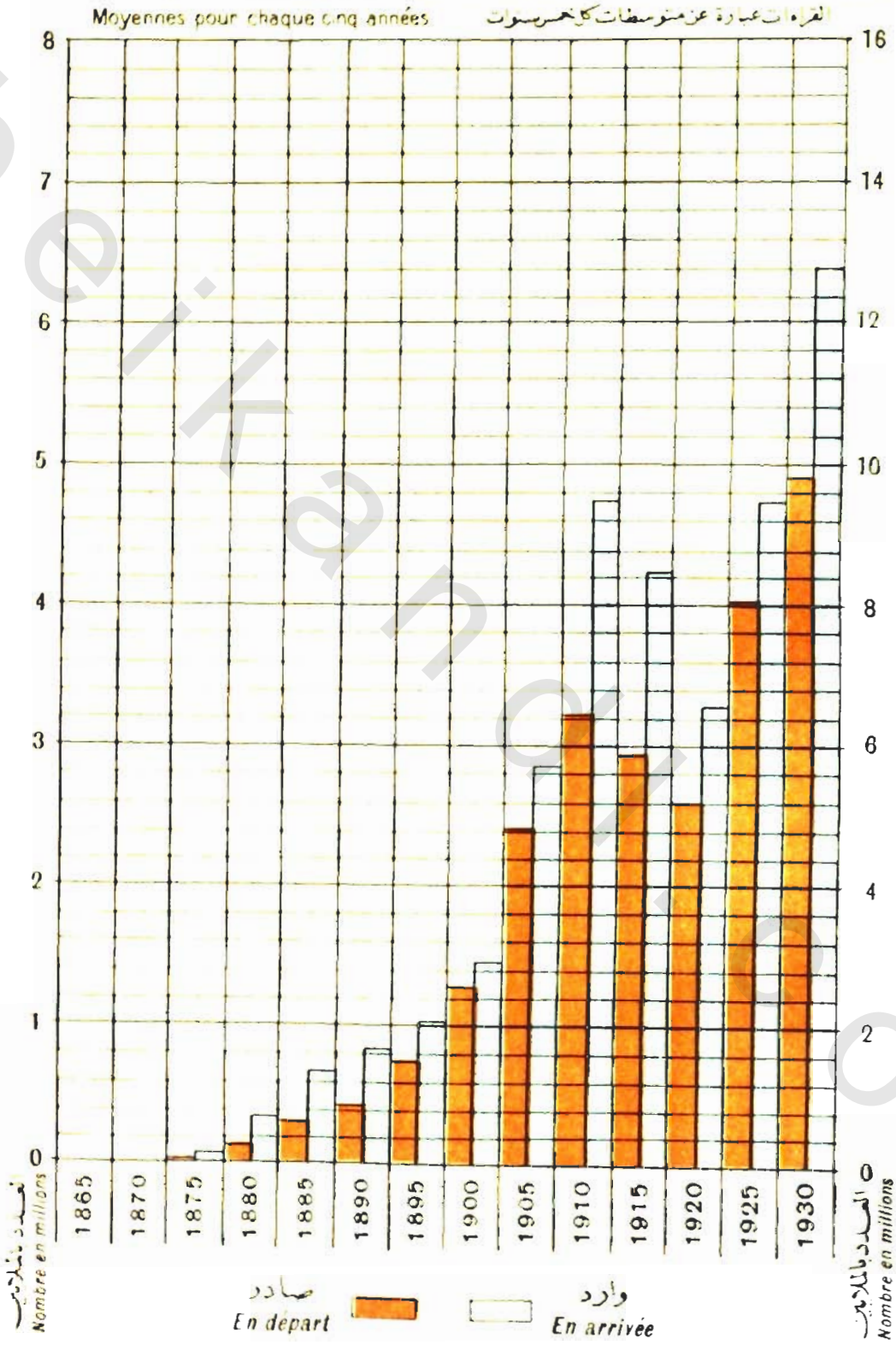

Survey of Egypt 1933 (6) 33 8891

obeikandl.com

obeikandl.com

البريد الجوى
SERVICE POSTAL AERIEN.

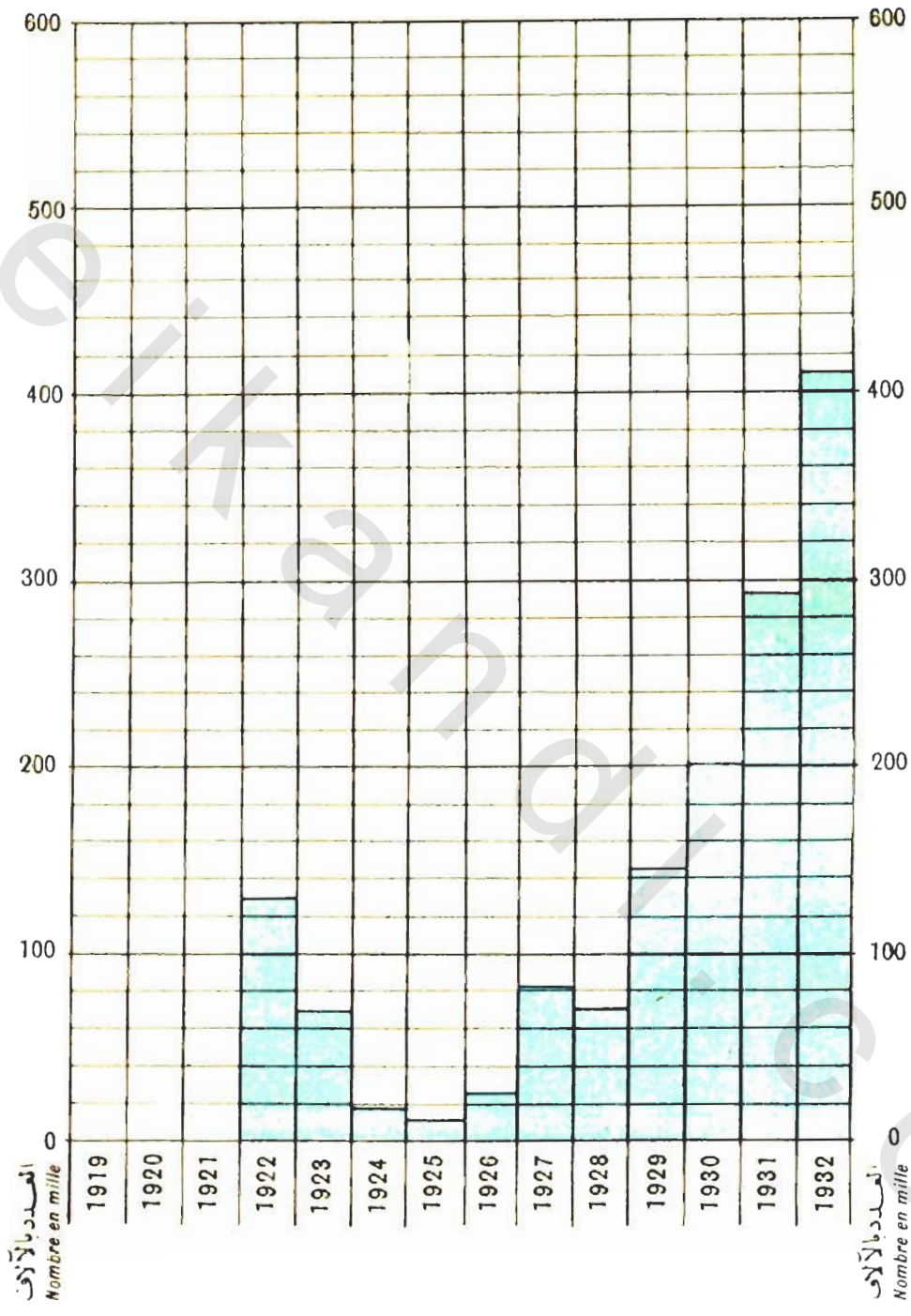

Survey of Egypt 1933 (G.33/869)

obeikandl.com

obeikandl.com

أشغال خارجية - الحوالات

SERVICE INTERNATIONAL - MANDATS.

Moyennes pour chaque cinq années — القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

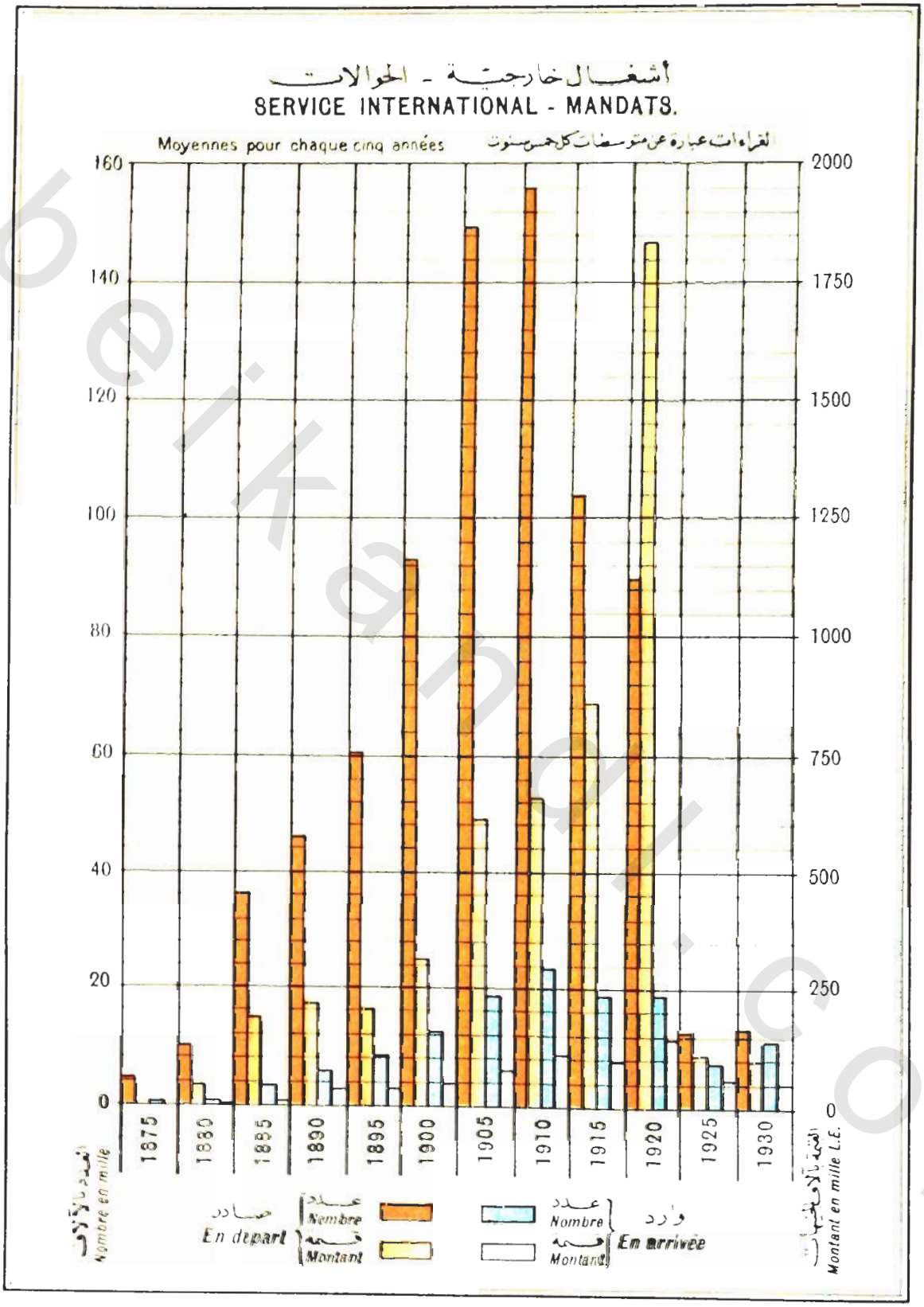

obeikandl.com

Survey of Egypt 1933 (G 30 840)

obeikandl.com

أشغال خارجيه - قضايات والعلب المؤمن عليها

SERVICE INTERNATIONAL
LETTRES ET BOITES AVEC VALEUR DECLAREE.

Moyennes pour chaque cinq années — المقادير عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

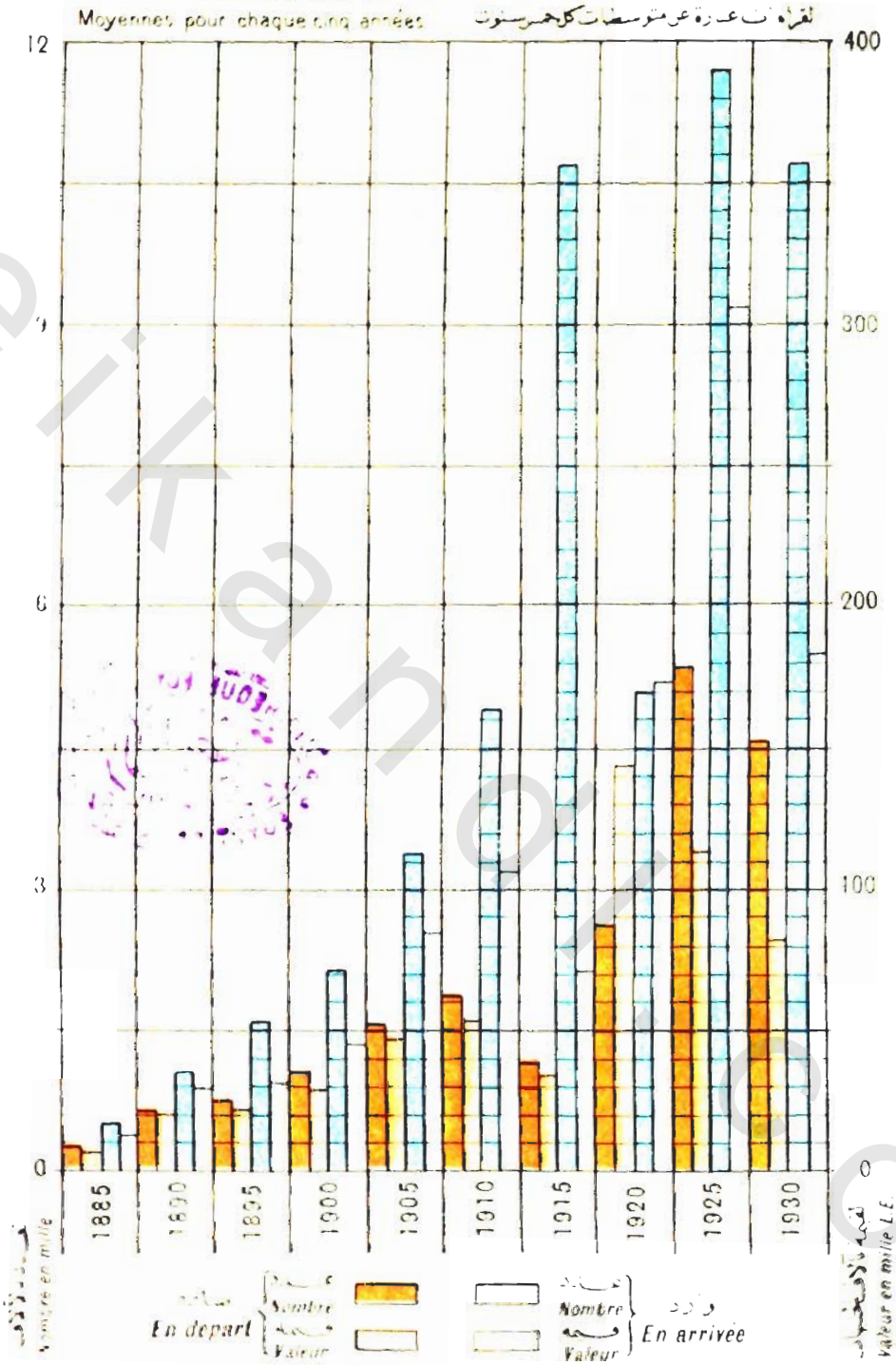

obeikandl.com

أشغال خارجية - الطرود المؤمن عليها

SERVICE INTERNATIONAL - COLIS AVEC VALEUR DECLAREE.

Moyennes pour chaque cinq années. القراءات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

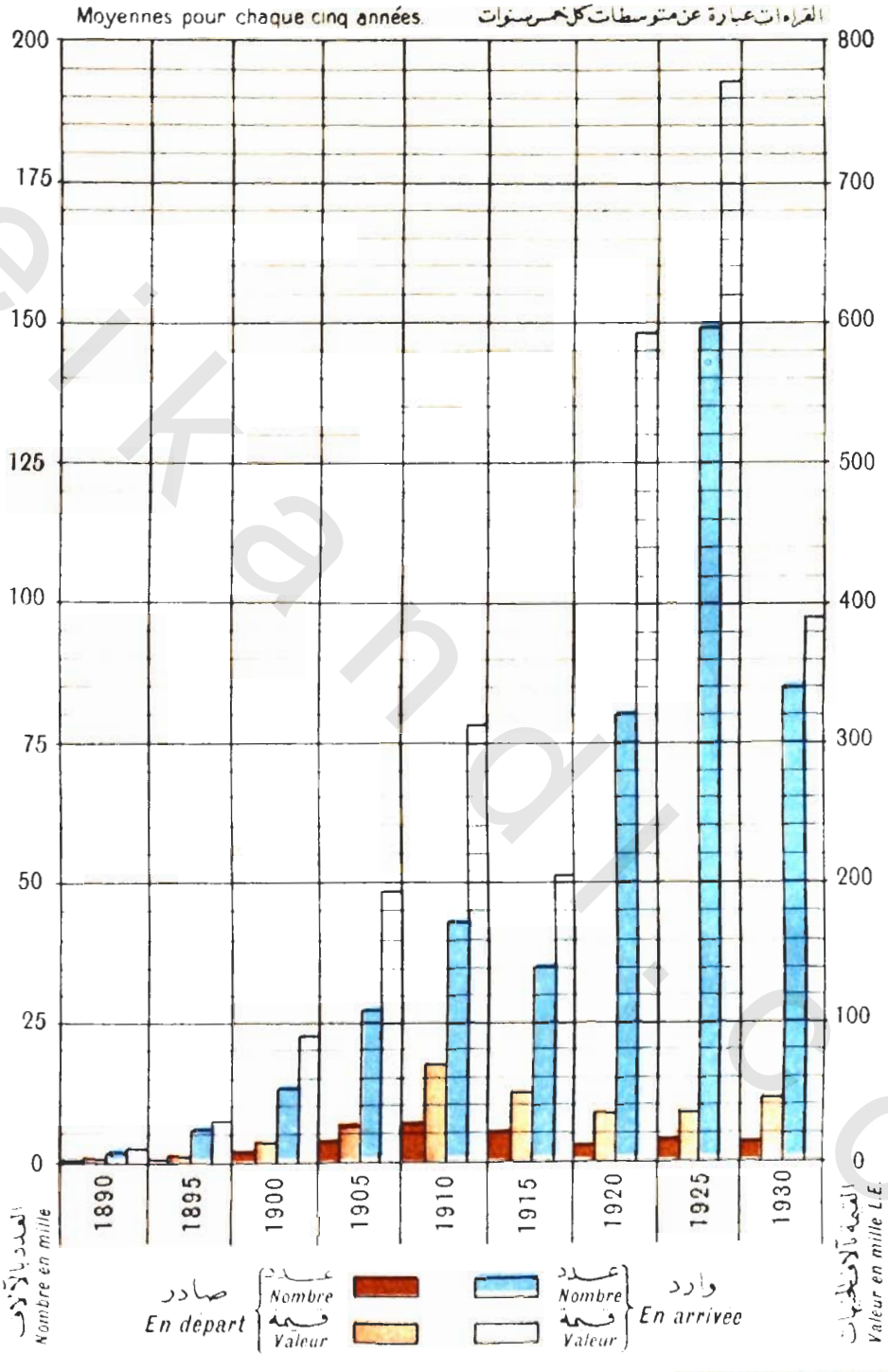

obeikandl.com

أشغال خارجية - الطرود المحول عليها

SERVICE INTERNATIONAL - COLIS CONTRE REMBOURSEMENT.

Moyennes pour chaque cinq années — المتوسطات عن كل خمس سنوات

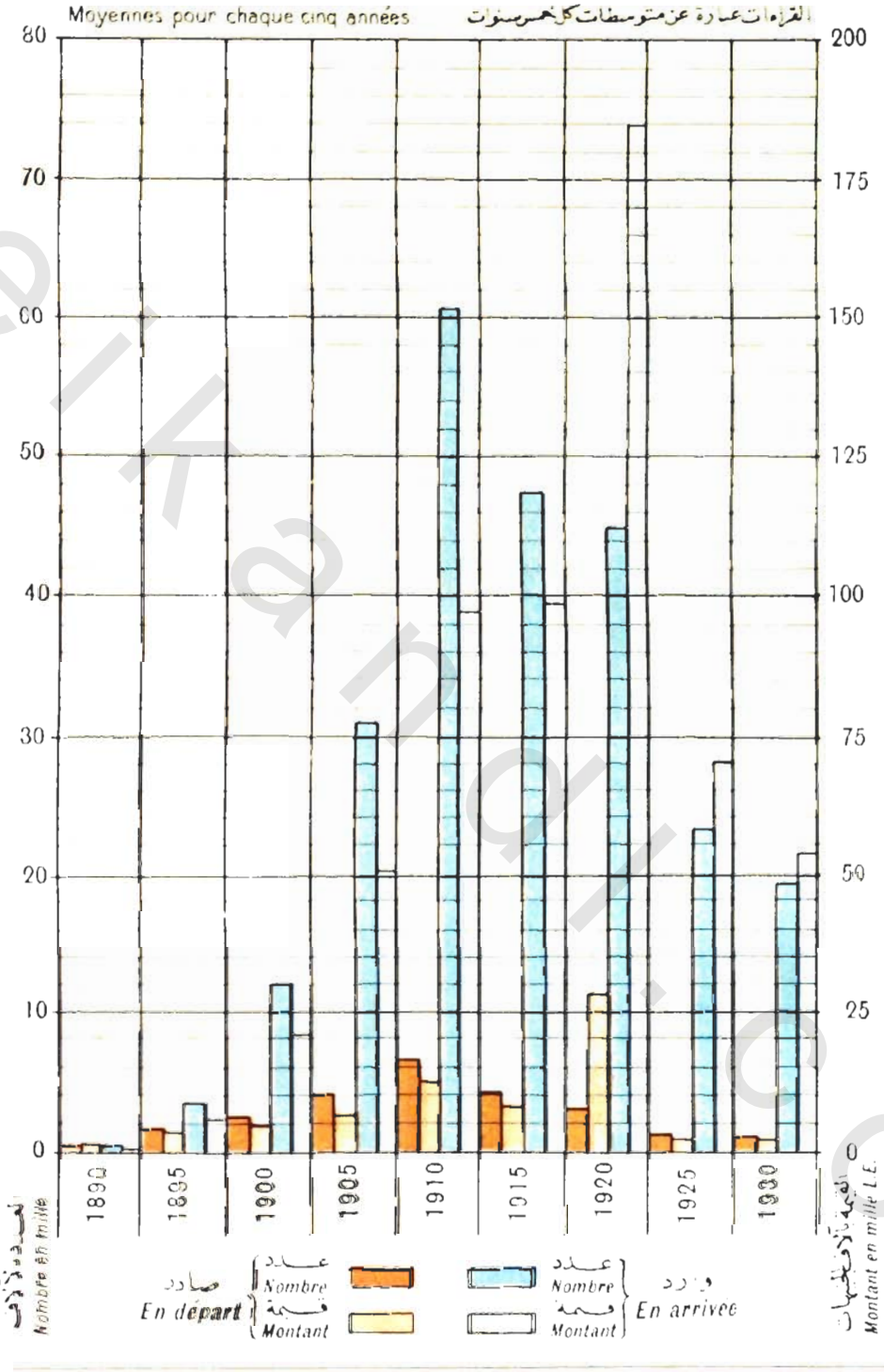

obeikandl.com

أشغال خارجية - الطرود العادية

SERVICE INTERNATIONAL - COLIS ORDINAIRES.

Moyennes pour chaque cinq années — المعدلات عبارة عن متوسطات كل خمس سنوات

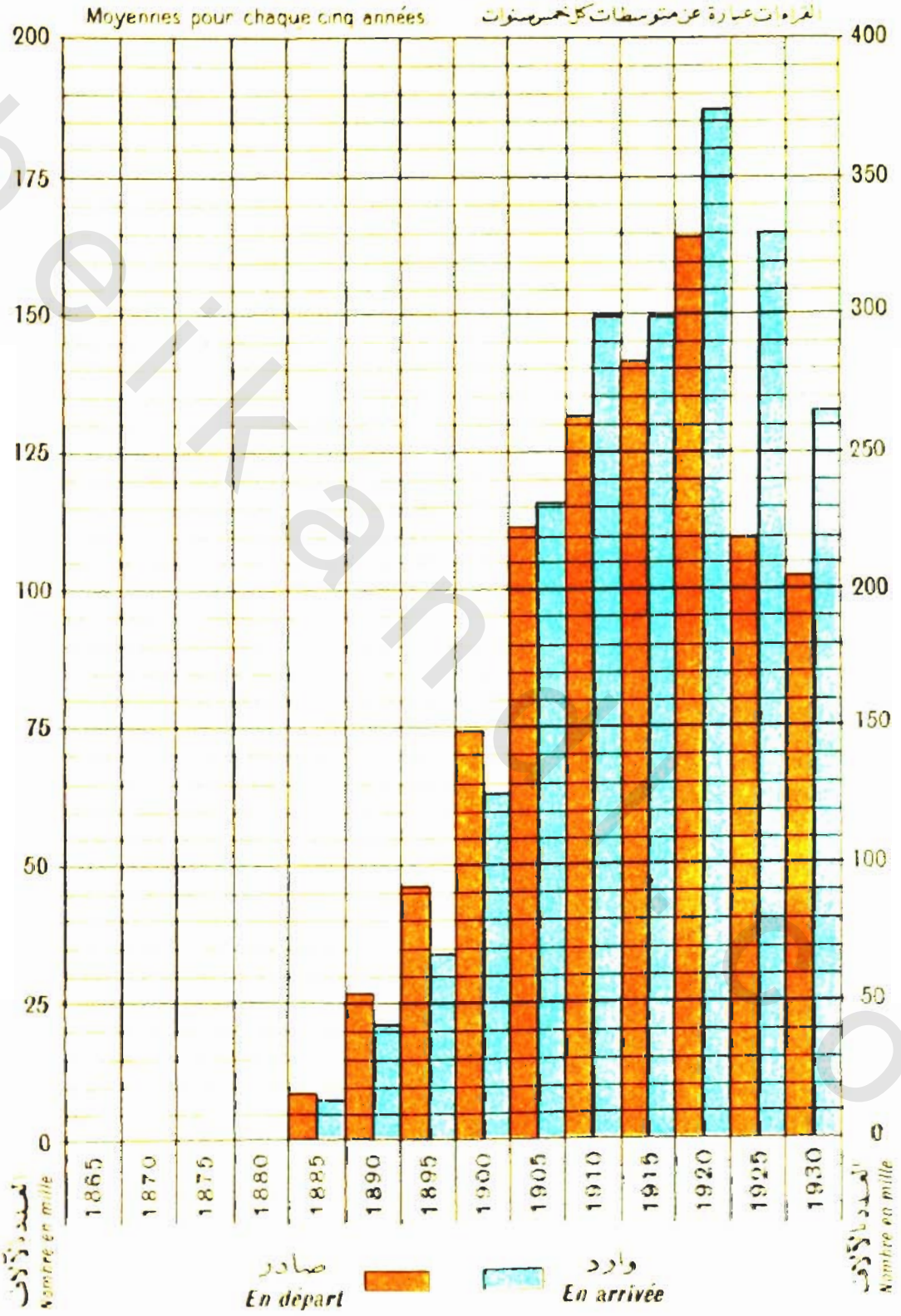

Survey of Egypt 1933 (G.S. 869)